الجامعة اللبنانية
الفرع الأول
فرع العلوم الاجتماعية

أثر القيم الدينية في النشاط الاقتصادي
نموذج القيم الإسلامية عند الإمام علي (ع)

بحث أُعدّ لنيل شهادة الدبلوم في الدراسات المعمّقة

في العلوم الاجتماعية

الإختصاص
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إشراف:
د. رفيق عون

إعداد:
رنا عدنان حرب

2018-2017

قال رسول الله ﴿ص﴾

﴿ أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة

فليأتها من بابها﴾

الإهداء

إلى الشباب المتطلع، إلى العودة بالمجتمع الاسلامي إلى حلبة التاريخ...

إلى كل من مات لتحيا أرضه...

إلى الباحثين عن الحقيقة والمشتاقين لقدوة ومثل عليا والرافضين لأي الخنا...

إليهم جميعًا ...

طاقة نور ... وعبقرية خالدة عبر الزمان والمكان ... الامام علي بن أبي طالب (ع)

شكر وتقدير

بعد رحلة بحثٍ وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذه الرسالة.

نحمد الله تعالى على نعمه التي من بها علينا ، كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المخلصين الذين لم يألوا جهدًا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي. . .إلى الذين كانوا عونًا لنا في بحثنا هذا ونورًا يضيء الظلمة التي كانت تقف احيانًا في طريقنا . . .

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الخاص للدكتور رفيق عون الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وقام بتوجيهي طيلة هذه الدراسة. . . فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام.

مخطط البحث:

المقدمة:

هذه محاولة لتلمس بعض الخطط العريضة بين القيم الإسلامية والتنمية...

وهي محاولة ليس فيها اي اجتهاد في الدين.. ولا تخوض في أعماق الدين ومخزونه.. ولا في التفصيل.. ولا في التأويل.. ولكنها قراءة تأملية للقيم والأخلاق الإسلامية.. والواقع.. وفرص التقدم والتنمية.

حينما أخذ العالم الإسلامي ينفتح على الحضارة الغربية، ولقنته تلك البلاد المتقدمة، إن الأسلوب الوحيد للتغلب على التخلف الاقتصادي، والالتحاق بها هو اتخاذ التجربة الغربية كتجربة رائدة و قائدة، حيث بدأت خطوات هذه التجربة لبناء اقتصاد كامل وشامل.

تواجه التجارب الحديثة للنشاط الاقتصادي في العالم الإسلامي عادة شكلين لتجربة البناء الاقتصادي في الحضارة الغربية الحديثة، وهما الاقتصاد الحر القائم على أساس رأسمالي والاقتصاد المخطط القائم على اساس اشتراكي[1]. فهناك في الواقع أخلاقية إسلامية تعيش بدرجة وأخرى داخل العالم الاسلامي وهناك أخلاقية الاقتصاد الأوروبي التي واكبت الحضارة الغربية ومهدت لنجاحها على الصعيد الاقتصادي. الأخلاقيتان تختلف اختلافا جوهرياً في الاتجاه والنظرة والتقييم.

إن الانسان الأوروبي ينظر إلى الأرض دائماً لا إلى السماء وهذه النظرة استطاعت أن تنشئ قيماً للمادة والثروة والتملك ووضعت أهداف لعملية التنمية تتفق مع تلك القيم. وحققت للاقتصاد

---

[1] – محمد باقر الصدر – اقتصادنا – دار التعارف للمطبوعات – بيروت – 1982 م – ص 10

نمواً ومكاسب ضخمة وانجازات علمية وتكنولوجيه صاحبها انحطاط قيمي واخلاقي كبيرين واستلاب ثروات الشعوب ووضعها في يد الأقلية.

هذه الأخلاقية تختلف عن الاخلاقية التي تعيشها الأمة داخل العالم الاسلامي نتيجة لتاريخها الديني ونتيجة لشعور الانسان المسلم بتحديد داخلي يقوم على أساس أخلاقي لصالح الجماعة التي يعيش ضمنها ويحس بارتباط عميق نحوها وانسجام بينه وبينها بدلاً عن فكرة الصراع التي سيطرت على الفكر الأوروبي الحديث[1].

وهذه الاخلاقية يمكن ان يستفاد منها في المنهجية للاقتصاد داخل العالم العربي ووضعه في إطار يواكب تلك القيم الاسلامية، فنحن حينما نأخذ بالنظام الاسلامي سوف نستفيد من هذه الأخلاقية ونستطيع أن نعبأها في عمليات التنمية وتخطيط سليم للحياة الاقتصادية.

وقد أخذ المفكرين الأوروبيين يدركون هذه الحقيقة معترفين بأن مناهجهم لا تتفق مع طبيعة العالم الإسلامي، واذكر مثالاً على ذلك "جاك أو ستوري" فقد سجل هذه الملاحظة بكل وضوح في كتابه "التنمية الاقتصادية" وأشار على مبدأ خلافه الانسان في الأرض بإعتباره "خليفة الله" وما يستنتج من مفهوم الخلافة في التأكيد على قدرة الإنسان وطاقاته التي تجعل منه خليفة السيد المطلق في الكون[2].

حيث أن واقع أكثر البلدان الاسلامية .. واقع مرتبط بالتخلف ومرهون به ... وذلك يرجع إلى خلل هذه البلدان وممارساتها التي قد تفصلها هوة واسعة عن العقيدة الدينية وقيمها.

---

[1]- محمد باقر الصدر- مرجع سابق- ص 18 .

[2]- محمد عماره – الاسلام هو الحل ؟ – دار الشؤون – بيروت – 1995 م – ص 20

لقد أسيء إلى صورة الإسلام من خلال هذا الواقع. ومن خلال تبوؤ الغرب قيادة التقدم والرقي في الحقيقة الراهنة، واعتباره معيقاً للتنمية ولصيقاً بالتخلف ومرجعتيه في ذلك واقع البلدان الاسلامية. ثم ربط حركات العنف التي يقوم بها البعض، واعتبار الاسلام " حليف الارهاب".

1- الإعلان عن الموضوع:

من هنا يجدر بنا إلقاء الضوء على بعض القيم* الإسلامية التي تحرص على التوازن بين الأبعاد المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية عامة.

وبشكل خاص محاولة لإبراز القيم الاسلامية التي حكمت علاقة الفرد بالآخرين اقتصاديا. وهنا سأتطرق في هذا البحث إلى تجربة الإمام علي (ع) في هذا المجال، وقد كانت إحدى التجارب الفذّة في الحكم الإسلامي، وقد سجل التاريخ السياسي معالم هذه التجربة وإن لم تصلنا صورتها التاريخية الكاملة بسبب ما أعقبها من سيطرة الحكم الأموي والعباسي الذين عملا على طمس معالمها، حيث بين التاريخ بأن الإمام (ع) قد وضع نظريات علمية تفسر وتوضح النشاط الاقتصادي تفسيراً مبنياً على اسس قيمية أخلاقية مستمدة من العقيدة الدينية.

فالإمام علي (ع) كان يعالج، مشاكل الأمة وقضايا الدولة بموقف عملي نظري في آن واحد، فمن زاوية كان يوجه أنظار الولاة وكل المعنيين إلى المشكلة ذاتها ثم يبين الطرق ويضع الحلول المناسبة لها.

---

*- برزت أمامنا قيم اقتصادية رئيسية سته : الحلال والحرام، والربانية، والاستخلاف، والانسانية، الزهد، الوسطية، والاعتدال. هذه القيم تمثل الخصائص الأولى للإقتصاد الاسلامي، بل هي خصائص مشتركة لكل النظم الاسلامية، وهذه القيم السته لها آثارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي في الاسلام إنتاجاً واستهلاكاً تداولاً

للإسلام تجربة اقتصادية ناجحة مثبتة بالأدلة والوقائع من حيث التخطيط والتنفيذ. فعلى الرغم من سعة الدولة في عهد الإمام علي (ع) التي كانت تضم مصر والسودان وليبيا وجزء من الجزائر، حيث كان الفقر ينعدم تماماً بين هذه الدول، مما يدل على حسن الرؤية ونجاح التخطيط ا... التي قللت من الفقر إلى أدنى مستوياته.

وكانت الوقائع والأحداث التي سجلتها مصادر التاريخ تحكي علاقة الإمام علي(ع) بحركة التغيير وتمثل بإرجاع قطائع العهد السابق وأقطاب الحاشية الحاكمة لأصحابها الشرعيين، وتوزيع الثروة بشكل عادل، والغاء الطبقية ومصادرة الأموال التي نهبها المدللون من خزانة الدولة وإعادة تنظيم بين المال (الموازنة) على أسلوب جديد سليم ومستقيم[1].

من هنا استعراض للنشاط الاقتصادي في نهج الإمام علي(ع) يستدعي المقارنة مع المذاهب الاقتصادية كالاشتراكية والرأسمالية وغيرها. التي باتت مفلسة أمام تعاظم الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة، والمتميزة بالتضخم والبطالة وارتفاع الاسعار والانكماش، والفقر بكل مستوياته.

لقد امتاز النشاط الاقتصادي في عهد الإمام علي (ع)، رغم قصر الفترة وكثرة الحروب التي لم تدعه من إكمال مشروع المجتمع الاسلامي المثالي، بتدعيم الأسس الاقتصادية للدولة القائمة على مبدأ الإصلاح والعدالة والأمانة والضمان الاجتماعي، ورفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. لقد سبق الامام علي (ع) آدم سميت في نظريته عن قيمة العمل، وكينز في الدور المعياري للدولة، ومالتوس في نظرية السكان. قدم أفكاراً عن التكافل والضمان الاجتماعي

[1] – ضيف الله بطانيه – الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الأولى – دار الكندي للمطبوعات – م. ت. ص 24

ونظام السوق والانتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل الاقتصاد الكلي، والمالية العامة والنقود والعمل، مما يجعله مؤسس علم الاقتصاد[1] الأخلاقي التي تحكمه القيم الاسلامية.

يذكر صادق الحسنين الشيرازي د. محمد تقي الدين المدرسي:

أن التاريخ لا يستطيع أن يذكر وجود فقير وأحد في عهد الإمام علي (ع) أيام حكمه الدولة الاسلامية. إذن لماذا انعدم الفقر في عهد الامام علي (ع)؟ هل للقيم الإسلامية دور مباشر وفعال على النشاط الاقتصادي وبالتالي عامل أساسي في تنمية المجتمع ونهضته؟

الانسانية بحاجة إلى دراسة سياسة الامام علي (ع) الاقتصادية.

2- أهمية الموضوع وأسباب اختياره

أ- يعتبر انهيار القيم والأخلاق (بالمعايير الاسلامية) في المجتمع الرأسمالي والمادي هو الدافع الأول لهذه الدراسة وفصل الدين عن الحياة، وفصل القيم الدينية والأخلاقية عن المادة.

ب- الربط بين القيم والأخلاق والنشاط الاقتصادي في الإسلام، وانفكاك هذه الرابطة في المجتمع الرأسمالي دافعاً هاماً لدراسة الفروق التي يمكن أن يولدها انحلال الرابطة بينهما.

ج- إن ثقافة الاغراق في الاستهلاك التي أفرزتها الثقافة الغربية الرأسمالية! وجعلت منها ثقافة شديدة العداء لكل ما هو قديم أو تقليدي، حيث انتجت العديد من الجرائم والمشردين في المجتمع الأمريكي، حسب ما جاء في مجلة التايمز الأميركية في عددها الصادر (15 حزيران 96). حيث أصبحت المشكلة ليس في إنتاج السلع، بل في إنتاج المستهلكين وهو من الأسباب المهمة التي دفعت لدراسة هذا الموضوع.

---

[1]- عبد الحسين موسى الخطيب – مبضع الجراح – مطبعة النجف / النجف الاشرف العراق 1957م – ص 42 – 55 (بتصرف)

هـ- إن أهم دافع للبحث عن القيم والأخلاق الاقتصادية هو: انتشار الفساد الأخلاقي في مجال الأعمال بصفة عامة، والفساد الأخلاقي في مجال المعاملات المالية بصفة خاصة. بالإضافة إلى صعوبة حل كثير من مشكلات المجتمع الاقتصادية بالقوانين واللوائح بعيداً عن القيم الدينية.

3- أهداف الموضوع

القاء الضوء على قابلية السياسات الاقتصادية التي جاء بها الاسلام ، وتقديم البديل النظري والعملي للمذاهب الاقتصادية عبر التاريخ، التي جربت حظها العاثر في عدم تقديمها الحلول الناجحة لقيام اقتصاد يسوده التعامل الانساني والاخلاقي دون الوقوع في الأزمات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال المنهج الاقتصادي للإمام علي (ع)، والتي لا يتواجد في الفلسفات الاقتصادية الأخرى، خاصة اذا ما علمنا أن "عماره الأرض" واستخلافها من أوجب الواجبات التي أقرها الاسلام. والتي عمل وأكد عليها الإمام علي (ع).

الإسهام بوضوح بطرح ووضع منظومة اقتصادية، نتلمس من خلالها لأهم خصائص ومميزات منهج الامام علي(ع) الاقتصادي، من خلال استنطاق الفكر الاقتصادي الاسلامي، بما حوته النصوص الشريفة في القرآن الكريم.

يقول الإمام علي (ع): ﴿***ذلك القرآن فاستنطقوه، إلا أن فيه علم يأتي والحديث عن الماضي، ودواء دائك ونظم ما بينكم***﴾.

القرآن أصبح الامل المنشود لقيادة الاقتصاد العالمي[1] ، لأنه منبع القيم الدينية التي تنظم حياة الأفراد. وذلك باعتراف كبار كتاب الرأسمالية، جاء في مجلة (**challenger**)، وهي من أكبر الصحف الاقتصادية في أوروبا في مقدمة لرئيس تحريرها (**Blaufih Vincent**)، تحت عنوان: "البابا والقرآن"، قال فيه "أظن أننا بحاجة أكثر من اللازم في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن، لفهم ما يحدث بيننا، لأنه لو حاول القائمون باحترام ما ورد في القرآن من أحكام قيمية واخلاقية وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل الحال بنا إلى هذا الوضع المذري"[2]. مما يدل على إفلاس المذاهب الاقتصادية التي تعتمد مبدأ فصل القيم الدينية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وإبراز القيم الإسلامية التي أسس قواعدها النظام الإلهي كونه مستمداً من القرآن الكريم، محاولة اثبات قدرة هذه القيم على حل أزمة الإخفاقات التنموية الاجتماعية والاقتصادية، التي فشل النظام الذي صنعه الإنسان ووضع قواعده في حلها.

4- الدراسات السابقة:

- **التنمية الانسانية في عهد الامام علي (ع) (حسن الصغار)**

يركز الباحث على الفترة التي تولى فيها الامام علي (ع) الحكم حيث كان هم الامام (ع) تطوير حياة الأمة وتنميتها في مختلف المجالات وحسب مصطلح اليوم كان مهتماً "بالتنمية البشرية". ورأى الباحث بأن الامام صاحب مشروع حضاري يستهدف إسعاد الأمة وتفجير طاقاته وابداعاته.

---

[1]- صبحي الصالح، امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب (ع) – نهج البلاغة – دار الكتاب اللبناني- بيروت – لبنان 1967م – ص 333.

[2]- مجلة (challenger) تاريخ 2019/10/5 ، موقع المجلة www.challergs/mogazine

- **التكامل الأخلاقي في نهج البلاغة (يحي رمزي وحسن)**

تناول الباحث عاطفة الأمام (ع) وأفصح بان عاطفة الامام هي عقله وان الإمام له رأي خاص في معنى (الأخلاق) عند الإنسان، وذكر ثلاثة نماذج من الفضائل الأخلاقية الواردة في نهج البلاغة ومنها " الزهد" لما له من أهمية في المجتمع الانساني.

- **المحاضرات الأخلاقية في فكر الامام علي (ع) (حسين نجيب محمد)** مواضيع تربوية في تنمية الذات والمجتمع في فكر الإمام علي (ع) إلقاء الضوء على مجموعة من محاضرات الإمام (ع) التاريخية الموثقة من الأحاديث الشريفة وتأثير هذه المحاضرات على حياة الأفراد وعلى التواصل الاجتماعي.
- **وقفه تأملية في عهد علي بن أبي طالب (ع) لمالك الأشتر** أثناء توليه على مصر وابراز نصوص هذا العهد بما يحتويه من صور في مجال الاخلاق والقيم واعتبار الباحث بأن عهد الاشتر مرجعاً في تاريخ الإنسانية للقيم السامية التي لها أثر في دفع المجتمع إلى الاصلاح والتكامل.
- **الإمام علي وجه الاسلام الحضاري(فوزي آل سيف) 2005 م.** لقد إعتبر الباحث بأن الإمام (ع) يجسد صورة الإسلام كاملة، وإلقاء الضوء على حياة الإمام الفردية والأسرية وعلاقاته الاجتماعية وايضاً معارضته السياسية ودوره التاريخي الذي حفظ الدين والأمة ، ثم حكمه حيث انتصر منطق العدل على منطق المصلحة او منهج الدين وثوابت العقيدة.

- **سياسة الإمام (ع) المالية في نهج البلاغة (علي محمود البحاج)** إبراز جذور النظام المالي الاسلامي في عهد الإمام (ع) وإخضاع المفاهيم المالية وفق التشريع الإسلام كالزكاة والصدقة. الخمس، وإلى محاولة القضاء على التفاوت الطبقي في الدولة الاسلامية.

- **الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة (د. محسن باقر الموسوي)** في هذا البحث عرض ما يحتويه نهج البلاغة من رؤى وأفكار والاستفادة منها في عملية استنباط الفكر الاقتصادي للإمام (ع) وإلقاء نظرة عامة على الإقتصاد الاسلامي، والسياسات الاقتصادية، والتنمية الشاملة من خلال نصوص نهج البلاغة. وقد إعتمد الباحث المنهج التوثيقي والمنهج المقارن وقام بإلقاء الضوء على منهجية الإمام علي (ع) من خلال الأحاديث الموثّقة ومقابلتها مع المذاهب الإقتصادية الحديثة.

- **المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة (د. حيدر عبد المطلب البكاء):** حيث كان إستعراض للمنهج الاقتصادي في فكر الامام علي (ع) من خلال الخصوصية التي إمتاز بها نهج البلاغة، والتي تشكل مجموعة فلسفية اقتصادية إتبعها الامام لإصلاح الجانب الاقتصادي في الدولة.

<u>أما البحث الذي سأتطرق اليه:</u>

"أثر القيم الدينية في النشاط الاقتصادي" القيم الاسلامية عند الإمام علي (ع) مع دراسة تحليلية مقارنة تعالج إشكالية فصل الدين عن الاقتصاد الذي نادى بها بعض الاقتصاديين الرأسماليين (Mirdal,Fridman,Morahel)، ومحاولة تقديم البعد الأخلاقي والتقييمي الاسلامي وتأثيرها على السلوك الاقتصادي والإنتاجي للأفراد، من خلال رؤية الامام علي (ع) وإدخاله للقيم الدينية كعامل ومتغير اقتصادي ما يجعل الدين جزءاً من المعادلة الاقتصادية. على كل حال ما استهدفه البحث مجموعة من المفاهيم القيمية لها علاقة بالبعد الاقتصادي للفرد والمجتمع. ومقاربته من وجهة نظر إسلامية بغض النظر عن البحث في الإسلامي الاقتصادي أو الإقتصاد الإسلامي.

5- الإشكالية:

ارتبطت عمليات التنمية ومفهوم الحداثة في أوروبا بمفهوم التخلي عن الدين والمقدسات

وخاصة القيم الدينية وهذا التصور هو النسخة الأصلية للفهم الديني في الغرب وقد انتقل إلى بلاد المشرق الإسلامي عبر المستشرقين آنذاك في الغرب بعد الثورة الفرنسية، حيث اعتبرت القيم الدينية هي العائق امام تحقيق النهضة بكل معاييرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تقييدها لحرية الأفراد والحريات العامة.

وبناء على ذلك تشكلت حكومات وبرلمانات ووضعت القيم، وتشكلت المجتمعات الحديثة، واعتبر أن حذف الدين وقيمه من المعادلة الاجتماعية والتنموية هو المقدمة للتغيير فاستبدلت "**مقولة الحرية**" **مكان** "**مقولة الدين**،" ووضعت القوانين والتشريعات للحفاظ عليها.

الإشكالية هنا: يعتبر المفهوم الغربي الليبرالي بأن القيم والأخلاق الدينية خارج اطار النظام الاقتصادي، وبأن الاقتصاد علم محايد لا علاقة له بالأخلاق وبالقيم الدينية وفي هذا السبيل في الوصول للتقدم ونهضة المجتمعات.

ولكن قراءة الحد الأدنى من مؤشرات التنمية يدل بلا أدنى شك على فشل النظم الاقتصادية الوضعية بالرغم من السعي الحثيث للدول العربية الاسلامية بنيل ما تستطيع لتحقيق التنمية الحقيقة والرفاهية التي لم تتحقق الى يومنا هذا في إنعاش البشرية، والتي باتت بأمس الحاجة لإيجاد البديل الحقيقي عن الكثير من التعاملات المسببة للإخفاقات التنموية والأزمات الاقتصادية.

وهنا نطرح التساؤلات الآتية:

1- هل صحيح أن فصل القيم الدينية والأخلاقية عن الأنشطة الاقتصادية هي السبيل إلى رقي المجتمعات وتطورها؟

2- وهل القضية إن الانهيار القيمي والانحطاط الاخلاقي هي المسببة للإخفاقات التنموية والأزمات الاقتصادية.

3- ما هو دور القيم الدينية، وأثرها على النشاط الاقتصادي وخاصة إذا كنا نتكلم عن القيم الإسلامية التي اعتمدها الإمام علي(ع) في سياسته الاقتصادية؟

4- هل رؤية الإمام (ع) المستمدة من الاحكام القيمية هي البديل الحقيقي الذي يقدم الحلول للأزمات الاقتصادية المعاصرة، ويراعي جميع الحقوق ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية؟

6- الفرضيات:

1- إن فصل القيم الدينية عن الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى تقدم المجتمعات ونهضتها.

2- إن الانهيار القيمي والانحطاط الاخلاقي هي المسببه للإخفاقات التنموية والأزمات الاقتصادية المعاصرة.

3- إن نهج الإمام علي(ع) القائم على القيم الاسلامية، كان لها دور أساسي في ضبط ودفع النشاط الاقتصادي نحو الأمام وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع آنذاك.

4- أن رؤية الامام علي(ع) القائمة على الضوابط القيمية الاسلامية هي البديل الحقيقي كل المشكلات الاقتصادية المعاصرة بعد فشل الأنظمة الوضعية في ذلك.

7- مناهج البحث:

- إستخدام المنهج التوثيقي حيث تم إستخراج مجموعة من النصوص التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية من خلال مجموعة من المصادر التي إحتوت فكر الامام علي (ع) وتعاليمه الادارية والاجتماعية والاقتصادية .
- يقوم هذا البحث على المنهج التاريخي المقارن باستحضار التاريخ في عهد الامام علي (ع). واستنباط السياسات الاقتصادية آنذاك، ومقارنتها مع الاقتصاديات المعاصرة.
- المنهج التحليلي القائم على التحليل العميق للنص القرآني والسنة المطهرة واستنباط ما فيه من دلالات اقتصادية وما يربطها من نسيج "قيمي" والاعتماد على النصوص الواردة في نهج البلاغة حيث يتم تقديم الشق الوضعي وتقويمه ومقارنته بما يحتويه نصوص نهج البالغة واستقراء واقع الاقتصاديات المعاصرة العالمية وتأثيرها..

8- التقنيات المستخدمة:

يقتضي أي بحث علمي استخدام تقنيات يختارها الباحث لجمع البيانات والمعلومات التي تخدم البحث.

وفي هذا البحث تم اعتماد التقنيات التالية:

أ - **تقنية المقابلة:** المقابلة عبارة عن استجواب يراد به الوصول إلى معلومات مهمة، بغاية تثبيت فرضية معينة.

تم إجراء مقابلات مع الشيخ محمود طاهري البحراني وهو باحث في علوم أهل البيت (ع) في تاريخ 2017 – 8 – 5 لتفسير بعض الآيات والأحاديث التي تفيد البحث. ومع السيد علي فضل الله وهو باحث في الشؤون الفقهية والعلوم الدينية في تاريخ 2017 – 9 – 11، لشرح بعض النصوص الفقهية والدينية المتعلقة بفكر الامام علي (ع).

ب – تقنية تحليل المضمون: وهو أسلوب يهدف إلى الوصفي الكمي الموضوعي والمنظم للمستوى الظاهر. والتحليل العميق لما جاء في النصوص والأحاديث.

وقد تم استخدام وتحليل المضمون في هذا البحث لما ورد في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ونصوص نهج البلاغة للاستنباط منها دلالات اقتصادية والوقوف عند مضامينها.

9- حدود البحث:

هذا البحث قائم على دراسة فكر الامام علي (ع)، والفكر عابر للزمان والمكان.

10- الصعوبات المحتملة

اختلاط المسائل الاقتصادية بالقضايا التاريخية والفقهية، مما استلزم قراءة كل ما يتعلق بالإمام علي (ع)، لجمع الآثار المتعلقة بالأمور القيمية التي لها علاقة بالاقتصادي. وهذا يتطلب دقة وعمق تحليل، وجهداً لتمييز بين القضايا الاقتصادية والدينية والقيمية.

11- أقسام البحث

المقدمة

الفصل الأول: قواعد القيم والأخلاق الاقتصادية الرئيسية.

تمهيد:

- **أولاً:** علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية.
- **ثانياً:** المذهب الاشتراكي وقيمه.
- **ثالثاً:** المذهب الرأسمالي وقيمه.
- **رابعاً:** المذهب الاسلامي وقيمه.
- خلاصة.

الفصل الثاني: الضوابط القيمية للإنتاج والتداول عند الامام علي(ع) .

تمهيد:

أولاً: الضوابط القيمية للإنتاج عند الإمام علي (ع).

- الإنتاج في النظام الرأسمالي.
- الإنتاج في النظام الاشتراكي.
- الإنتاج في النظام الإسلامي.
- دور القيم الإسلامية في الإنتاج عند الإمام علي(ع)

- استنتاج.

ثانياً : الضوابط القيمية عند الإمام علي (ع).

- التداول في النظام الرأسمالي.
- التداول في النظام الاشتراكي.
- التداول في النظام الإسلامي.
- دور القيم الاسلامية في علمية التداول عند الإمام علي (ع).
- استنتاج

ثالثاً: الخلاصة

الفصل الثالث: الضوابط القيمية للإستهلاك والتوزيع عند الإمام علي(ع).

تمهيد:

أولاً: الضوابط القيمية للإستهلاك عند الإمام علي (ع).

- الاستهلاك في النظام الرأسمالي.
- الاستهلاك في النظام الاشتراكي.
- الاستهلاك في النظام الاسلامي.
- دور القيم الاسلامية في الاستهلاك عند الإمام علي(ع).
- استنتاج

ثانياً: الضوابط القيمية للتوزيع عند الإمام علي(ع).

- التوزيع في النظام الرأسمالي.
- التوزيع في النظام الاشتراكي.
- التوزيع في النظام الاسلامي.
- دور القيم الاسلامية في التوزيع عند الامام علي (ع)
- استنتاج.

ثالثاً : خلاصة.

الفصل الرابع: المشكلة الاقتصادية وحلولها عند الإمام علي(ع).

تمهيد:

- **ما هي المشكلة الاقتصادية**
- المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.
- المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.
- المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي.
- المشكلة الاقتصادية في رؤية الإمام علي (ع).
- خلاصة

خاتمة (نتائج)

الفصل الأول

قواعد القيم والأخلاق الاقتصادية الرئيسية

تمهيد

تعد القيم الاقتصادية جزءاً مهماً في حياة الانسان، نظراً لان الانسان يحتل ثلث حياته التداول بيعاً وشراء، حيث تؤدي هذه القيم دوراً مهماً في حياته، فهي تحدد بشكل اساسي ما يعتبره صحيحاً ومقبولاً أخلاقياً، وكذا المفاهيم الاقتصادية التي يمكنه قبولها. وتحدد اتجاهات الأفراد في استهلاكهم وانتاجهم وتداولهم، بالإضافة الى توفير المبادئ الخلقية التي يمكن الاحتكام اليها في تقويم سلوك الافراد والمجتمع في النشاط الاقتصادي، ومن هنا فإن ارساء قواعد للقيم الاقتصادية امر في غاية الاهمية، وما تقوم به من دور في منع الاخطار عن حياة الانسان مما يؤدي في توازن مصالح الأفراد والجماعة وتكاملها.

- **أولا: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية**
- **ثانياً: المذهب الاشتراكي وقيمه الاساسية**
- **ثالثاً: المذهب الرأسمالي وقيمه الاساسية**
- **رابعاً: المذهب الاسلامي وقيمه الرئيسية**

أولاً: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية:

1-علم الاقتصاد:

يعني اصطلاحاً تدبير امور البيت وانتقل فيما بعد هذا اللفظ ال اللغات الأجنبية لفظة Economie. فهي مشتقة من لفظ اغريقي قديم Oikonomos. حتى اصبحت مصطلحاً لتدبير الامور المالية في عالمنا العربي. وهنا لا بد من مقدمة حول مفهوم الاقتصاد Economie كما يعرفه علماء الاقتصادي الوضعي. باعتبارها النشاط القائم على ادارة مصادر الثروة بوساطة الآخرين كأفراد. أو مجتمع او دولة، والمقتصد هو من يحسن استغلال مصادر الثروة، بما يحقق اكبر فائدة وبذات الوقت الحيلولة دون ظهور تفاقم الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية[1].

وورد في هذا المعنى بكلام الامام علي (ع) في نهج البلاغة: ﴿**ما عال من اقتصد، "*لا هلاك مع اقتصاد*** ﴾ ويقول ايضاً : ﴿***الاقتصاد ينمي القليل***﴾ ويصل الإمام (ع) بمفهوم الاقتصاد ليصبح عنده برنامج حياة للفرد والامة فيقول﴿ ***إذا اراد الله بعبد خيراً الهمه الاقتصاد***﴾ *(2)*.

2- مراحل تطور علم الاقتصاد:

مر علم الاقتصاد بعده مراحل من الاقتصاد الفردي الى اقتصاد الدولة (حسب مفهوم الغاية تبرر الوسيلة) التي كانت سائدة في عهد المركانتيلين والتي كانت تدعو الى احداث الثروة وتجميعها لخزينة الدولة.

---

[1] - طاهر فاضل البياتي/ خالد توفيق- مدخل الى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009م، ص 24-27.

[2]- الآمدي، عبد الواحد التميمي، غدر الاحكام، مكتب الاعلام الاسلامي، قم، 1361 هـ (8075- 8051- 8057)

ثم اصبح الاقتصادي شأناً فردياً حسب فكره (الكائن الاقتصادي) والذي رسمه اصحاب المدرسة الليبرالية الذي ترى بأن الاقتصاد جسم قائم بذاته يسير وفق ناموس اليد الخفية، اذ تغيرت هذه الحالة في القرن الثامن عشر مع آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776م)[1].

فقد نهج اصحاب هذه المدرسة الكلاسيكية علم الثروة وكيفية انتقاله. وفي مرحلة ثالثة عبرت المدرسة التاريخية في اواخر القرن التاسع عشر بأن الاقتصاد مجالاً من مجالات الحقوق تنظمه الوضعيات الحقوقية التي تنظم المجتمع الا وهي الوضعية الاشتراكية وهو غير حرفي ان يعمل كيفما شاء، فجاءت النظرية الشيوعية التي كانت وليدة نتائج الثورة الصناعية، اذ تحدد هذه النظرية علم الاقتصاد السياسي بالعلم الذي يدرس صلات الانتاج بين الناس، اي الكيان الاجتماعي او يقول ما ركس: تقوم بين الناس صلات معنية ضرورية مستقلة عن ارادتهم صلات انتاجية تتناسب مع درجة نمو قواهم المنتجة مادياً، هذه الحالة الإنتاجية تؤلف الكيان الاقتصادي للمجتمع والاساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء الحقوقي والسياسي والذي تلبه صيغ من الوجدان ذات صبغة اجتماعية معينة. هذه النظرية لها محاسنها وعيوبها فهي تربط كل العوامل الحياتية من سياسية واجتماعية وثقافية بالاقتصاد، والخطأ في ذلك انها تهمل هذه المعالم فيصبح الاقتصاد في نظرها الهدف والغاية التي تنبع منها بقية الأهداف، اذ ان ماركس سلط جهده على الصلات الاج الناتجة عن طريق الانتاج واهمل عملية الانتاج والصلة بين الانسان والطبيعة بما يحلمه من ثقافة وفلسفة ونمو وتخلف[2].

من هنا يظهر ان علم الاقتصاد السياسي، لم يعد محوره الفرد ورفاهيته، بل ان الهدف هو تحقيق سعادة الانسان المادية كما عند المدرسة الليبرالية الذي تهدف الاقتصاد من خلال اهدافه وغايته

[1] - جوزيف لا جودي- المذاهب الاقتصادية، منشورات عويدات، بيروت/ لبنان، 1984م، ص 16 وما بعدها.
[2] - عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم، دار الطليعة بيروت لبنان، 1982م- ص 26-27.

لا من خلال اصوله وانطلاقه، ولا ما ذهبت اليه المدرسة الاشتراكية باهتمامها بصلات الانتاج فقط دون مراعاة الجوانب الحسية والفلسفية والوجدانية للأمم والشعوب لذا فهناك حلقة مفقودة في تحديد علم الاقتصاد السياسي[1].

من هنا جاءت المدرسة الاسلامية التي انزلت مبادئها من القيم الإسلامية لتسد الجوانب المعنوية والمادية في النظرية الاقتصادية وتلبي حاجات الفرد والمجتمع بأسلوب متناسق ومتناغم يحفظ التوازن في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية ولاجتماعية والحقوقية لكافة افراد المجتمع كما سيظهر لنا في الفقرة التالية.

3-الفرق بين علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادي:

بعد التعرف إلى أهم المدارس الاقتصادية عبر التاريخ علينا ان نميز ما بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي لننتقل بعدها الى المذهبين الاشتراكي والرأسمالي كي نتمكن فيما بعد من رسم الخطوط العامة للنشاط الاقتصادي التي ابرزها الامام (ع) في منهجه، فالمذهب الاقتصادي هو عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع إتباعها في تسيير الحياة الاقتصادية وحل مشاكلها العملية، اما علم الاقتصادي فهو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية واحداثها وظواهرها، وكل بحث يبين الثروة وتملكها والتصرف فيها هو بحث مذهبي وليس من علم الاقتصاد ولا يرتبط به او انما يرتبط بإحدى وجهات النظر في الحياة التي تتبناها المذاهب المختلفة من رأسمالية واشتراكية واسلام.

فالطريقة التي يفضل إتباعها الاسلام في الحياة الاقتصادية ليست تفسيراً يشرح فيه الاسلام احداث الحياة الاقتصادية وقوانينها لان المذهب طريقة والعلم تفسير. لذا فالاقتصاد

[1] - عارف دليله، مرجع سابق، ص 47.

الإسلامي مذهب لا علم كما اشار الى ذلك المفكر الاسلامي الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قده) في كتابه القيم اقتصادنا[1].

فالمذاهب الاقتصادية الرأسمالي والاشتراكي والاسلامي لا تختلف في عملية انتاج الحنطة او المعدات او قوانين العرض والطلب. ولكنها تختلف في فن توزيع الثروة وتملكها والتصرف بها، فالرأسمالية تستحوذ على القسم الاكبر من الربح لعملية الانتاج لأصحاب رؤوس الاموال ، والاشتراكية تجعل من التخطيط المركزي للإنتاج والسماح لهيئة عليا كالدولة بممارسة هذا التخطيط واعطاء العامل اجر وحدود، اما الاسلام فيعطي لكل ذي حق حقه من العمل والانتاج ورأس المال والربح، كما يفرض على الربح المنتج ضرائب كالخمس والزكاة يستفيد منها بقية ابناء المجتمع[2].

وعلى ضوء ما جاء في نهج البلاغة نجد ان كلمات الامام علي (ع) تضمنت جانب تدبير المال وجانب توزيعه. اي انه يتضمن مبادئ وفنون علم الاقتصاد واسس ومقومات المذهب الاقتصادي وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على إهمام الاسلام لكلا الامرين ومن الخطأ الاعتقاد بان المذهب الاقتصادي هو وحده من اختصاص الاسلام، فقد اعتنى الاسلام بالشؤون المتعلقة بالإنتاج وفنونه. لذا لا يوجد اقتصاد اسلامي، بل مذهب اقتصادي اسلامي، فكل العلوم واحدة ومصدرها واحد ، ولكن توجد مذاهب ومدارس وطرق في استخدام العلوم نحو الاتجاه المرجو إتباعه، ولكن جرت عادة المؤلفين على تسمية الاقتصاد بالرأسمالي والاشتراكي والاسلامي.

[1] - محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب الاسلامي، قم / ايران، 2004م ، ص 330 – 335.
[2] - جوزيف لاجودي – مرجع سابق – ص25.

ثانياً: المذهب الاشتراكي وقيمه

1-الاشتراكية:

إن المرحلة الاشتراكية تتلخص قيمها الرئيسية واركانها الاساسية فيما يلي:

أ – **محو الطبقية:** تحويل المجتمع الى طبقة واحدة وتقوم على فكرة ان العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي الوحيد في حياة المجتمع، وما دام المجتمع يلغي الملكية الخاصة، ويؤمم وسائل الانتاج فهو ينسف الأساس التاريخي للطبقية[1]. كما ان الشرط الأساسي للتجربة الاشتراكية، ان تتحقق على ايدي ثوريين يتسلمون قيادتها وقيام دكتاتورية وسلطة مركزية مطلقة، لتصفية حسابات الرأسمالية نهائياً[2].

ب – **السلطة الديكتاتورية:** التي هي الركن الثاني في المرحلة الاشتراكية فهي تستمر حتى تقضي على كل خصائص الرأسمالية الروحية والفكرية والاجتماعية.... وتؤمن بضرورة التخطيط الاقتصادي الموجه للنشاط الاقتصادي في الحياة. وهذا التخطيط لا يخضع للمراقبة ، ليتاح له ان يقبض بيد حديدية على كل مرافق الحياة، فإن القوة هي المواد لكل مجتمع قديم آخذ في العمل، إن القوة هي عامل اقتصادي[3].

ج – **التأميم:** وهو الركن الثالث يقوم على أساس تناقضات القيمة الفائضة، التي تتكشف عنها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في رأي ماركس. اما الفكرة المذهبية في التأميم هي محو المالكية الخاصة وتتويج المجموع بملكية وسائل الانتاج في البلاء، ليصبح كل فرد مالكاً لثروات البلاد.

---

[1] - فريدريك انجلز – الإيدولوجية الألمانية (كارل ماركس) – ترجمة فؤاد أيوب – دار دمشق – 1968م – سوريا – ص160.

[2] - الشهيد محمد باقر الصدر، (اقتصادنا)، مرجع سابق، ص227 – 245 (بتصرف).

[3] - كارل ماركس – رأس المال – ج3 – ق3 – ترجمة محمد عيتاني – دار المعارف للنشر – بيروت -1967م/ص2050.

اما الركن الاخير من المذهب الاشتراكي:

د – مبدأ التوزيع: من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله:

وفقاً لهذا الركن إن المجتمع يصبح طبقة واحدة، بموجب قانون الاشتراكية الحديث، ولا تبقى طبقة عاملة واخرى. كما أن القانون الماركسي للقيمة: إن العمل هو أساس القيمة – يجعل بكل عامل نصيباً من الإنتاج، بالقدر الذي يتفق مع عمله[1].

هذا المبدأ يأخذ بالتناقض مع الطبيعة اللاطبقية للمذهب الاشتراكي، فإن الأفراد يختلفون في اعمالهم تبعاً لاختلاف كفاءاتهم ولنوعية العمل واختلاف هذه الاعمال يؤدي الى تفاوت القيم التي تخلقها تلك الاعمال.

وليس التفاوت بين نفس الاعمال، او القيم الناتجة عنها مستمدة من واقع اجتماعي معين، وان الماركسية تعترف بذلك وتقسم العمل الى: بسيط ومركب، وترى ان قيمة العمل المركب والمعقد تفوق بأضعاف قيمة العمل البسيط. إن المجتمع إذ يكون منظماً تنظيماً اشتراكياً فإنه هو الذي يتحمل هذه التكاليف، فإليه إذن تعود ثمراتها وهي القيم العالية التي ينتجها العمل المركب، حيث لا تكون زيادة الأمور مطلباً من مطالب العامل[2].

المجمع الاشتراكي يواجه هذه المشكلة، يحتفظ بمبدأ التوزيع لكل حسب عمله، فيوزع الناتج بدرجات مختلفة على الافراد، فتنشأ الفروق الطبقية من جديد. أو يستعير من الرأسمالي اقتطاع القيمة الفائضة (على رأي ماركس) فيساوي بين الجميع في الأجور[3].

---

[1] - كارل ماكس – مرجع سابق – ج93 – ص1015.

[2] - فريدريك انجلز – ضد دوهربك – ترجمة محمد الجندي – دار التقدم للنشر – موسكو – 1984 – ص92.

[3] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا - مرجع سابق - ص 242.

وربما يوزع النظام الاشتراكي ما ينتج من سلع توزيعاً أكثر عدالة من النظام الرأسمالي وفقاً لمعايير الإصلاح، لكن السلع التي ستوزع حينئذٍ ستكون أقل كثيراً[1].

ولكن إن التأميم في المجتمع الاشتراكي الماركسي يبرز تناقضاً بين الملكية الاشتراكية للمجموع والجوهر الحقيقي للملكية الذي تتمتع به الطبقة الحاكمة، فإن الملكية في الواقع ليست إلا السلطة على الثروة والقدرة على التمتع بها بمختلف الأساليب وهذا الجوهر هو الذي تتمتع به القوى السياسية المهنية على كل كيانات المجتمع وإن التأميم في ظل سلطة مطلقة تنشىء الملكية الجماعية لتوسعه الإنتاج وتملك السلطة وتحكمها في الممتلكات المؤممة حيث لا تعترف لنفسها بحدود لأن التأميم يقصد منه تتمة الإنتاج فحسب، حيث كان الفرد في تلك المجتمعات، يحصل على الطعام مهما تهرب من التزامات في إنتاج هذا الطعام، ودون أن يترتب على تهربه إلا إحساسه بفقدان ملحوظ لهيبته[2].

2- مكانة القيم الخلقية والدينية من المذهب الاشتراكي:

إذا ما نظرنا إلى هؤلاء السادة، علينا أن نسألهم ما هي مبادئكم الخلقية؟ لنرى القاعدة (الغاية تبرر الوسيلة)، فالماركسيون لا يعترفون بمبادىء الأخلاق لأننا نرى بأن لا الغايات الشخصية ولا الغايات الاجتماعية يمكنها أن تبرر الوسيلة.

إن ماركس لا يستند في تبرير الاشتراكية ، الى قيم ومفاهيم خلقيه ودينية معنية في المساواة، وذلك لان القيم والمفاهيم الخلقية، ليست في رأي ماركس الا وليدة العامل الاقتصادي والوضع

[1] - روبرت ميرفي – دروس مبسطة في الاقتصاد – ترجمة رحاب صلاح – دار الكلمات العربية للترجمة والنشر – القاهرة – 2013م –ص119.

[2] - أحمد محمد غنيم – تطور الملكية الفردية – دار المصرية – القاهرة – 1957 م – ص18.

الاجتماعي للقوى المنتجة، فلا معنى للدعوى الى وضع اجتماعي على أساس خلقي بحث[1]، نحن اذا حللنا المرحلة الاشتراكية، وجدنا انها تؤدي بطبيعتها الاقتصادية والسياسية الى خلق لون جديد من التناقض الطبقي كما تؤدي بطبيعتها المادية الديكتاتورية الى ظروف طبقية تتمخض عن الوان رهيبة في الصراع؟! واذا بالتجربة التي جاءت لتمحوا الطبقية، انشأتها من جديد، كما ان التأميم الاشتراكي يبرز تناقضاً بين الملكية الاشتراكية للمجموع والجوهر الحقيقي للملكية التي تتمتع باها السلطة الحاكمة، وهذا الجوهر هو الذي تتمتع به القوى السياسية، المهيمنة على كل كيانات المجتمع.

كما أن مبدأ التوزيع يأخذ بالتناقض مع الطبيعة اللاطبقية للمرحلة الاشتراكية منذ ان يوضع موضع التنفيذ. كما عبر عن ذلك الشهيد الصدر[2].

حسب الفكرة الماركسية للأخلاق: أن البشر يستمدون أفكارهم الخلقية، عن وعي منهم أو دون وعي يستمدون هذه الأفكار بالحساب الآخر من العلاقات العملية التي يستند إليها وضعهم الاجتماعي من العلاقات الاقتصادية التي تحتم بالإنتاج والتداول. هكذا يقول Engels في عرضه للنظرية الماركسية للأخلاق في كتابه (Anti–Duehning)، ولقد استنتج Engels أن الأخلاق ومبرراتها النظرية كانت نتيجة للمجتمع في المرحلة الاقتصادية. ذلك المجتمع الذي توصل إليه في تلك الحقبة ذاتها، ما دام المجتمع قد انتقل إلى مرحلة العداء الطبقي. وإما أن تمثل عندما يصبح المضطهدون أقوياء بما فيه الكفاية الثورة على هذه السيطرة. مصالح

[1] - ليون تروتسكي – جورج نوفاك – أخلاقهم وأخلاقنا (وجهتا النظر الماركسية والليبرالية في المثل الأخلاقية) – ترجمة سمير عبده – دار الآفاق الجديدة – بيروت – 1966م – ص24.

[2] - كارل ماكس- مرجع سابق- ج 3 – ص 1015.

المضطهدين في المستقبل، وهكذا فإن تفسيره المادي لتبدلات واتساع الأحكام الخلقية يقوم التبريد لأخلاق جديدة[1].

كذلك بين (trotoski) إن أعلى غايات العمل الاشتراكي هي زيادة سيطرة الإنسان على الطبيعة، وإلغاء سيطرة الإنسان على الإنسان (القهر الاجتماعي)، وقد اعتبر (dyowi) أيضاً أن هذه الأهداف هي الأشد جدارة من سواها. ويعتبر أن جمع هذه الوسائل التي أسهمت في تحقيق هذه الأهداف، مبررة أخلاقياً.

إن القدرة الاقتصادية وتأسيس أخلاقية جديدة للاشتراكية مرتبطان إرتباطاً وثيقاً، إن الأساس "الأخلاقي" الجديد للاشتراكية هو المظهر الذاتي لغياب مقولة الكلية، الكفيلة وحدها بجلب التماسك[2].

3- إخفاقات وعيوب الإشتراكية

جاء النظام الاشتراكي كرد فعل على الرأسمالية ومظالمها الاجتماعية، وانكر هذا النظام بفلسفته الشيوعية وجود الله. وقد كشف الواقع عن ترنح الاشتراكية، وسقوطها في اواخر الثمانينات بما حمله من تناقضات.

مشكلة الحافز في الاشتراكية:

ان حرمان الأفراد من حق الملكية الخاصة امر يتنافى مع الفطرة والطبيعة البشرية، ويؤثر في الحافز الفردي لإنجاز الاعمال، فحق الملكية الفردية اذا منع، فلا مكان للحافز على الانتاج،

[1] - فريدريك أنجلز – ضد درهرنج – ترجمة محمد الجندي – دار التقدم للنشر – موسكو – 1984م – ص122.
[2] - جورج لوكاش – مرجع سابق – ص42.

والابتكار والتجديد. ويصبح الناس في النهاية شركاء في الفقر والحرمان وينعكس الشعور القومي الذي اتخذه النظام الاشتراكي على غير الحقيقة حافزاً للإنتاج[1].

لذا إن أكثر المشكلات التي تعتري الاشتراكية هي أنها تبدل الحوافز التي تحرك المنتجين والمستهلكين على حد سواء وهو ما قد يعرقل أداء أي اقتصاد اشتراكي، إذا حاولت إحدى الحكومات تطبيق الشعار الماركسي "الكل يعطي بقدر استطاعته". فالأرجح أن غالبية الأفراد لن يكونوا في العمل قدر ما كانوا سيفعلون في النظام الرأسمالي. وستظل الحكومة الاشتراكية تواجه مشكلة انخفاض الناتج الكلي نتيجة الافتقار إلى التعاون بين العديد من العمال، وإن كثيراً من الإصلاحيين الاشتراكيين يحذرون من مخاطر "الاحتكارات" الرأسمالية في قطاعات بعينها في الوقت الذي تدعو فيه توصياتهم إلى إيجاد محتكر واحد عملاق، هو الحكومة التي تسيطر على كافة القطاعات الاقتصادية[2]. نظراً لأن جميع الموارد ستكون ملكاً للحكومة الاشتراكية، فلن تكون هناك أي أسواق لها. وهذا يعني أنه في ظل الاشتراكية البحتة، لن تكون هناك أسعار للموارد الطبيعية، والعمالة، والسلع الرأسمالية، ودون أن يكون واضعو الخطط الاشتراكيون على علم بأسعار مدخلات الإنتاج فلن تكون هناك وسيلة لتقدير إجمالي التكلفة النقدية لمشروعاتهم[3]. لذا تعاني الاشتراكية من مشكلة الحساب، فمن دون وجود أسعار السوق لمختلف الموارد وساعات العمل اللازمة لعملية الإنتاج، لن يكون لدى مخططي الاشتراكي أي فكرة عما إذا كانت تلك الموارد تستغل بكفاءة أم لا، وأن ما يطلق عليه اقتصاد مخطط عاجزان يخطط، نتيجة لغياب الحساب الاقتصادي، فهو لا يعدو[4] أن يكون نظاماً لا وجود لمســــــــألة

---

[1]- عيسى عبود، الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج، دار الآلاء للنشر، 2000م، ص 45.

[2] - روبرت ميرفي – مرجع سابق – ص 210.

[3] - نفس المصدر- ص 207.

[4]- لودفيج فون فيرس- الفعل البشري- ترجمة عبد الحميد محمد – مجهول الدار وتاريخ النشر- 696.

الاختيار العقلاني للوسائل فيه، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الغايات المنشودة.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على المستوى الانساني، فقد تحول الى وحش مفترس فتك لشعبه اقتصادياً، واجتماعية، وسياسياً، فبعد انكاره لإله والقيم الدينية، فشت فيه الدكتاتورية والاستبداد السياسي، الذي اصبح همه القضاء على الكرامة والمشاركة الفعالة، والتجاوب الايجابي للشعب، ولم يبقى في نفوس الناس سوى عدم المبالاة.

ثالثاً – المذهب الرأسمالي وقيمه الاساسية:

نشأة الرأسمالية:

قبل مائتي عام، وقبل بزوغ نجم الرأسمالية، كان وضع الإنسان الاجتماعي مبنياً منذ بدء حياته وحتى نهايتها، فقد ورث ذلك الوضع من أجداده.

ولم يطرأ عليه أي تغيير أبداً، أما بشأن الصناعات، فقد كانت الصناعات البدائية في تلك الأيام تعمل بشكل حصري لمنفعة الأغنياء، ومعظم الناس يعملون بالزراعة، ولم يكونوا على اتصال بالصناعات التي كانت مرتبطة بالمدن هذا النظام الجامد اتسم به المجتمع الإقطاعي، كان سائداً في أكثر المناطق تقرباً في أوروبا ولمئات السنين، ومع نمو سكان الأرياف، أصبح هناك خائفون من البشر، الذي لم يكن يملك أرضاً أو ملكاً، كما لم يتوفر لديهم ما يفعلون ولم يكن أمام الحكومة سوى وضعهم في ورشات عمل، أو في دور رعاية للفقراء وبالأخص في هولندا وانكلترا، وقد أصبحوا من الكثرة بحيث تحولوا إلى خطر حقيقي على بقاء النظام الاقتصادي القائم. قضية أخرى كبيرة تتمثل بانعدام المواد الخام، والطبقة المترفة من الملاك كانت تفتقر إلى آراء حول كيفية معالجة الأوضاع، من رحم هذا الوضع الاجتماعي الخطير، انبثقت الرأسمالية الحديثة، وكانت بداية الإنتاج الواسع، الذي يشكل المبدأ الأساسي للصناعات الرأسمالية، حيث بدأت

بإنتاج سلع كثيفة يمكن أن يشتريها عامة السكان، هذا هو المبدأ الأساسي للرأسمالية كما هي قائمة في زماننا هذا، في جميع البلدان التي توصلت إلى مستوى عال من التطور في الإنتاج الكثيف[1].

1- **الرأسمالية:** يرتكز المذهب الرأسمالي على أركان رئيسية ثلاثة، يتألف منها كيانه العضوي الخاص.

أ- **الملكية الخاصة بشكل غير محدود:** وهي القاعدة العامة التي تمتد الى كل مجالات وميادين الثروة المتنوعة، وعلى هذا الاساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك لجميع عناصر الانتاج: الارض، المباني، المعادن، وغير ذلك الملكية هي الأساس حيث لا توجد الملكية بسبب وجود القوانين، بل توجد القوانين بسبب وجود الملكية[2].

ب- فسح المجال امام كل فرد لاستغلال ملكيته ، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب، وتجعل الفرد العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية، حيث يؤكد النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة للموارد، ومالك السلعة هو الشخص الذي يملك السلطة القانونية للبت في كيفية استخدام تلك السلعة[3].

ج- ضمان حرية الاستهلاك، كما تضمن حرية الاستغلال حريات ثلاث: حرية التملك، والاستغلال والاستهلاك، وهي المقومات الاساسية للمذهب الرأسمالي[4]، حيث يتم نمو الرأسمالية عندما يكون لكل واحد الحق في تقديم خدمة أفضل وبأقل تكلفة للزبون، هذه الوسيلة، هذا المبدأ، وبفترة قصيرة نسبياً، قد غير العالم كله. لقد جعل بالإمكان تزايد

---

[1] - لودفيج فون فيرس- السياسة الاقتصادية آراء اليوم والغد – ترجمة حازم نسيبة – الدار الأهلية للنشر – عمان – 2007م – ص 15.

[2] - الشهيد الصدر- اقتصادنا – مرجع سابق- ص 253 – 268 بتصرف.

[3] - فريدريك باستيا – الملكية والقانون – http://basita.org/en/propertylaw.html

[4] - روبرت ميرفي – مرجع سابق – ص 71.

ليس له مثل في سكان العالم. فالحرية بأشكالها المتنوعة هي الأساس الذي تنبثق منها كل الحقوق والقيم المذهبية التي تنادي بها الرأسمالية[1].

إن الحرية في التفكير الرأسمالي ترتبط عادة بعدة افكار ويقيم ، تستمد منها وجودها وصفتها كضرورة اجتماعية أو انسانية للكيان البشري.

الزبون دائماً على حق: الرؤساء الفعليون (في ظل النظام الرأسمالي هم المستهلكون، فهم من خلال شرائهم وإحجامهم على الشراء – الذي يحددون من ينبغي له امتلاك رأس المال وإدارة المصانع، وهم الذين يحددون ما ينبغي إنتاجه من السلع، وبأي كمية وجودة[2].

كما ذكرت المؤرخة جويس أبلباي في "الثورة القاسية" عن تاريخ الراسمالية: لما كانت الرأسمالية نظاماً ثقافياً، وليس نظاماً اقتصادياً وحسب يستحيل تفسيرها من خلال العوامل المادية وحدها، فالرأسمالية برأي أبلباي نظام من القيم الثقافية والروحية والأخلاقية. وكما ذكر عالما الاقتصاد ديفيد وأوسترام في دراستهما القائمة على استخدام أسلوب الألعاب، عن دور الأعراف أو القواعد في الحفاظ على الاقتصاديات المفتوحة، فإن الأسواق الحرة ترتكن بقوة على الأعراف والقواعد التي تمنعنا من السرقة والتي تعزز الثقة.

ويقول توم جي بالمر، إن التفاعل الرأسمالي منظم تنظيماً كبيراً بمجموعة من القواعد الأخلاقية. وفي الواقع تقوم الرأسمالية على رفض سلوكيات النهب وهي الطريقة التي تكونت بها ثروات الأثرياء في النظم السياسية والاقتصادية الأخرى، حيث تستثمر الرأسمالية قدرة الإبداع الإنسانية في خدمة البشرية، وذلك باحترامها للابتكارات المغامرة التي غيرت حياة البشرية إلى الأفضل[3].

---

[1] - لودفيغ فون فيرس – السياسة الإقتصادية- مرجع سابق – ص17.

[2] - لودفيغ فون فيرس – البيوقراطية – ترجمة عبد الحميد محمد – دار الفكر للنشر القاهرة – 2002 م – ص 105.

[3] - لودفيغ فون فيرس – البيروقراطية - مرجع سابق – ص17.

القيمة الأولى: ترتبط بالفكرة القائلة: التوافق بين مصالح الفرد التي يندفع الى تحقيقها بدوافعه الذاتية، ومصالح المجتمع التي يتوقف عليها كيانه العام وعلى اساس هذه الفكرة، ليست الا اداة لتوفير تلك المصالح العامة وضمان ما يتطلبه المجتمع من خير ورفاه[1].

القيمة الثانية: ترتبط بفكرة "تنمية الانتاج" وترتكز على الراي القائل أن الحرية الاقتصادية هي افضل قوة دافعة للقوى المنتجة او أكفأ وسيلة لتفجير كل الطاقات والامكانات وتجنيدها للإنتاج العالم. وبالتالي مضاعفة الثروة الاجتماعية في البلاد. وهذا ما يعبر عن جانب من جوانب الصالح العام وذلك عن طريق الحرية.

أما **القيمة الثالثة:** يرتبط بها مفهوم الحرية الرأسمالية، وهي قيمة ذات طابع خلقي فتؤمن بأن الحرية بوجه عام حق انساني أصيل، وتبعد عن الكرامة البشرية وعن شعور الانسان بها، فليست هي مجرد اداة للرفاه البشري او لتنمية الانتاج، وانما هي تحقيق لإنسانية الانسان، ووجوده الطبيعي.

ومن الواضح ان القيمة المذهبية للحرية الاقتصادية على اساس الفكرتين الأولتين: قيمة موضوعية، مردها الى الآثار والنتائج التي تؤدي في واقع الحياة، اما الفكرة الثالثة فالحرية بوجه عام قيمة ذاتية يمليها شعور الانسان بكرامته وانسانيته. هذه هي القيم التي تبرر الرأسمالية في مفهومها عن الحرية والثروة العامة وهي : تعبير اصيل عن الكرامة الانسانية وحق الانسان في الحياة[2].

[1] - محمد باقر الصدر- اقتصادنا - مرجع سابق، ص 272.

[2] - توم جي بالمر – أخلاقيات الرأسمالية – ترجمة فتحي خضر – مؤسسة الهنداوي – مصر - طبعة أولى – 2013م – ص8.

2 – مكانة القيم الدينية من الرأسمالية:

وعلى هذا الاساس خيل للرأسمالي ان ضمان سعادة المجتمع ومصالحه ليس بحاجة إلى القيم الخلقية والدينية التي يعتبرها الاسلام قاعدة عادية وحتى من لا يعرف شيئاً عن تلك القيم يسير طبقاً لمصلحته الخاصة التي تواكب مصلحة المجتمع، وهكذا يمكن للمجتمع ان يستغني عن الخدمات التي تقدمها القيم الخلقية ويصل الى مصالحه بالطريقة الرأسمالية[1].

ولهذا السبب كانت الحرية التي تنادي بها الرأسمالية الليبرالية، مجردة من الاطارات والقيم الخلقية والدينية لأنها (حرية) حتى في تقدير تلك القيم، ولا يعني هذا ان تلك القيم لا وجود لها في المجتمع الرأسمالي، وانما يعني ان الرأسمالية لا تعترف بضرورة هذه القيم لضمان مصلحة المجتمع، والامكان الاستغناء عنها عن طريق توفير الحريات للأفراد أو ان كان الناس احراراً في التقيد بتلك القيم ورفضها. فلا ضرورة الى ارهاق صاحب المشروع بتربية خلقية وترويضه على القيم الدينية ليجعل اشباع الحاجات الإنسانية باقل نفقة ممكنة، فإن مصلحته الخاصة كفيلة بدفعه الى تحقيق ذلك، كما لا حاجة له الى قيم أخلاقية تحثه على اعمال البر والاحسان والاهتمام بمصالح المجتمع، لأنه يندفع الى ذلك بدافع من مصلحته الخاصة وبوصفه جزءاً من المجتمع. وبعد ان أصبح تاريخ الرأسمالية مليء بفجائع وكوارث يقلّ نظيرها في التاريخ وتناقضات صارخة بين المصالح الخاصة والعامة وفراغ هائل احدثه الاستغناء عن القيم الخلقية والروحية للمجتمع، فامتلأ بدلاً من القيم الخلقية والروحية قيم مادية وألوان من الظلم والاستهتار والطمع والجشع، وتعتمد الأسواق الحرة شرطاً أساسياً لتحقيق ثروة العالم الحديث[2].

---

[1] - عبد الحميد ابراهيمي، العدالة الاجتماعية والاقتصاد الاسلامي، دراسات الوحدة العربية، بيروت / لبنان، 1997م، ص 187.

[2] - توم جي بالمر – مرجع سابق – ص10.

المذهب الرأسمالي يعاني من خلل في الكفاءة التوزيعية، لأنه يعتمد في التوزيع على جهاز الثمن ويعني: ان من لا يملك ثمن السلعة ليس له الحق في الحياة مما أدى الى افجع الكوارث الإنسانية، وتسود في المجتمع روح الصراع في سبيل البقاء، بدلاً من روح التعاون والتكافل، حيث تتلاشى بصورة عامة مشاعر البر والاحسان وتطغى على مفاهيم الإنسانية[1].

فما أدى الى وصمه سوداء في تاريخ الدول الاوروبية التي تسابقت على استعباد البشر، وتسخيرهم في خدمة النظام الرأسمالي، وتعرض القارة الأفريقية لأهوالاً مرعة، اذ قامت دول عديد كبريطانيا وفرنسا وهولندا باستيراد سكان افريقيا وبيعهم في سوق الرقيق وتقديمهم قرابين للعملاق الرأسمالي.

ان ما لا يمكن للرأسمالية ان تقَره، في ضوء مفهومها الاساسي القائل بفصل الدين عن واقع الحياة، وسحبه من كل الحقول الاجتماعية والاقتصادية العامة لان الضمير ليس بمفهومه في فلسفة القيم الخلقية عند الرأسمالية الا انعكاساً داخلياً للعرف والعادات، أو اي تحديد آخر يفرض من الخارج وليس نابعاً من الاعمال الداخلية.

3 – اخفاقات وعيوب الرأسمالية:

كان من جراء هذه المادية الرأسمالية ان اقصيت الدين الأخلاق من الحساب او لم يلحظ لها وجود في ذلك النظام، فأعلنت المصلحة الشخصية كهدف اعلى والحريات كوسيلة لتحقيق تلك المصلحة فنشا عن ذلك ما ضج به العالم الحديث من محن وكوارث[2]. كما أن أغنى 1125 فرداً على مستوى العالم، يملكون ثروة تعادل دخول الأفراد في كل من الهند وباكستان

[1] محمد باقر الصدر، فلسفتان دار الكتاب الاسلامي، طبعة (3) – ايران - 2004م، ص 40.

[2] - أولريش شيفر – انهيار الرأسمالية (أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود) – مترجم عدنان عباس – سلسلة عالم المعرفة للنشر – طبعة 1 – الكويت – 2010 م – ص9.

وبنغلادش وتايلند وماليزيا، وفيتنام، والفلبين، والقارة الأفريقية، وضحايا الاستحواذات من العاطلين لم يخل منهم بلد متقدم أو نام، كما أن البحث عن الربح دفع العديد من الرأسماليين إلى نقل استثماراتهم إلى البلدان ذات الأجور الدنيا لليد العاملة[1].

وقد يدافع انصار الديمقراطية الرأسمالية عن وجهة نظرها في الفرد قائلين ان الهدف الشخصي يحقق المصلحة الاجتماعية، وان النتائج التي تحققها الأخلاق بقيمها الروحية تحقق في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي لكن لا عن طريق الاخلاق، بل عن طريق الدوافع الخاصة وخدمتها[2]. كيف يمكن ان يكون اتصال المصالح الاجتماعية بالفرد كافياً لتوجيه الأفراد نحو الاعمال التي تدعو اليها القيم الاخلاقية؟

فالحرية الاقتصادية التي كانت تدعو بها الرأسمالية اجازت مختلف اساليب الثروة والوانه، في الوقت الذي كان العالم يحتفل بانقلاب صناعي كبير، حيث قدم الاقتصادي توماس بيكيتي نظرية غير مباشرة عن اتساع الهوَّة بين الأغنياء والفقراء وهو ما يهدد بتدميرها، حيث أشار أن الازدياد غير المتكافىء في الثروات تهدد استمرارية الرأسمالية في المستقبل القريب، إن العالم يتمخض عن ولادة الآلة التي قلبت وجه الصناعة وكسحت الصناعات اليدوية. فانكشف الميدان عن ثراء فاحش من جانب الأقلية من افراد الأمة ممن اتاحت لهم الفرص وسائل الانتاج الحديث[3]، وزودتهم الحريات الرأسمالية بضمانات كافية لاستغلالها الى ابعد حد، والقضاء بها على كثير من فئات الامة وزعزعت حياتها إن ولم تجد سبيلاً للصمود في وجه التيار ما دام ارباب الصناعات الحديثة مسلحين بالحرية الاقتصادية، وصارت هذه الأكثرية تحت رحمة الأقلية فمن الطبيعي ان لا تمد يد العون لهؤلاء لتنشلهم من الهوة، ولماذا تفعل ذلك؟ ما دام المقياس

---

[1] - ويل هوتون – أسباب فشل الرأسمالية – صحيفة الكارديان اللندنية – عدد 342 – www.Ezm.arabic.net

[2] - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 20.

[3] - ويل هوتون – مرجع سابق – صحيفة الجارديان.

الخلقي هو المنفعة واللذة ما دامت الدولة تضمن لها مطلق الحرية فيما تعمل، وما دام النظام الرأسمالي يضيف بالفلسفة المعنوية للحياة ومفاهيمها الخاصة؟. فيقول ريكاردو بأن الرأسمالية أصبحت في أيامنا هدفاً لتوجيه اللوم عن أمور كثيرة: الفقر، التفاوت والبطالة وحتى الانحباس الحراري العالمي وكما قال البابا فرانسيس في خطاب ألقاه في بوليفيا: أن هذا النظام أصبح لا يطاق وفشله في القيام بما كان متوقعاً منه، ولكي نرى هذا من المفيد أن نتذكر كيف تخيل كارس ماكس المستقبل[1].

وإن افظع حلقات المأساة التي يمثلها هذا النظام، ان هؤلاء السادة الذي وضع النظام الرأسمالي مطلق النفوذ يشعرون بوحي من مصالحهم انهم في حاجة الى مناطق نفوذ جديدة وذلك لسببين:

الاول: ان وفرة الانتاج تتوقف على مدى توفر المواد الاولية وهذه الموارد منتشرة في بلاد الله العريضة، واذا كان من الواجب الحصول عليها، فاللازم السيطرة على البالد التي تملك الموارد لاستغلالها.

الثاني: ان شدة حركة الانتاج وقوتها، بدافع من الحرص على كثرة الربح من ناحية ومن ناحية اخرى انخفاض المستوى المعيشي لكثير من المواطنين، بدافع من الشره المادي للفئة الرأسمالية، وفعاليتها للعامة بأساليبها النفعية، التي تحول المواطنين عاجزين عن شراء المنتجات واستهلاكها، كل ذلك يجعل كبار المنتجين في حاجة ماسة الى اسواق جديدة لبيع المنتجات الفائضة فيها، وايجاد تلك الاسواق يغير التفكير في بلاد جديدة[2]، هذه الذهنية التي لم ترتكز في نظامها على القيم الخلقية والدينية ترى في هذين السببين مبرراً منطقياً للاعتداء على البلاد

[1] - ريكاردو هوسمان – هل الرأسمالية سبب الفقر؟ - تقرير اقتصادي تم نشره 22 آب 2015م.alqabas.com>tag

[2] - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 21.

الآمنة، وانتهاك كرامتها والسيطرة على مواردها الطبيعية واستغلال ثرواتها، فكل ذلك أمر معقول وجائز في عرف المصالح الفردية التي يقوم على اساسها النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر[1].

تكلم ستيغلز عن أزمة 2008 التي هدمت معبد النظام المالي، وأوقفت أحلام الرأسمالية المحررة من القيود، ليعود للدولة دورها في الرقابة عن المعارف والأسواق، للخروج من دولة القروض، وأيضاً أزمات الرأسمالية في العصر الحديث، بدءاً بالمكسيك وروسيا ثم جنوب شرق آسيا التي كانت غارقة في تاريخ الرأسمالية الحديث، والضاربات التي اجتاحت هذه الدول وهدمت اقتصادياتها، بينت سلبيات النموذج الرأسمالي المتحرر من القيد[2].

وأيضاً يعرف أولريش أزمة شركات التكنولوجيا في مطلع الألفية الثالثة، والفساد الذي انتاب شركات المحاسبة ووصف الأزمة المالية 2008 بأنها انفجار فقاعة السيولة الزهيدة الثمن، وأرجع ذلك إلى السياسة التي اتبعها جرسبان الحافظ البنك المركزي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة وخفض معدلات الغرائب وغياب الرقابة، مما أدى إلى المخالفات القانونية لبنوك الاستثمار فبدأت الأزمة بسقوط بنك "ليمان براذر" الأمريكي ثم انتشار عدوى تهاوي البنوك والمؤسسات المالية وأسواق المال من أمريكا إلى باقي دول أوروبا ودول العالم.

حيث استعرض محطات الأزمات في النظام الرأسمالي، منذ أزمة الكساد الكبير في أزمة

2008، ومروراً بأزمات جنوب شرق آسيا وغيرها مبيناً عورات وإخفاقات النظام الرأسمالي[3].

---

[1] - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 21.

[2] - جوزيف ستيغليتز – خيبات العولمة – دار الفارابي – ترجمة ميشال كرم – بيروت – 2003م – ص149.

[3] - أولريش شيفر – مرجع سابق – ص220/200 بتصرف.

رابعاً: المذهب الإقتصادي الإسلامي وقيمه الاساسية

1- الاقتصاد الاسلامي:

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي من اركان رئيسية ثلاثة، ويتميز عن سائر المذاهب الاقتصادية في خطوطها العريضة.

أ- مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية المزدوجة والأخذ بهما معاً:

يختلف الاسلام عن الرأسمالية والاشتراكية في نعية الملكية التي يقررها اختلافاً جوهرياً، ويقوم على الملكتين كأصل وليس كاستثناء مؤقت ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه[1].

المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي يرى بأن الملكية الاشتراكية هي المبدأ، ولا يعترف بالملكية الخاصة الا في حالات استثنائية والمجتمع الرأسمالي الذي يؤن بالملكية الخاصة بوصفها المبدأ الوحيد، وبالتأميم باعتباره استثناء ومعالجة لضرورة اجتماعية.

اما المجتمع الاسلامي لا يتفق مع كلا المجتمعين: لان المذهب الإسلامي لا يتفق مع الرأسمالية بأن الملكية الخاصة هي المبدأ، ولا مع الاشتراكية في اعتبارها الملكية الاشتراكية مبدأ عاماً، فيعتمد مبدأ الملكية المزدوجة بدلاً من مبدأ الشكل الواحد الذي أخذت به الرأسمالية والاشتراكية[2]، هذا لا يعني ان الاسلام مزج بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي[3]، وانما تعتبر الملكية المزدوجة قائمة على اطار خاص من القيم والمفاهيم الدينية تناقض القواعد القيم والمفاهيم المادية التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية، هذه المكية توسع من

---

[1] - عبد الله بن عبد المحسن الطريقي – الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادىء وأهداف – مؤسسة الجريسي للتوزيع – الرياض – 1430هـ - ص26.

[2] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – (مرجع سابق) – ص295.

[3] - نفس المصدر - ص 265.

ميدان الانسان وتفرض عليه نظرة اعمق الى مصالحة وتجعل من الخسارة العاجلة ربحاً حقيقياً في النظرة العميقة، ومن الارباح العاجلة خسارة حقيقية في نهاية المطاف[1].

إن الواقع برهن على خطأ الفكرة القائلة بالشكل الواحد للملكية، فقد بدأ المجتمع الرأسمالي منذ امد طويل بأخذ بفكرة التأميم لمعالجة ما نجم عن ذلك المبدأ من تناقضات، كما ان المجتمع الاشتراكي وجد نفسه مضطراً الى الاعتراف بالملكية الخاصة التاسعة في الدستور السوفياتي التي تسمح للغلامين بامتلاك مشاريع اقتصادية صغيرة وهذا ايضاً ما يبرهن على خطأ الفكرة الاشتراكية.

ب- مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة

السماح للأفراد على صعيد النشاط الاقتصادي بحرية محدودة بحدود من القيم الإسلامية الخلقية التي يؤمن بها الاسلام. حيث نجد الاختلاف البارز بين الإسلام والرأسمالية والاشتراكية فيما يمارس الافراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي وفيما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الاسلام موقفه فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم القيم والإسلامية التي تهذب الحرية، وتجعل منها اداة خير للإنسانية كلها على أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية[2].

والتحديد الاسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي قسمين:

الاول : التحديد الذاتي الذي ينبع من اعماق النفس، ويستمد رصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الاسلامية[3]، وانما هو عملية انشاء للمحتوى الداخلي للإنسان الحر، حيث

[1] محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 41.
[2]- عبد الله بن عبد المحسن – مرجع سابق – ص27.
[3] - الشهيد الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص 298.

تؤدي الحرية رسالتها الصحيحة، وتبرهن عن كفاءة الانسانية لخلافة الارض والضامن الأساسي لأعمال البر والاحسان في المجتمع.

التحديد الموضوعي للحرية: ان الحرية محدودة بما نصت عليها الشريعة الاسلامية بما فهيا من قيم ومثل اسلامية، والنص على المنع عن مجمعة من النشاطات الاقتصادية المعيقة في نظر الاسلام عن تحقيق المصلحة العامة كالربا والاحتكار[1].

وذلك لأجل ضبط الانسان بالمقياس الخلقي الصحيح الذي بالضمان الكافي ويقود السفينة البشرة الى ساحل الخير والعدالة[2]. ومن خصائص الاقتصاد الإسلامي أنه مبني على تصور الحلال والحرام. يقول ابن تيمية: إن الله تعالى نهانا عن كسب الأموال بطرق غير شرعية[3].

لذا كان وضع الاسلام لهذا المبدأ ضرورياً لكي يضمن تحقيق مفاهيمه في العدالة الاجتماعية على مر الزمن.

والأول التشريعي لمبدأ الاشراف والبدل هو القرآن الكريم وحماية المجتمع وتحقيق التوازن الاجتماعي، على ان يكون هذا التدخل ضمن دائرة الشريعة المقدسة.

ج- مبدأ العدالة الاجتماعية:

معنى العدالة ان يعيش جميع ابناء المجتمع في سعادة ورفاه تزول بينهم الفوارق الطبقية الفائقة، ان مبدأ العدالة الاجتماعية التي جسدها الاسلام، فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاسلامية انسجامه مع

[1] - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 41.
[2] - عبد العظيم الاحلامي - مبادىء الاقتصاد الإسلامي نصوص مختارة – دار المنهج للنشر – الرياض/ 1429 هـ -
[3] - محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 41.

القيم التي يرتكز علهاي، فان المجتمعات الانسانية تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف افكارها الحضارية ومفاهيمها في الحياة.

والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين:

مبدأ التكافل الاجتماعي، مبدأ التوازن الاجتماعي، وفي التكافل والتوازن تحقيق القيم الاجتماعية العادلة[1].

وقد كان لعلي بن أبي طالب في تاريخ حقوق الانسان أساسا في تركيز العدالة الاجتماعية. من خلال سياسته وحكومته وازالة الفروقات بين الطبقات وقد ادرك ان الطبقة المادية ما هي الا السير في طريق التعسف الاقتصادي والاجتماعي[2]. ففي وصية الامام علي (ع) لمالك الاشت، فهي معلم من معالم علم الاجتماع، فيقول له: ﴿***واعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض...***﴾ [3]

إن المجتمع الاسلامي عند الامام (ع)، هو مجتمع تعاوني تكاملي في مقابل المجتمع الغربي الذي هو مجتمع صراعي وتنافسي، بحيث لا يأخذ بعضه من بعض، وانما يعتمد بعضه على بعض ويتكامل معه، هذه نظرة عميقة مضمونها أنسنة الاقتصاد الذي هو نشاط انساني في رؤية الإمام، وليس نشاطاً مفصلاً عن البشر[4].

---

[1]- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص 302.

[2] - جورج جرداق- الامام علي وصوت العدالة الانسانية، الجزء 1، منشورات ذوي القرى- قم 1381هـ- ص 88.

[3] - محمد مهدي شمس الدين، مرجع سابق، 99.

[4]- محمد مهدي شمس الدين- مرجع سابق - ص 74.

- **التوازن الاجتماعي:**

ينطلق الاسلام من مبدأ التوازن والمساواة في جميع تشريعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيقول الامام (ع): ﴿**الناس صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق**﴾[1]

لم يكتف الإسلام بالوعظ و النصيحة بل أجرى مبدأ التوازن في التطبيق العملي أيضاً ، ومساواة في الاقتصاد ومبدا تكافؤ الفرص فمن حق الجميع نيل حاجاته الضرورية وصولاً للعدالة الاجتماعية الكاملة. وقد جعل الاسلام م خلال تشريعاته فرص متساوية للجمعي للاستفادة من موارد الطبيعة.

- **الضمان الاجتماعي**

في الوقت الذي سحق فيه الفقراء في طواحين الحضارة الغربية، نجد ان الاسلام يرأف في حال هؤلاء الفقراء، حيث ان اكثر اسباب الامية والجريمة في العالم الغربي والاسلامي هو نتيجة الفقر والعازة.

يقول الامام علي (ع): ﴿***اجعل لهم قسماً من بيت المال...***﴾

هكذا نجد ان الاسلام طوق التفاوت الاقتصادي والفقر الفاحش من كل الجهات، فإذا لم تستطع جبهة الصدقات من الفضاء على هذه الظاهرة فتتحرك جبهة بيت المال لمواجهة اية حال تدني في المعيشة تطرأ على المجتمع الاسلامي.

[1]- محمد مهدي شمس الدين- مرجع سابق - ص 81.

سمات المذهب الاقتصادي في الاسلام

المذهب الاقتصادي في الاسلام صفتان اساسيتان هما: الواقعية والاخلاقية في غاياته التي يرمي لتحقيقها وفي الطريقة التي يتخذها وهو اقتصاد واقعي في غايته، لأنه يستهدف في انظمته وقوانينه الغايات التي تنسجم مع واقع الانسانية، بطبيعتها ونوازعها وخصائصها العامة.

ومن ناحية اخرى هو اقتصاد اخلاقي، فهو ينظر الى الغايات بوصفها معبرة عن قيم عملية ضرورية التحقيق من ناحية خلقية[1]. ويهتم بالعامل النفسي الذي يلعب دروا كبيراً في المجال الاقتصادي، فهو يؤثر في حدوث الازمات الدورية التي يضج من ويلاتها الاقتصاد الاوروبي[2].

2 – القيم الاسلامية والأخلاق الاقتصادية الرئيسية في الاساس:

ان القيم الاسلامية تمثل الخصائص الأولى للاقتصاد الاسلامي بل هي خصائص مشتركة لكل النظم الاسلامية، وهذه القيم لها آثارها في كل جانب النشاط الاقتصادي في الاسلام. إنتاجاً، استهلاكاً، تداولاً، وتوزيعاً.

وقد برزت امامنا قيم رئيسة ستة تحكم توجهات الفرد في النشاط الاقتصادي: الحلال والحرام– الربانية – الاستخلاف– الانسانية – الزهد– الوسطية والاعتدال.

[1] - عبد السميع المصري – مقومات الاقتصاد الإسلامي – دار وهبة للنشر – القاهرة – 1991 م – ص115.
[2] - محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص 306.

أ – الحلال والحرام:

في القيم الإسلامية التي لا تذكر في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، قيمة الحلال والحرام، ان هذه القيمة تعد من القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي في الاسلام، وبهذا كان لا بد لنا من البحث في هذه القاعدة وأثرها. على تصرفات الفرد الاقتصادية.

الحلال هو الذي خلا عند ذاته الصفات الموجبة للتحريم في عينه، وأغل عن أسبابه ما تطرق اليه تحريم او كراهية[1].

والحرام هو ما فيه صنعة محرمة لا يشك فيها[2].

قال تعالى: ﴿.. وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ..﴾ **[الاعراف، الآية 157]**

فإن الطيبات هي المحللات، لفظه تتضمن مدحاً وتشريفاً والخبائث هي المحرمات.

- **أثر الحلال الحرام على النشاط الاقتصادي:**

إن فكرة "الحلال والحرام" فكرة مهيمنة على عقل المسلم وضميره، وهو يوقن بانه مسؤول امام الله عن ماله، ما أين اكتسبه؟ وفيما انفقه؟

ولا بد له أن يعد للسؤال جواباً، ولا يتسامح الاسلام في الحرام من المكاسب، فان وظيفة المذهب الاقتصادي هي وضع حلول لمشاكل الحياة الاقتصادية، واذا اضفنا الى هذه الحقيقة فإن تعبيري (الحلال، الحرام) في الاسلام تجسيدان للقيم والمثل التي يؤمن بها الاسلام لأنهما يمتدان الى جميع النشاطات الانسانية والأوان السلوك سلوك الحاكم والمحكوم، سلوك البائع

[1] الغزالي، الامام ابو حامد ، احياء علوم الدين، دار المعرفة بيرت، ص 98. لا يوجد تاريخ نشر.
[2] نفس المصدر ، ص 99.

والمشتري، سلوك العامل والمتعطل، فكل وحده من وحدات هذا السلوك هي إما حرام وإما حلال وبالتالي هي إما عدل وإما ظلم، لأن الاسلام إن كان يشتمل على نص يمنع عن سلوك معين سلبي او ايجابي فهذا السلوك حرام، والا فهو حلال. واذا كانت كل الوان النشاط الاقتصادي في الحياة الاقتصادية خاضعة لقضية الحلال والحرام، بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل[1].فالإسلام لا يقر بمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" بل يحرص على نظافة الوسيلة حرصه على شرف الغاية، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ **[سورة البقرة، الآية 172].**

- **مقاصد هذه القيمة:** يمكن لنا وضع ضوابط لهذه القيمة في الحياة الاقتصادية والاستفادة منها عند الحديث عن عناصر النشاط الاقتصادي، ولذلك سيكون جزء مهم من هذا البحث مربوط بالضوابط المستجدة من فكرة الحلال والحرام التي هي في غاية الاهمية في الدراسات الاقتصادية الاسلامية ومن هذه الضابط ما يلي: "الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على عناصر النشاط الاقتصادي" ويمكن لنا ان نشتق من هذا الضابط ضوابط تبعاً لفرع عنصر النشاط الاقتصادي فنقول : "الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على الانتاج". "عدم السماح الا بالربح المشروع"[2].

على ضفاف هذه القاعدة يقوم الفكر الاقتصادي للإمام علي (ع) فيقول: ﴿***ولا يزول قدم ابن آدم يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم افناه، او عن ماله من اين***

[1] الشهيد الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص 383.

[2] وهبة الزحيلي وجمال عطية، تجديد الفقه الاسلامي، دار الفكر، القاهرة، 2000م، ص 240.

اكتسبه، وفيم انفقه...﴾[1] ، فعمر الانسان الذي يمثل الوقت، رأسمال والشباب الذي هو القدرة والطاقة والمال. فيوم القيامة يسأل الانسان عن هذه الطاقات كيف صرفها وكيف انفقها؟

ب – الربانية:

تتميز القيم الاقتصادية الاسلامية بأنها ربانية، الاقتصاد الاسلامي هو اقتصد رباني، فما معنى (الربانية)؟ كخصيصة من خصائص الاقتصاد الاسلامي، وهل تدخل الربانية في المجال الاقتصادي مع العلم بأنها معنى روحي، في حياة اقتصادية معاصرة لا تتعامل الا بالمادة ولا يتحدث فيها الا بمقاييس الربح والخسارة الدنيوية المجردة، ولا هم للاقتصاديين الا تدمير الاسواق المالية، وتحقيق الثروات عن طريق المضاربة، بغض النظر عن الوسائل والغايات المتبعة للوصول الى الهدف، وهذه حقيقة الاقتصاد الرأسمالي، لان منطلقاتها مقتصرة على الحياة الدنيوية العاجلة، الاقتصاد الاسلامي يتمتع بهذه القيمة (الربانية) التي تعني ان منطلقاته وغاياته من الله ووسائله لا تحيد عن تشريع الله، فالأنشطة الاقتصادية مشدودة نحو المبدأ الرباني[2] قال تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ** ﴾ **[سورة البقرة/ الآية 168].**

- **أثر قيمة الربانية في النشاط الاقتصادي:**

الاقتصاد في الاسلام ليس هدفاً في ذاته ولكنه ضرورة للإنسان ووسيلة لازمة ليحب ويعمل لغاياته العليا، فالإنسان لي هذا الغلاف الجسدي المادي فحسب، انما هو روح تسكن في هذا الجسد، وهذ استحق خلافة الله في الأرض وعمارتها بالحق والعدل.

---

[1] ابن حديد ، شرح نج البالغة (ابو الفضل ابراهيم) – دار احياء التراث العربي، مصر، 269/30، رقم 33، لا يوجد تاريخ نشر.

[2]- القرضاوي، دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الرسالة، القاهرة - 1996م، ص : 31.

امامنا نصوص كثيرة من كلام الامام علي (ع) تبين هذه الحقيقة وتكشف الطريق لمن يريد ان يسلك السبيل لإعمار الارض فيقول(ع): ﴿ ***واستغنته على زيادة الاعمار وصحة الأبدان وسعة الأرزاق...*** ﴾ [1] منها منطلق الربانية في ابهى تجلياتها فالرازق هو الله تعالى الذي خلق البشر وخلق معهم وسائل الحياة ووضعها بأيادي البشر وحمل لها مفاتيح السعي بالعمل والتوكل عليه. يقول الامام (ع):

﴿***ومن عاش فعليه رزقه***﴾ ***(2).***

﴿***فاعتصم بالذي خلقك ورزقك وسواك***﴾[3]

﴿***لا يملك إمساك الأرزاق وادرارها الا الرزاق***﴾ [4]

ولذلك اذا كانت بعض النظم تهتم بالجانب المادي في الانسان فتجعل الاقتصاد مشكلتها، الدنيا اكبر همها، واعادة عماد حضارتها وفلسفتها فإن الاسلام يهتم بهذه الامور على انها وسيلة لا غاية، واكبر همه السمو بالإنسان من ظلمه المادة، الى اشراق الروح وآفاق الربانية يعمل بكل قوة على تحقيق الحياة الطيبة، بحيث تتوافر الحاجات الضرورية المشروعة، ولا يرضى ان تكون هذه الحياة هي غاية الغايات.

---

[1]- ابن حديد، مرجع سابق، باب الوصايا ، خطبة 31، ص 102.

[2]- نفس المصدر- ص109.

[3] - نفس المصدر - ص 105.

[4] - صبحي الصالح ، مرجع سابق - ص90.

فالاقتصاد الاسلامي اقتصاد رباني، لان منطلقاته وغاياته ربانية حيث تتجلى ربانية هذا الاقتصاد في "الضمير" الذي ينشئه الإيمان في قبل الفرد برقابة ربه، وحسابه له في الغد، هو الرقيم الاول على تحدي الحلال في المكاسب، وتجنب الحرام[1].

لقد اصبح من الامور المسلمة في الميدان الاقتصادي أهمية الدوافع الفردية التي تجد حق التملك، وفي جو الحرية والمنافسة الاقتصادية، اقوى الحوافز لزيادة الانتاج واتقان العمل، وابتكار الوسائل لإنتاج افضل الاشياء باقل النفقات. ففي النظام الاقتصادي الاسلامي تلك الدوافع مشدودة نحو المنهج الرباني، فلا تطغى الحوافز الفردية بروح الانسانية. وانما بالتربية القائمة على تلك القيم تخفيف من تلك الدوافع الخطرة. في الاقتصاد الرأسمالي تنقلب هذه الدوافع الفردية لتلتهم كل شيء ولا تشبع، وتصبح المنافسة في جو الحرية الاقتصادية درباً يسير فيه الاقوياء على التهام الضعفاء، حيث يقول الامام علي (ع) في هذا الصدد: ﴿ ***امقت العباد الى الله سبحانه من كان همه بطنه*** ﴾[2].

فمن كان همه تجميع الثروات والانفاق على نفسه دون ان يراعي المصلحة العامة فهو ابعد الناس عن الرحمة الإلهية [3].

ج – قيمة الاستخلاف:

من القيم المحورية في الاقتصاد الاسلامي تلك القيمة التي تقرر ان الانسان مستخلف في مال الله تعالى، وهي تؤكد خصيصة الربانية في هذا الاقتصاد ﴿ **وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ**

[1] - القرضاوي، مرجع سابق، ص 38.
[2]- الاموي، عبد الوحد التميمي، غرر الاحكام، مكتب الاعلام الاسلامي، قم 1366 هـ ، حكمة 8173.
[3]- مقابلة مع السيد علي فضل الله في تاريخ 2017 – 9 - 11.

وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة النجم/ الآية1]. ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴾ [سورة طه/ الآية 6].

فالأموال كلها ملك لله تعالى، وعمل الانسان الذي يطلق عليه "إنتاجاً" يتخذ بحاله في تغيير شكل المادة التي خلقها تعالى[1]. وهذا معنى قول الاقتصاديين "ان الانتاج هو خلق المنفعة، وليس خلق المادة، فهو يقوم بتغيير اوضاع المادة فقط.

ومع هذا فإن عمل الانسان في تغيير شكل المادة قليل بجانب يد الله. فالإنسان مثلاً يزرع الزرع، ثم يحصد الثمر بعد ذلك حال نباته، اما يد الله التي جعلت الارض ذلولاً، وانزلت الامطار، واوجدت الهواء المناسب وحياة لحبة التراب والغذاء حتى أثمرت، فكم عمل الأنسان بجانب يد الله وعنايته، والشواهد القرآنية على ذلك كثيرة[2].

فالإنسان خليفة الله في الارض بناء على دلالة النصوص القرآنية، قال تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ ﴾ [سورة الانعام/ الآية 165].**

﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [سورة البقرة/ الآية 30].**

الله تعالى زود الانسان بجميع مقومات الخلافة، ليقوم بمهماته على الوجه الأكمل[3].

- **أثر فكرة الاستخلاف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية:**

[1] - مقابلة مع الشيخ محمود مطهري (خطيب في علوم أهل البيت)- في تاريخ: 2017 – 8 - 5.

[2] - نفس المصدر

[3] - محمد عبرا شابرا- الاسلام والتحدي الاقتصادي- المعهد العاملي للمركز الاسلامي- القاهرة- 1996م- ص 257.

لقد كان لفكرة "الاستخلاف" آثاراً كبيرة وثمرات طيبة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية عند المسلمين: فالإنسان يوقن ان المال مال الله، وان نسبة الملكية للإنسان انما هي نسبة مجازية، لتنظيم الحماية والترف وانها تسهل على من بيده المال، قبول الاموال والتوجيهات والقوانين الشرعية المتعلقة بتنظيم المال، فلا يقبل عليها، كما يتمرد الآخرون على التشريعات الوضعية، ويحتالون على التهرب منها[1].

ومن ثمرات فكرة الاستخلاف انها تعطي حق المراقبة على الغني لما يحوزه من اموال، قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة/ الآية 215].

كما انها تقوي قلوب الفقراء في المطالبة بحقهم عند الاغنياء وعند الدولة وان يرفعوا رؤوسهم بكل عزة وكرامة، مطالبين بنصيبهم من مال الله، فهم يسألون حقهم المعلوم الذي كتبه الله لهم في ماله عند المستخلفين فيه من خلقه[2].

ما دام الإنسان مستخلفاً في الأرض، ومتزوداً بجميع الخصائص الروحية والعقلية فضلاً عن الموارد المادية، لتمكينه من القيام بمهمته على نحو فعال، وهو بذلك حر الإرادة والحاكمية[3].

كما يقول الإمام علي (ع): ﴿ ***من يعط باليد القصيرة يعط باليد الطويلة" كما يقول أيضاً: "طوبى لمن... وأنفق من ماله*** ﴾[1].

---

[1] - القرضاوي- مرجع سابق- ص 52-56.

[2] - مقابلة مع الشيخ محمود طاهري- مرجع سابق.

[3] - محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي (ترجمة محمد زهير السمهوري) – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – عمان – 1997م – ص257.

فالمال المكدّس لا قيمة له إلا إذا قرر صاحبه أن ينفقه عندما يتحول إلى جرعة دواء في جسد المجتمع، والعطاء مهما كان قليلاً له تأثير في الحياة الاقتصادية، وبالتالي سيحرك العجلة الاقتصادية. وإن وجود المال بأيدي المتداولين هو مكسب كبير للحياة الاقتصادية.

ومن هنا جاء تأكيد الإمام علي (ع) على مبدأ الزكاة:

﴿**الزكاة جعلت مع الصلاة قرباناً لأهل الإسلام**﴾[2].

كما يقول أيضاً: ﴿***نقص في الصورة زيادة في المعنى***﴾، ﴿ ***الزكاة سبباً للرزق***﴾[3].

لو تتبعنا حركة المال المذكي في المجتمع لوجدنا أول تأثيره سيقع على الفقر الذي سيصبح مالكاً للسيولة المالية فيستخدمها في تكوين رأسمال له يوجد من خلال مشروعاً اقتصادياً يسترزق منه، فالزكاة تنشط الحياة الاقتصادية[4]، ويظل هذا النشاط متواصلاً فيحيى وسائل الإنتاج المختلفة فيريح الجميع بلا استثناء.

فنحن نجد هذا الوعي الاجتماعي والاقتصادي في فكر الإمام (ع) من خلال نصوصه التي تركز الاهتمام على "الطبقة الضعيفة" أي الفقراء، باعتبارهم يشكلون شأناً خاصاً من شؤون الاجتماع الإسلامي[5].

د – قيمة الإنسانية: ظهر لنا أن الاقتصاد الإسلامي، اقتصاد رباني أخلاقي وإلى جانب ذلك هو اقتصاد إنساني، وهذه الخصيصة هي من خصائص الإسلام العامة، فتقدير إنسانية الإنسان

---

[1] - محمد عبده – نهج البلاغة – دار الذخائر للمطبوعات، قم-1412هـ - ص301.

[2] - محمد عبده، مرجع سابق، ص: 304.

[3] - نفس المصدر، ص: 304.

[4] - مقابلة مع السيد علي فضل الله- مرجع سابق.

[5] - محمد مهدي شمس الدين، مرجع سابق، ص1520.

هو من الربانية التي كرمت الإنسان، واعتبرته خليفة الله في الأرض، وبما أن أصول الاقتصاد الإسلامي مستندة إلى نصوص القرآن الكريم، فالإنسان هو المخاطب والذي يقيس المستجدات على القواعد الأساسية ويجد التفسيرات على أرض الواقع، فتنقل من النظرية إلى التطبيق[1].

إن الإنسان في هذا الاقتصاد هو الغاية والوسيلة، وهدفه تحقيق الحياة الطيبة بكل مقوماتها وعناصرها الأساسية للإنسان، وبتحقيق الحياة الطيبة يتمكّن الإنسان من أن يحيا حياة ربانية إنسانية.

وتتمثل إنسانية الاقتصاد الإسلامي في مجموعة من القيم التي هدى إليها الإسلام في نصوصه الشرعية، وتميزت بها حضارته وهي: الحرية والكرامة الإنسانية، العدل وقيام الإنسان بالقسط، الأخوة والمحبة بين الناس، التعاون بين ابناء المجتمع، مقاومة القيم السلبية، الرحمة لأبناء البشرية، وخصوصاً الضعفاء والمساكين واليتامى، والعاجزين عن الكسب لأي سبب من الأسباب، ومن آثارها: إقرار الإسلام بالملكية الفردية ما دامت جاءت بالطرق المشروعة للكسب[2].

إن غاية الاقتصاد الإسلامي توفير الحياة الطيبة للإنسان، وهي أبرز ما تتجلى فيه المعاني الإنسانية في الإسلام.

- **أثر قيمة الإنسانية على النشاط الاقتصادي**

الإسلام في نهجه الاقتصادي يحث الإنسان على السعي والنشاط ويعتبره عباده وجهاداً، ويهدف من وراء ذلك تحقيق هدف إنساني.

---

[1] - عبد الحميد الغزالي – مرجع سابق – ص43 وما بعدها.

[2] - القرضاوي – مرجع سابق – ص69.

قال تعالى: ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ [الملك:15].

فالعمل الاقتصادي هو كسب المعاش فقد دعا القرآن الكريم الإنسان أن يمشي في مناكب الأرض بحثاً عن الرزق لتحقيق الحياة الطيبة.

فإذا كان حال الإمام علي (ع) إلى جانب أعماله الكثيرة في إدارة شؤون الدولة لا ينسى واجبه في كسب قوت عياله، وهو القادر على تأمين ما يحتاج من بيت المال أي "جزئية الدولة"، كان يقول (ع): ﴿ ***إن الله يحب المحترف الأمين*** ﴾[1].

وهو القائل أيضاً: ﴿ ***الداعي بلا عمل كالرامي بلا وتر، أن تتعب في البر فإن التعب يزول والبر يبقى*** ﴾[2].

إذ بما أن الحياة الطيبة ركن قاعدة الإنسانية، فإنها تتكون – في نظر الإسلام – من عنصرين لا غنى لأحدهما عن الآخر وهما: العنصر المادي، والعنصر المعنوي.

- **العنصر المادي في الحياة الطيبة:** يعني هذا العنصر تمتع الإنسان بما أودع الله تعالى في الأرض التي سخّرها للإنسان، فأكد الإسلام ذلك ومشروعيته للناس أن يستمتعوا بما في الأرض من خيرات والطيبات من الرزق، وطالبهم في مقابل ذلك الالتزام بحدود الحلال والحرام.

فقال تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات﴾ [المائدة: 5].

- **العنصر المعنوي في الحياة الطيبة:** لا تقوم الحياة على الجانب المادي وحده فالله خلق الإنسان من المادة وأضاف إليها "الجانب الروحي" فإذا توافر للإنسان المقومات

[1] محمد بن علي الصدوق – فقه من لا يحضره الفقيه – دار الكتب الإسلامية – قم، لا يوجد تاريخ نشر، ص 451.
[2] ابن أبي حديد،، مرجع سابق، جزء 5 – ص810.

الأساسية للحياة. فهل تتحقق له الحياة الطيبة، ومن هنا فلا بد من مرور الفرد في القيم والأخلاق حتى يكون هناك تزاوج بين المادة والروح. فإن أساس الحياة الطيبة: سكينة النفس وانشراح الصدر، وطمأنينة القلب. فهذه المعاني تطيب الحياة[1].

فالأخلاق الحميدة تفتح أبواب المجتمع للإنسان، وأهم هذه المفاتيح الأخلاق الحميدة، في العمل الاقتصادي أحوج ما يكون الإنسان فيه إلى الأخلاق فالتاجر الخلوق يستطيع أن يكسب أكبر عدد من الزبائن. وهذه قاعدة قطعية في كل المجتمعات، في هذا الصدد يقول الإمام علي (ع): ﴿ ***سعة الأخلاق كيمياء الأرزاق*** ﴾[2]، فالأخلاق هي رأسمال الفقير لكسب الثروة الاجتماعية والتي هي الطريق إلى الثروة الاقتصادية. وفي مكان آخر يبين لنا الإمام علي (ع) كيف يجب أن تكون أخلاقنا الاقتصادية حتى لا نقع في الفقر: ﴿ ***بالرفق تنال الحاجة أو بحسب التأني تسهل المطالب*** ﴾ [3].

هـ – الزهد والتزكية

يعني الزهد من الناحية اللغوية: الإعراض عن الشيء احتقاراً له. عدم الانهماك بالدنيا والتنافس فيها إلا بقدر الكفاف احتساباً لما عند الله في دار الجزاء[4].

إن الدين له أثراً في نفوس الناس حيث يدعوها إلى الزهد والقناعة لتحقيق الغايات الكبرى. وأمامنا الكثير من الآيات ومن الأحاديث الواردة عن الإمام علي (ع) في تدعيم هذا الموقف الإنساني فالدعوة إلى الزهد لا تعني ترك الدنيا، بل تعني الأخذ بها من أقوى أطرافها، بحيث

---

[1]- مقابلة مع السيد علي فضل الله، مرجع سابق.

[2]- ابن حديد، مرجع سابق، ج 20/ ص339.

[3] - نفس المصدر، ج 20/ ص263.

[4] - عبد الستار الهيتي – دراسة تحليلية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي في الإسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 199، 1997م، دبي، ص79.

يقول الإمام علي (ع): ﴿ ***خذ من الدنيا ما أتاك وتول عما تولى عنك*** ﴾ [1]، ويقول أيضاً في الزهد: ﴿ ***إزهد في الدنيا تنزل عليك الرحمة*** ﴾ [2]، ﴿***الزهد ثروة***﴾ [3].

فالزهد هو الطريق إلى كسب الثروة، لأنه سيوفر للإنسان مقداراً من المال يصرفه في الخيرات، نلاحظ في هذه النصوص كيف رسم الإمام العلاقة بين الزهد وبين الدور الاجتماعي والاقتصادي وكيف أنه سيحصل من وراء زهده على ثروة تجعله مفتاحاً لأعمال الخير في المجتمع.

- **قيمة الزهد ودوره في النشاط الاقتصادي**

يمثل الزهد في الإسلام حالة خاصة من التعامل مع النعم والطيبات التي أباحها الله تعالى لبني البشر، هذه الحالة لم تصل إليها جميع الأفكار والأيديولوجيات الوضعية على اختلاف فلسفاتها وطروحاتها.

ومن هنا لا بد من التوفيق بين دعوة الإسلام إلى استخدام السلع والخدمات المشروعة وبين هذه الحالة التي حبذ الإسلام اتباعها والتي تعني في المحصلة النهائية عدم الانشغال في الإكثار في النعم والكماليات.

فقد جاء في مفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أنه "الاستخدام الشرعي للسلع والخدمات في إشباع الحاجات والرغبات المباحة شرعاً"[4].

---

[1] - الآمدي- مرجع سابق، ص 151،157.
[2] - نفس المصدر، ص145، 146.
[3] - نفس المصدر، ص 150، 156.
[4] - عبد الستار الهيني – مرجع سابق – ص66.

فالزهد هو: التنازل عن شيء من السلعة الاستهلاكية المحددة بحد الكفاية وانصراف الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه فكل من عدل عن شيء إلى غيره إنما بعد عنه لرغبة في غيره[1].

فمن أروع ما يوجهنا إليه نهج الإمام (ع) في الأخلاق الاقتصادية حيث يقول:

ولا كنز أثمن من القناعة، ولا مال أذهب للفاقة عن الرضا بالقوت وتبوأ خفض الدعة [2] فالقناعة تدخل ضمن علم النفس الاقتصادي، فالفكر السليم ونقاوة النفس واستقرارها تقود إلى العمل الصالح والجاد، وانتظار المال المثمر بالريع، وتحمل مخاطره الاستثمار والتحويل ونتائجه التي يتهرب منها المضاربون وأصحاب الربح السريع باللجوء إلى أسعار الفائدة الربوية، ما ينتج عنها من مظالم النفس والآخرين.

ز – قيمة الوسطية والاعتدال

من القيم الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي: قيمة الوسطية، وتعني التوازن الذي هو في الواقع روح الاقتصاد، كما أن للإنسان روحاً يحيا به، وراء هيكله المادي الحسي، وهو سر تميزه وكرامته، كذلك الأنظمة روح يسري فيها ويميزها عن غيرها سواء كانت أنظمة اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية[3].

إن روح النظام الرأسمالي والاشتراكي أخذت بجانبي النقيض، بالنسبة للوسطية، بحيث أن روح النظام الرأسمالي تتجلى في تقديس الفرد ومصلحته الشخصية، وخلق العقلية الانتهازية، التي لا تهتم بغيرها ولا يعنيها مصلحة المجتمع، لأن المال هو معبود الفرد في هذا النظام والوسيلة إلى

---

[1] - الغزالي، إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص216.

[2] - صبحي الصالح، نهج البلاغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت/لبنان، 1967م، ص223.

[3] - أنور عبد الكريم – السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث، 1997م – ص21.

القوة والمجد، ما على الدولة إلا توفير الحرية الكاملة في الحركة الاقتصادية، أما الضعفاء من العاجزين عن الكسب فهم في زوايا النسيان.

أما بالنسبة إلى الاشتراكية التي تعتبر مصلحة المجتمع فوق كل فرد وكل شيء فالدولة في هذا النظام هي المحرك، فلا يدخل الفرد في عمليات الإنتاج والتبادل كعامل أساسي وفعال، فالملكية الجماعية هي السائدة لا يتملك ملكية فردية بل يمنحها للمجتمع، الذي يتجسد في الدولة حيث تمثل الوسطية روح النظام الاقتصادي الإسلامي، التي ميز بها الله الأمة ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً**﴾ [البقرة: 843]. وتتجلى هذه الوسطية في التوازن الذي أمامه الإسلام بين الفرد والمجتمع.

لقد راعى الاقتصاد الإسلامي حقوق الضعفاء في المجتمع، وراعى حقوق الفرد وحرياته وكان عادلاً بينهما، فلقد أعطى كل ذي حق حقه، وطلب منه أداء ما عليه من واجبات.

ومع هذا فإن أهم القيم الوسطية التوازنية التي جاء بها الإسلام في مجال الاقتصاد، تتعلق بجانبين من أبرز الجوانب:

الجانب الأول: يتصل بالمال بين الأنظمة والأفكار الأخرى التي تجعل المال والدنيا محور اهتمامها وتفكيرها[1].

الجانب الآخر: يتصل بالملكية بين المسرفين في إثباتها، أياً كانت طرق اكتسابها وبين الذين يحاربون الملكية ويعملون على إلغائها في الحياة ومحو أصحابها في المجتمع.

[1] - محمد عبرا شبرا – مرجع سابق – ص17.

وموقف الإسلام من المال، جزء من موقفه من الدنيا، وموقف الإسلام من الحياة الدنيا هو الموقف الوسط المتوازن، فهو لا يميل مع الذين يرفضون الدنيا بالكلية، كفلسفة البراهمة في الهند، والبوذيين في الصين. كما لا يميل الإسلام مع الذين يجعلون الدنيا معبودهم، فاتخذتهم لها عبيداً يكدحون دون توقف[1].

فالحياة الاقتصادية الطيبة وسيلة إلى هدف أكبر، وهي أن يرتقي الإنسان بجسمه وروحه، وأما الوسطية بين الحركة والسعي والموازنة بينهما أمر في غاية الأهمية.

إن العلاقة التي يبنيها الإسلام بين الفرد وماله هي علاقة ديناميكية فالمال في الأصل ليس بالمطلق له وحده، والذي أعطاه المال هو الذي أعطاه حق التصرف به بحدود، وأعطى للفقراء الحق في جزء من أرباح هذا المال، فهذه الفكرة جعلت من المال مادة متحركة في المجتمع. يقول الإمام علي (ع) في ترجمة هذه الفكرة:

﴿فمن آتاه الله مالاً فليصل به القرابة، وليحسن منه الضيافة أو ليفك به الأسير والعايز وليعط منه الفقير﴾[2].

أما عندما يتعامل الإنسان على أساس أن المال له وحده، فإن ذلك طريق الطغيان، تلك الوسطية في أبهى تجلياتها في فهم الإمام علي (ع)، وهنا يقول الإمام ويقول آية في الاقتصاد: ***﴿المال كالنهر العظيم تستمد منه الجداول: فإن كان عذباً عذبت وإن كان ملحاً ملحت﴾***[3].

---

[1] القرضاوي، مرجع سابق، ص91 وما بعدها.

[2] - صبحي الصالح، مرجع سابق، ص240.

[3] - ابن أبي حديد، مرجع سابق، ص279، حديث 212.

الملكية الصالحة هي التي تتحرك ولا تتوقف، فالمال كالماء الذي يغذي الأشجار فهو يغذي جذور المجتمع بإقامة المشاريع والأنشطة الاقتصادية.

يقول عز وجل: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:256].

والرشد الإسلامي هو السلوك الذي يترجم الشريعة إلى أفعال اقتصادية واجتماعية، وهذا السلوك يتميز بالاعتدال والوسطية.

وبذلك يكون الربط بين كفاءة الفرد وإنتاجيته ونصيبه من التوزيع وكل المسوغات الأخلاقية التي تتضمنها الشريعة الإسلامية، فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع الاجتماعي لا بل لا يمكن تجديد السوق من الصفة الأخلاقية[1].

[1]- - مقابلة مع الشيخ محمود طاهري، مرجع سابق.

إستنتاج:

الجدول رقم 1: الفروق العامة بين النظم الاقتصادية (الرأسمالي، الأشتراكي، والإسلامي)

أوجه المقارنة	الرأسمالية	الاشتراكية	النظام الإسلامي
1- الارتباط القيمي الديني	إهمالها للدين وللقيم الأخلاقية والإنسانية	محاربة الأديان السماوية	ارتباط تام بالقيم الدينية
2- استهداف المصلحة	مصلحة فردية دوافع ذاتية	مصلحة جماعية إشباع الحاجات الجماعية	المصلحة للفرد والجماعة
3- اعتبار الملكية	ملكية خاصة بشكل غير محدود	ملكية عامة	الجمع بين الملكيتين
4- حافز الربح	تبحث عن أكبر ربح ممكن	جهاز التخطيط المركزي	لا ينكر حافز اربح ولكن ضمن قاعدة الحلال والحرام
5- النشأة والتكوين	نشأة مالية	المادية التاريخية	رباني المصدر
6- الحرية	الحرية الاقتصادية اللامحدودة	دكتاتورية وسلطة مركزية مطلقة تأميم وسائل الإنتاج	الحرية الاقتصادية المضبوطة بالقيم الأخلاقية والدينية
7- أداء الأنشطة الاقتصادية	دعه يعمل دعه يمر سوق حرة مطلقة	إطار مخطط تخطيطاً مركزياً، سوق مخططه من حيث تكاليف الإنتاج	العدالة الاجتماعية سوف حرة نظيفة مع رقابة اجتماعية وحكومية
8- المشكلة الاقتصادية	ندرة الموارد الاقتصادية	التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية	ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وسوء توزيع الموارد
9- حل المشكلة	نظام المشروع الحر والمنافسة الحرة	تحول نظام التوظيف إلى نظام جماعي (الملكية العامة)	إزالة الظلم في توزيع الإنتاج

المصدر: إعداد الباحث، المضمون (كتاب دروس مبسطة في الاقتصاد لروبرت ميرفي، كتاب مقومات الاقتصاد الإسلامي لعبد السميع المصري وكتاب إقتصادنا لمحمد باقر الصدر)

الخلاصة

يشكل كل واحد من مذاهب الاقتصاد التي عرضناها جزءاً من مذهب كامل يتناول مختلف شعب الحياة ومناحيها. فالاقتصاد القائم على القيم الإسلامية جزء من المذهب الإسلامي الشامل لشتى فروع الحياة، والاقتصاد الرأسمالي جزء من الديمقراطية الرأسمالية التي تستوعب بنظرتها التنظيمية المجتمع كله، كما أن الاقتصاد الاشتراكي جزء أيضاً من المذهب الاشتراكي الماركسي الذي يبلور الحياة الاجتماعية كلها في إطاره الخاص.

حيث تختلف هذه المذاهب في بذورها الفكرية الأساسية، وجذورها الرئيسة التي تستمد منها روحها وكيانها، وتبعاً لذلك تختلف في طابعها الخاص.

فالاقتصاد الاشتراكي يحمل في رأي الماركسية طابعاً علمياً، لأنه يعتبر في عقيدة أنصاره نتيجة محتومة للقوانين الطبيعية التي تهيمن على التاريخ وتتصرف فيه، وعلى العكس من ذلك المذهب الماركسي، فإنه لم يضعه أصحابه كنتيجة ضرورية لطبيعة التاريخ وقوانينه، وإنما عبروا عن الصورة الاجتماعية، التي تتفق مع القيم العملية والمثل التي يعتنقونها.

"المذهب الإسلامي هو لا يزعم لنفسه الطابع العلمي، كالمذهب الاشتراكي، كما أنه ليس مجرداً عن أساس عقائدي معين ونظره رئيسية إلى الحياة والكون، كالرأسمالية"[1].

فالقيم الدينية في الاقتصاد الإسلامي يربط بين المقياس الخلقية الذي يضعه الإنسان وحب الذات المتمركز في فطرته.

والمقياس الذي ينبغي أن يحكم هو المقياس الذي تتعادل في حسابه المصالح كلها، وتتوازن في مفاهيمه القيم الفردية والاجتماعية فإن التوفيق بين المقياسين، لتعود الطبيعة الإنسانية في الفرد

[1]- محمد باقر الصدر، فلسفتنا، مرجع سابق، ص 1765.

عاملاً من عوامل الخير والسعادة للمجموع. بعد أن كانت مثار المأساة والنزعة التي تتفنن في الأنانية وأشكالها تصفها القيم الدينية للبشرية التي تأخذ بيد الإنسان إلى المشاركة في إقامة المجتمع السعيد والتي تحقق رضا الخالق، لأن ذلك يدخل في ربحه الشخصي ويتكفل الدعوة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية ويعالج سائر نواحي الحياة، ويكشف عن الصورة الكاملة للنشاط الاقتصادي وفقاً للتشريع الإسلامي، ودرس الأفكار والمفاهيم العامة.

حيث يتضح لنا بأن الرؤية الاقتصادية الإسلامية التي تحكمها القيم والمعايير الخلقية تقدم نموذجاً رحباً وحلولاً واضحة للأزمات الاقتصادية الراهنة. فهو حينما يربط بين الدوافع الذاتية وسبل الخير في الحياة ويطور من مصلحة الفرد تطويراً يجعله يؤمن بأن مصالحه الخاصة والمصالح الحقيقية العامة للإنسانية التي يحددها الإسلام مترابطتان. فالقيم الإسلامية إذن هي صاحبة الدور الأساسي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تجنيد الدافع الذاتي لحساب المصلحة العامة. وأن منبع القوانين العلمية التي تدفع الاقتصاد نحو النمو هي القيم الدينية وهي عامل أساسي في تقدم المجتمع إذاً هي ليست منفصلة عن النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني

الضوابط القيمية للإنتاج والتداول عند الإمام علي (ع)

تمهيد

بعد أن قمنا بوضع قواعد القيم الاقتصادية الإسلامية وتحديد ضوابط كل منها. وخرجت منها متناسقة مع الكليات التي جاء بها الاسلام لحفظها وترسيخها مراعية مصالح الأفراد أو درء المفاسد عنها. لا بد هنا من دراسة عناصر النشاط الاقتصادي، حيث سأبدأ بالإنتاج لاعتبار البعض عدم اهتمام الإسلام بالإنتاج وتركيزه على التوزيع، واعتبار آخر هو أن الإنتاج يسبق عناصر النشاط الاقتصادي الأخرى (التداول، الاستهلاك، التوزيع).

ومن ثم سيتم الحديث عند مجال التداول في الإسلام وفق "الحرية الاقتصادية المنضبطة" المقيدة بالعدل وبضوابط القيم وذلك وفق رؤية مقارنة بين الرؤية الإسلامية التي يجسدها الإمام علي (ع) مع الرؤية الأوروبية بجناحيها (الرأسمالي والاشتراكي).

أولاً: الضوابط القيمية للإنتاج عند الإمام علي (ع).

- الإنتاج في النظام الرأسمالي
- الإنتاج في النظام الاشتراكي
- الإنتاج في النظام الإسلامي
- دور القيم الإسلامية في الإنتاج عند الإمام علي (ع)
- استنتاج

ثانياً: الضوابط القيمية للتداول عند الإمام علي (ع)

- التداول في النظام الرأسمالي
- التداول في النظام الاشتراكي
- التداول في النظام الإسلامي
- دور القيم الإسلامية في التداول عند الإمام علي (ع)
- استنتاج

ثالثاً: خلاصة.

الضوابط القيمية للإنتاج عند الإمام علي (ع)

أولاً: نظرية الإنتاج في المذهب الرأسمالي

تمهيد:

إن عملية الإنتاج هي إحدى عناصر النشاط الاقتصادي، ويمكن تعريفها بأنها عملية تحويل مواد الخام إلى مواد استهلاكية بغرض تحقيق منفعة.

ولكل مجتمع وجهة نظره الخاصة في عملية الإنتاج، وتقييمه لتلك العملية على أساس تصوراته العامة، وطريقته المذهبية، في تحقيق الدوافع وإعطاء المثل العليا للحياة[1].

نظرية الإنتاج الرأسمالية

في الحضارة المادية الحديثة التي مثلت الرأسمالية تاريخياً واجهتها المذهبية الاقتصادية تعتبر تنمية الثروة هدفاً وغاية أساسية، لأن المادة هي كل شيء في المقاييس التي يسير عليها الإنسان تحقيقاً لأكبر قدر ممكن من الرخاء المادي.

كما أن الرأسمالية تنظر في الأساليب التي تتبعها لتحقيق هذا الهدف إلى تنمية الثروة بوضعها الكلي، وبشكل منفصل عن التوزيع[2]. فهي ترى أن الهدف يتحقق، إذا ازداد مجموع ثروة المجتمع، بغض النظر عن مدى انتشار هذه الثروة في المجتمع، وعن تركزها في يد الأقلية وحرمان الأكثرية[3].

يدفع الأفراد إلى اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يساهمون به في عمليات الإنتاج فرص الربح المهمة أمامهم فدافع الربح هو الموجه في النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي، وكل فرد يسعى إلى تحقيق أعلى ربح ممكن بأقل تضحية ممكنة.

---

[1]- محمد باقر الصدر – فلسفتنا (مرجع سابق) – ص76.

[2] - أحمد محمد غنيم – مرجع سابق – ص52.

[3] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا (مرجع سابق) – ص668.

وجهاز الأثمان في النظام الرأسمالي هو الذي ينظم النشاط الاقتصادي حيث يرشد الأفراد إلى فرص الربح الموجودة في المجالات المختلفة[1] في الاقتصاد الحر تترك فيه الأسعار للسوق التنافسية، ويحدّد مفهوم الأرباح، نوع المواد التي ستنتج وكمها، ويحدّد أيضاً المنتجات التي لن يكون لإنتاجها مكان على الإطلاق إذا لم يكن هناك ربح من وراء إنتاج سلعة ما، بحيث أن قيمة الموارد اللازمة لإنتاج هذه السلعة أعلى من قيمة السلعة نفسها، وأن أحد الأدوار المهمة التي تؤديها الأرباح أنها توجه عوامل الإنتاج، بحيث توزع ناتج آلاف السلع المختلفة وفقاً لحجم الطلب عليها، ولا يمكن لأي بيوقراطي أن يحل هذه المشكلة عشوائياً[2].

والنشاط الاقتصادي الرأسمالي يخضع لقوى السوق (العرض والطلب) وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض والطلب، فهو الأداة الفعالة في إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين الذين يدفعهم إلى التوسع في الإنتاج فتزداد الكمية المعروفة على نحو قد يؤدي إلى وقف ارتفاع الأثمان، والأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية المختلفة حسب رغبات المستهلكين، فازدياد طلب المستهلكين على سلعة يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وزيادة أرباح المنتجين والتوسع في إنتاجها، ونقص الطلب يؤدي إلى انخفاض ثمنها ونقص أرباح المنتجين.

وقد ينذر ارتفاع الأثمان بزيادة الندرة النسبية للسلعة ويدفع بالتالي إلى تخفيض الكميات المستهلكة فدور الأثمان في تحديد الاستهلاك لا يقبل عن دورها في تنظيم الإنتاج حيث يحدد المستهلكون نوع السلعة التي يطلبونها فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان وانخفاضها[3].

---

[1] - محمد عبد ربه – الاقتصاد السياسي – دار الجندارية للنشر – عمان/الأردن – 2012م، ص65.

[2] - هنري هازليت – الاقتصاد في درس واحد – كراون تريد بيبرباكس – نيويورك – 1979م – ص161.

[3] - فريديريك باسيتا – مرجع سابق – ص75.

وارتفاع أثمان بعض السلع وانخفاض بعضها يؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج من الصناعات التي انخفضت انتمائها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمانها. وعلى هذا النحو يتم توجيه المنتجات الاقتصادية حسب تفصيلات الأفراد تطبيعاً لمبدأ سيادة المستهلك. ويشترط لقيام جهاز الأثمان بدوره في توجيه النشاط الاقتصادي طبقاً لرغبات المستهلكين أن تتمتع الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة[1].

إن وجهة نظر المذهب الرأسمالي، أن تحتكر الطلبات ذات القوة الشرائية الضامنة توجيه الإنتاج، هي التي تغري أصحاب المشاريع فترتفع الأثمان، وتحرم الطلبات الحياتية للجمهور لعدم تمتعها بقوة شرائية مغرية.

وهكذا تمتلئ الأسواق الرأسمالية بألوان من السلع المترفة والكماليات، ونفقد أحياناً الكمية الكافية من السلع الضرورية التي تستطيع أن تشبع الجميع إشباعاً كاملاً.

هذه هي الرأسمالية في موقفها من الإنتاج، والطريقة التي تعتمد عليها في تحديد حركته[2].

ثانياً: نظرية الإنتاج في المذهب الاشتراكي (الماركسي)

تمهيد:

إن المفهوم الاشتراكي (الماركسي) يرى أن العامل الاقتصادي هو المحرك الحقيقي لموكب البشرية في كل الميادين، فالوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والفكرية والدينية، بالتالي لكل حركة تاريخية فهي حياة الناس وضع القوة

[1] - روبرت ميرفي – مرجع سابق – ص150.
[2] - توم جي بالمر – مرجع سابق – ص85.

المنتجة ووسائل الإنتاج هي القوة الكبرى، التي تضع تاريخ الناس وتطورهم وتنظمهم، ويمكن تعريف "وسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس في إنتاج حاجاتهم المادية"[1].

نظرية الإنتاج الاشتراكية

إن الوسائل المنتجة تولد الحركة التاريخية، طبقاً لتطوراتها وتناقضاتها، وكل درجة معينة من تطور القوة المنتجة، لها شكل خاص من أشكال الإنتاج هكذا يصبح لكل مرحلة تاريخ المجتمع البشرية، أسلوبه الخاص في الإنتاج كما أن الناس في نضالهم مع الطبيعة لاستثمارها في إنتاج الحاجات المادية ليسوا منفردين، بل أجزاء مجتمع مترابط، فالإنتاج برأي الاشتراكية هو إنتاج اجتماعي، وعلاقات الإنتاج. هي في الحقيقة علاقات الملكية التي تحدد الوضع الاقتصادي، وطريقة توزيع الثروة المنتجة في المجتمع، وهذا بدوره هو الذي يحدد الوضع السياسي والحقوقي والفكري بصور عامة، وأن أحد المبادئ الرئيسية للنظام الاشتراكي هو فصل الإنتاج عن الاستهلاك والعمال يستخدمون الموارد لينتجوا قدراً وفيراً من الإنتاج، ثم يأتي دور الحكومة في توزيع السلع[2].

فالاشتراكية يؤمن بأن كل شكل من أشكال الإنتاج يفرض وفقاً لقانون التطور نوعاً خاصاً في التوزيع. وهكذا ترى الاشتراكية الماركسية بأن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج، ويتكيف وفقاً لحاجاته، وهذه التبعية قانون طبيعي صارم، فالقضية الأساسية في حياة الإنسان هي أن ينتج، وأن يسير الإنتاج وينمو باطراد[3].

---

[1] - محمد باقر الصدر – فلسفتنا (مرجع سابق) – ص76.
[2] - روبرت ميرفي – مرجع سابق – ص211.
[3] - توم جي بالمر – مرجع سابق – ص 83.

يقدم الإنتاج الاشتراكي على فكرة التخطيط المركزي للإنتاج التي تتيح للدول الحق في وضع سياسة الإنتاج والإشراف عليه أو اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها ووسائل تحقيق هذه الأهداف[1].

ويتم توزيع الحياة الاقتصادية وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقاً لهذه الخطة المركزية وتلتزم بتنفيذها تامة الوحدات الإنتاجية وجهاز التخطيط يأخذ شكلاً هرمياً تمثل بهيئة التخطيط العليا التي تقع الخطة للاقتصاد، وتقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط وتشمل الخطة العامة للإنتاج والاستهلاك. فالخطة تحدد معدلات الإنتاج وكميته ونوعه على نحو تفصيلي يبت لكل وحدة من وحدات الإنتاج الكلي، وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عناصر الإنتاج، وليس لأي وحدة أن تقوم بإنتاج سلعة دون أن تتلقى أوامر من السلطة العليا للتخطيط، ولا تستهدف خطة الإنتاج الربح كما الرأسمالية وإنما المصلحة العامة، وبهذا يكون الإنتاج للعائد الاجتماعي. ولا تحصر في مجرد الأرباح النقدية، والإنتاج لا يتم طبعاً للطلب المتوقع على السلع المختلفة بناء على اختيارات المستهلكين، وإنما يتحدد بناء على ما ترسمه الخطة العامة[2].

وجهاز الثمن موجود في النظام الاشتراكي، ولكن لمهمة أخرى تختلف عن النظام الرأسمالي، فهي في النظام الاشتراكي جزء من الخطة العامة، في حين أنه في النظام الرأسمالي المنظم الذي يضمن تحقيق العرض والطلب عن طريق توزيع قدر من القوة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الإنتاج[3].

---

[1] - أناركي كارلو كافيرو – ملخص رأس المال لكارل ماكس – ترجمة وليد ضوء – دار الكلب الأحمر للنشر- فرنسا – 2008م – ص170.

[2] - روبرت ميرفي – مرجع سابق – ص82.

[3] - توم جي بالمر – مرجع سابق – ص 95

ففي الكثير من الدول التي اتبعت الاشتراكية الماركسية، وتولت بنفسها إدارة فروع الإنتاج. هذا النظام جلب للدول فوائد كبيرة، ولكنه كان يحدث في ظل سلطة فرعونية مطلقة تنشئ التأميم والملكية الجماعية لتوسعة الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تملك السلطة وتحكمها في الممتلكات المؤممة، واستبداد السلطة في شخص الملك، فكان التقدم السريع في الإنتاج، وتمنع السلطة بقوة تشتد وتنمو بشكل هائل، وانحرافها واستبدادها بالثروة المؤممة، فهذا التأميم لم يقع على أساس روحي، أو قناعة بقيم خلقية للإنسان، وإنما قام على أساس مادي التحقيق أكبر نصيب من الإنتاج، فمن الطبيعي أن لا تجد السلطة تعارضاً بين هذا الهدف المادي، وبين ما تحيط به نفسها من امتيازات ومتعة[1].

تعتبر الاشتراكية:

1) المصدر الأول لكل ظلم واستغلال للإنسان هو الملكية الفردية

2) تحرر العمال (التحرر الإنساني) لا يمكن أن يقوم على هيمنة طبقية جديدة، إنما عبر نهاية كل الامتيازات والاحتكارات الطبقية وعبر المساواة في الحقوق والواجبات.

3) أن قضية العمل وقضية إنسانية لا ورود له.

4) أن تحرر العمال يجب أن يكن فصل العمال أنفسهم، وأن ثورة العمال، هي ثورة تقوم من أجل تحقيق محتوى الفكرة الثورية [2].

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص239.
[2] - كارلو كافيرو – مرجع سابق (خاتمة كتاب ملخص رأس المال) – ص22.

ثالثاً: نظرية الإنتاج في المذهب الإسلامي

إن مبدأ تنمية الإنتاج يمكننا أن نلمحه بوضوح من خلال التطبيق في عهد الدولة الإسلامية، وفي التعليمات الإسلامية الرسمية التي لا يزال التاريخ يحتفظ بشيء منها حتى الآن، فمن تلك التعليمات البرنامج الذي وضعه الإمام علي (ع) لواليه على مصر محمد بن أبي بكر، وأمره بالسير عليه وتطبيقه[1]. وقد كتب الإمام (ع) في هذا الكتاب ﴿***يا عباد الله إن المتقين حازوا عاجل الخير وآجله، شاركوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم يشاركهم أهل الدنيا في آخرتهم أباح الله لهم الدنيا ما كفاهم به وأغناهم، سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت، وأكلوها بأفضل ما أكلت، وشربوا من طيبات ما يشربون ولبسوا من أفضل ما يلبسون، وأصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا، وهم نمواً جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون، لا ترد لهم دعوة، فإلى هذا يا عباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله***﴾[2].

هذا الكتاب التاريخي للإمام علي (ع)، لم يكن قصة يتحدث فيها الإمام عن واقع المتقين على وجه الأرض، وإنما كان يستهدف التعبير عن نظرية المتقين في الحياة أوسع سياسته في ضوء ما جاء فيه من وصايا وتعليمات: في أن اليسر المادي الذي يحققه، والإنتاج واستثمار الطبيعة إلى أقصى حد، هدف يسعى إليه المجتمع المتقين، وتفرضه النظرية التي يتبناها هذا المجتمع ويسير على ضوئها في الحياة[3].

---

[1] - رفعت العوض – التراث الاقتصادي الإسلامي – دار الحداثة للنشر – بيروت – 1996 م – ص156.

[2] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا (مرجع سابق) – ص651.

[3] - رفعت العوض – مرجع سابق – ص 170.

رابعاً: دور القيم والأخلاق الإسلامية
في الإنتاج عند الإمام (ع)

تمهيد:

لا بد للإنتاج شأنه شأن كل عناصر النشاط الاقتصادي في الإسلام من المرور بدائرة الحلال والحرام، لأن العمل العشوائي لا ينتج. وهدف العمل هو تحقيق الكفاية لأفراد الأمة، وتحقيق الكفاية. بل الفائض عن الكفاية، لا يتأتى إلا بالعمل عبد عناصر الإنتاج المتعارف عليها في الاقتصاد الإسلامي العمل المنظم، رأس المال، الأرض والعناصر التابعة[1].

إن الإسلام يهتم بالمقاصد أكثر ما يهتم بالوسائل، فهو عندما يأمر بالإنتاج لا يهتم بالوسائل ما دامت مضبوطة بقواعد الشرع وبالقيم الإسلامية ربما أن العلماء يحددون أن الإنتاج هو: خلق الثروة عن طريق استقلال الإنسان للطبيعة، التي يمكن استغلالها.

فمن الناحية الفكرية حث الإسلام على العمل والإنتاج ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ **[الجمعة: 10]**، وربط به كرامة الإنسان، وبذلك خلق الأرضية الصالحة لدفع الإنتاج وتنمية الثروة وأعطى مقاييس خلقية.

لهذا نجد أن كتاب الإمام علي (ع) إلى حاكم مصر، الذي صدر فيه الإمام لواليه البرنامج الإسلامي الذي يجب عليه تطبيقه حين أراد أن يتحدث عن الإنتاج وتنمية الثروة كهدف من أهداف المجتمع المتقين[2].

---

[1]- رفيق المصري - عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي – مجلة الإسلام اليوم – المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم عدد (9) – 1992م – ص33-51.

[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص145.

وبناء عليه، يمكن لنا أن نبحث في الإنتاج ونربطه بالقيم والأخلاق: عناصر الإنتاج في الأمن الإسلامي تقسم إلى قسمين: عناصر إنتاجية رئيسة: رأس المال، العمل، الأرض. هذه العناصر منتجة وقادرة على توليد الدخل بنفسها لمالكها والعناصر التابعة: المخاطرة والزمن لا يستطيع توليد دخل بنفسها وهي ليست منتجة بعيداً على اندماجها بالعناصر الرئيسية[1].

1-العمل أعظم أركان الإنتاج عند الإمام علي (ع):

إن الإمام جعل من العمل أولوية، فقد جعله الأساس للعبادة في الدنيا والآخرة، وتبدو أهمية العمل جلية في كلمات الإمام (ع).

فقال (ع) ﴿***فبادروا بالعمل وكذبوا بالأمل***﴾ [2].

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 10].

ونعني بالعمل كل جهد بدني أو ذهني مقصود ومنظم يبذله الإنسان لإيجاد زيادة معنوية أو منفعة فالعمل هو كل مجهود منظم يبذله الإنسان بدنياً أو عقلياً لاستغلال الموارد وتحقيق المنافع وهو السبيل الفعال في كل طرق الكسب التي أباحها الله[3].

لقد جعل الإسلام العمل كأساس للنشاط الاقتصادي عباده لممارسة النشاط الاقتصادي بكل صوره، والإسلام يبارك كل عمل يؤدي إلى إنتاج سلعة أو خدمة تنفع الناس وتجمل حياتهم. في

[1] - محمد باقر الصدر، اقتصادنا – مرجع سابق - ص15.
[2] - صبحي الصالح، مرجع سابق، ص403.
[3] - عبد السميع المصري – مرجع سابق – ص104.

هذا المقام يقول الإمام علي(ع): ﴿ ***ما أطال الأمل أساء العمل*** ﴾ [1]. فيرى الإمام(ع) أن على المسلم أن يعمل لكفاية نفسه، ليقويها ويغنيها بالحلال كما أنه مسؤول عمن يعول، فينق عليهم بحسب قدرته، فالإنفاق على الأسرة مسؤولية الرجل والمرأة كل فيما بحسنه، والعمل طريق النفقة، وعلى المسلم أيضاً أن يعمل لصالح المجتمع الذي يعيش فيه، فلا بد أن يؤخر منه ويعطيه كما أن العمل لا يكون لصالح الناس، بل لصالح الأحياء عموماً حتى الحيوان والطير وسائر خلق الله تعالى.

يقول الامام علي (ع): ﴿***ما من مسلم يغرس غرساً الا كان ما أكل منه له صدقة... وما أكل الطير له صدقة ولا يرزؤه أحد الا كان له صدقة***﴾ [2].

يعتبر الامام علي (ع) بأن العمل المنظم فريضة دينية وأن من القيم المهمة في مجال الانتاج ان ينظم المسلم العمل ويتقنه لأنه ليس أمراً هامشاً في نظر الاسلام بل فريضة دينية مكتوبة على المسلم.

فلا يجوز في التفريط في احسان العمل: لأن العمل يأخذ الوقت الذي هو الحياة[3]، فلا بد ان يكون منظماً وعلى أكمل وجه فإن من وجوب العمل، وجعله سبباً للرزق قال تعالى ﴿ **فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴾ **[سورة الملك: 15].**

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص302.

[2] -فتح الباري – صحيح البخاري- باب فضل الزرع والغرس حديث 2320 ، ج2، ص 1213

[3] - عبد الفتاح ابو عزة- قيمة الزمن عند العلماء – مكتبة المطبوعات الاسلامية – حلب 1419 هـ- ص 93.

2-الانتاج في دائرة الحلال

من الأمور المبتوت عليها ضرورة مرور الانتاج وفق القيم والشريعة الاسلامية ودخولها وتوافقها مع مبدأ الحلال والحرام، لان المسلم يسمو بأخلاقه عند انتاجه وما يتفق مع دينه وعقيدته. فلا ينتج ما حرم الله تعالى فإنه يمكن لنا ترسيخ ضابط الانتاج الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على الانتاج. في الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي لا يوجد موانع للإنتاج مما يحل او يحرم، ما دام عليه طلب وقدره على الطلب. فالهم هو المنفعة الشخصية والمادية الخاصة فلا يهمهم الانتاج مما ترضى عنه القيم والاخلاق، ام ننكره؟ هذا التساؤل غير وارد اصلاً، لان القيم والاخلاق غير مربوطة بالإنتاج بل وسائر فروع النشاط الاقتصادي اما في الاقتصاد الاسلامي. فإن القيم والاخلاق لا يجوز له تجاوزها بل عليه الالتزام بها إلتزاماً عقدياً دينياً، لأنها النسيج الذي يؤدي بالإنسان إلى انتاج ما ينفع.

ومن هنا ترسخت لدينا ضوابط مستجدة للإنتاج وهما الضابط الأول في الانتاج، الالتزام بقيمة الحلال والحرام قبل وبعد الانتاج او به نلتزم بضابط الانتاج وهو "الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على الانتاج" فنتج ما اجازه الاسلام.

يقول الإمام علي (ع):﴿ ***ولا يزول قدم ابن آدم يوم القيامة من يسأل عن ماله من أين اكتسبه، فيم انفقه، وعما عمل فيه علم*** ﴾[1].

وفي الانتاج يقول الامام (ع) ﴿ ***من وجد ماء وتراباً ثم افتقر فأبعده الله*** ﴾.

الحياة فرحة ومن انتهزها كسبها وكسب الحياة، فعلى الانسان ان لا يتباطأ في استثمار ما انعم الله عليه، لان الظروف تتغير.

---

[1]- ابن ابي حديد – مرجع سابق- جزء 30- ص 269.

3-المحافظة على الموارد وفقاً للنظام الاسلامي

من الأخلاقيات والقيم المهمة في مجال حفظ الموارد والتي هي نادرة نسبياً عند الرأسماليين، وهي موجودة في الطبيعة، فالله تعالى خلقها بقدر، وعلى الانسان ان يسعى لتحصيلها واستخراجها. قال تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ** ﴾ **[الحجر: 21]**. وفي هذه الآية دلالة على وجود الموارد في الارض[1].

وبعبارة بسيطة ان عناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) وفق المدرسة الكلاسيكية التي يقودها آدم سميث وجالتس، وفق التقسيم الحديث (العمل ورأس المال، الذي يجعل الأرض ضمن رأس المال، والتنظيم ضمن العمل.

قد سبق الإمام علي (ع) الزمن بهذا التقسيم فيقول: ﴿ ***فالأرض لكم شاغرة، وأيديكم فيها مبسوطة*** ﴾ [2].

وبهذا قسم الامام (ع) عناصر الانتاج الى الأرض والعمل وهو لا يتعارض مع تقسيم الاقتصاديين لعناصر الانتاج، بل تفوق عليهم بجعل رأس المال منطوياً ضمن الأرض وليس العكس[3].

وباعتبار ان الارض اعم من رأس المال، لما تحتوي على رأس المال العيني كالمباني والأراضي والسيارات ورأس المال القيمية الذي ينتج من بيع هذه الاموال العينية المستخرجة من الأرض.

---

[1]- مقابلة مع السيد علي فضل الله – مرجع سابق.

[2] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص101.

[3] - محسن باقر الموسوي – مرجع سابق – ص160.

فكل ما يحتاجه الانسان موجود في هذه الأرض، وما عليه الا بذل الطاقة في الكشف عن مكنوناتها، فعلى الانسان ان يسعى في الأرض غير مفسد للموارد، لان الافساد في الارض عبر الاسراف والتبذير وتدمير الثروة سواء كانت زراعية او حيوانية او نباتية، لا تجيده القيم الاسلامية المبنية على الوسطية، الاعتدال.

فالرأسمالية اعتمدت (دعه يعمل دعه يمر) والاشتراكية جعلت عناصر الانتاج تحت سيطرة الدول، بينما نجد ان الامام علي (ع) إعتمد فلسفة الملكية المزدوجة التي نادى بها الاسلام. بين الدولة والمجتمع والأفراد، بحسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، ومصالح الدولة والمجتمع الاسلامي ومصلحة الفرد، مما يستهدف حماية الامة الاسلامية، وما تترتب عليه المصلحة العامة، ما يحفظها من التهديدات والمخاطر، ما يحقق عدم هدر الموارد والطاقات بكل اشكالها وقطاعاتها بما فيها الفردية وبناؤها على الساس النظرة الدنيوية – الآخروية أو هنا يدخل عامل الغيب في حفظ وتنمية الموارد.

فالمشكلة عند الإمام (ع) ليست في ذات الاموال، ولا في كيفية صفه كونها رأس مال ثابت (آلات، مباني) او رأس المتداول المتمثل بالمواد الخام والسلع. او رأس مال انتاجي ورأس مال اجتماعي، ومنه البنى التحتية او الارتكازية[1]، بل كيفية استثمارها، بحيث يطالعنا الامام (ع) على مضامين عوامل الانتاج والتملك وتطوره قبل نزول ادم (ع) على الارض[2].

حيث يقول: ﴿***اختيار آدم خيره من خلقه وجعله أو جبلته، واسكنه جنته وارغد فيها أكله، فأهبطه بعد التوبة ليعمر أرضه، وليقيم الحجة على عباده ...***﴾[3].

---

[1] - حسن النجفي – مرجع سابق- ص 117.

[2] - محسن باقر الموسوي – مرجع سابق – ص170.

[3] - صبحي الصالح – مرجع سابق- ص 133.

بهذا السعي حدد الإمام (ع) البناء الفكري الاقتصادي بالتعرف في موارد الطبيعة وفق منظومة الحلال والحرام حيث جعله خليفة في الأرض، وما يرافق هذا التعرف حركة انتاج، واكتساب اعلام واجتذاب الحرام في التعرف بمقدرات وموارد الأمة، ومعرفة الحقوق والواجبات وما يترتب على تخطي حدوده او العمل بهما في عقاب وثواب وهذه سنة الله في خلقه منذ بدء الخليفة وتطور البشرية في الاقتصاد الاسري الى اقتصاديات الامم والشعوب وهذا العنصر الاول من عناصر النتاج وكيفية التعرف بها اما العنصر الثاني نجده ﴿**فأهبطه بعد التوبة ليعمر ارضه بنسله**﴾ اذ تتضمن كلمة " يعمر" عنصر العمل والتنظيم بكل ابعادها الاستراتيجية، التخطيطية، والتنفيذية، وبكل الماديات وغير الماديات ومقومات مؤسسات الدولة، وكلمة " نسله" تشير الى رأس المال البشري وتنميه بكل ابعاده وما يمتلكه العدد السكاني والديمغرافي من قدرات وامكانات جسدية وفكرية وخبرات ومهارات، لإشباع الحاجات بما يتوافق مع ضوابط وقيم الشريعة الاسلامية التي تتسم بالعدالة والكفاءة وبناء الانسان والارتقاء به من خلال التصاقه بروح القيم والاخلاق والحقوق الاسلامية[1].

4-هدف الانتاج عند الإمام علي (ع)

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا نتج؟ وما الهدف الذي ينبغي تحقيقه من وراء الانتاج؟

الجواب اننا ننتج من اجل تحقيق الكفاية للفرد والمجتمع على حد سواء.

اذ لا بد لكل فرد من عمل يلائم قدراته الجسدية والعقلية ليكفي نفسه بنفسه، فلا يعيش عالة على غيره، بشرط ان يكون العمل حلالاً، مهادنة مرتبته ومهما قل ايراده والهدف المهم للإنتاج تحقيق الكفاية الذاتية للأمة، فيجب ان يكون لدى الامة من الامكانات والقدرات والخبرات والوسائل ما

[1] - ابراهيم العسل – الفكر الإنمائي عند الإمام علي (ع) – الجزء الأول – شبكة هجر الثقافية – مقال في مجلة المنهج عدد 5 – 1997 م hajercom.com

يفي بحاجتها المادية والمعنوية، فلا عزة للامة تلبس مما يصنع الآخرون وتأكل مما ينتجون، عاجزة عن انتاج احتياجاتها من الغذاء والكساء، والدواء، ولا سيادة لأمة تعتمد على خبراء اجانب عنها من اقصى امورها، واخطر اسرارها العسكرية والأمنية والاقتصادية[1].

حيث يقول الامام (ع) : ﴿***ليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من استجلاب الخراج لان ذلك لا يدرك إلا بالعمارة***﴾.

ان من اسس قواعد الدولة الحضارية التي ارساها الإمام (ع) في زمانه الاهتمام بالإعمار والتنمية والبناء والخدمات قبل اهتمامها، بجباية الضرائب، والاهتمام بدفع مستوى احتياطي الدولة لان الاعمار هي السبب في توليد الضرائب وتحسين الحياة المعيشية للمواطنين وتحقيق الكفاية للفرد والامة على حد سواء[2].

تحقيق الكفاية على مستوى الامة:

أ- ضرورة تخطيط احتياجات المجتمع ما يحتاجه ضمن اطار الاولويات، فقد ذكر لها التاريخ خطة الامام علي (ع) امتدت لخمس سنوات فلم يبقى فقير واحد خلالها، شمل تخطيطه الانتاج والادخار وتخطيطه، والاستهلاك وسبل التوزيع وشملت الخطة سبل النشاط الاقتصادي الأربعة [3].

ب- قدرة الدولة في توزيع الطاقات البشرية على كافة قطاعات الانتاج، فلا بد في التعليم والتدريب في مجالات الانتاج. ووضع الانسان في المكان المناسب، والحذر من الاستناد لغير الكفوء، مما يدل على اهتمام الاسلام بالطاقات البشرية والمحافظة عليها فيقول

---

[1] - حسين ماهر حسان – مرجع سابق – ص100.

[2] - حسين بركة الشامي- البرنامج الامثل لإدارة الدولة في عهد الامام علي لمالك الاشتر- دار الاسلام – بغداد 2008م- ص 43.

[3] - مرتضى الشيرازي – استراتيجيات مكافحة الفقر وانتاج الثروة عند الإمام علي (ع) – دار المؤمل - حارة حريك- 2015م – ص 156.

الامام (ع) "اكثر مدارسه العلماء والحكماء في تثبيت ما صلح عليه امر بلادك"[1].لقد تخطت مفاهيم الادارة عند الإمام (ع)، الى تنظيم المجتمع واصفاً خطته الاخلاقية، من خلال وضع ركائز ادارية انتاجية والاستعانة بطاقم اداري كفوء من الولاة والموظفين لإدارة شؤون الدولة، وهذا المبدأ هو احد المبادئ الأساسية التي اعتمدها الامام في حكومته وحاول ان يضع حداً للمحسوبيات التي تحكم ادارات الدولة الاقتصادية والسياسية التي كانت تحكم الدولة قبله، بحيث غدا اقارب الخليفة عثمان بن عفان هم الذي يوجهون للدولة لمصالحهم، دون ان تكون لديه الخبرة اللازمة وخاصة في مصر التي يتميز مجتمعها بالحضارة العربية والتعقيد الاجتماعي[2].

ج- حسن استغلال الموارد ولقد ذكرنا اهتمام الاسلام بالموارد الموجودة باعتبارها امانة لا يجوز تدميرها من غير انتاج فأحيانا يكون سوء استغلال الموارد هي السب في تغيير الواقع الاقتصادي، فهناك بلدان فقيرة كالعراق وموارد النفط، تمتلك ثروات كبيرة ولكنها لا تحسن استغلالها، فيقول الامام علي (ع): ﴿ ***لو شئت لاتخذ من هذا الماء نوراً*** ﴾[3] فأي عقل كان يستطيع ان يدرك مقولة الامام (ع) في ذلك اليوم. طبعاً اليوم بعد ان اتسعت معارف البشرية تمكنوا ان يدركوا بعد ان اتسعت معارف البشرية تمكنا ان يدركوا ان الطاقة المستخرجة من ذرة الهيدروجين الموجودة في الماء هي اعظم بكثير من الطاقة المتولدة من ذرة اليورانيوم المخصبة فالماء هو المصدر الأكثر والأقوى

---

[1] - إبراهيم العسل – مرجع سابق – ج (2).

[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق- ص 98.

[3] - ابن ابي حديد – مرجع سابق- 9 / ص 244.

للطاقة. فمارس الامام (ع) وسائل استغلال الموارد عبر المزارعة لأرض خيبر بالشطر حتى لا تخرب، كما في زراعها من زيادة الانتاج[1].

5- منافع الانتاج عند الإمام علي (ع):

إن فرض التعظيم احد اهم الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد وتعظيم منافع الانتاج احد عناصر التعظيم، والتعظيم هو بلوغ اقصى قيم للمنفعة الممثلة بالربح والثمن عند المنتج فقد اوجب الامام (ع): ﴿..... ***وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين العدل واسعار لا تجحف الفريقين من البائع والمشتري*** ...﴾[2].

يمكن القول بأن الامام (ع) ابان الفكرة من الناحية النظرية والتطبيق من خلال عامله على مصر، فالأسعار تخضع لقانون العرض والطلب وطبيعة الحياة الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي يعيشها الناس قائمة برأي الإمام (ع) على موازين انسانية ومعايير اخلاقية منصفة من التسامح والعدل والتوازن وعدم الربح المفرط والجشع[3]

دور القيم والاخلاق الإسلامية في رفع كفاء المنتجين والعاملين في القطاعات الانتاجية:

يقول الامام (ع) في هذا المجال: ﴿***سعة الأخلاق كيمياء الأرزاق***﴾[4]

إن إصلاح الإنسان والاهتمام به ضرورة شرعية لزيادة الانتاجية عموماً، لقد نجم عن طغيان القيم المادية مشكلات نفسية وسلوكية للناس، لا سيما من يتعاملون بالمال. من الصعوبة بمكان معالجة تلك المشكلات بالقوانين واللوائح والنظم وحدها. وهو ما دعا المفكرين والمنظرين في

---

[1]- محمد بن عبد الرحمن الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي – دار العبيكان الرياض – 1406 هـ - ص 58-59.

[2] - حسين بركة الشامي – مرجع سابق- ص 197

[3] - علي زعيتر – الاقتصاد والدين – دار الولاء للنشر – بيروت – 2016 م، ص 117.

[4] - ابن ابي حديد – مرجع سابق- ص 3039 / رقم 884.

مجال المال والاعمال الى ضرورة العودة الى القيم والاخلاق الاقتصادية الدينية، نتيجة انتشار الفساد الاخلاقي في مجال الاعمال والفساد الاقتصادي والمالي في مجال المعاملات المالية بصفة عامة[1]. ولهذا لا بد من توافر قيم ايمانية وسلوكية واخلاقية عند العامل في اي قطاع من قطاعات العمل الانتاجي. وقد جاء في كلام الامام (ع): ﴿***إن لم تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم***﴾[(2)]. هنا ينسب لنا الامام كيف يجب ان تكون اخلاقنا الاقتصادية، لأنها الطريق الأربح للثروة الاقتصادية.

6-الاخلاق العامة للعاملين في القطاعات الانتاجية

أ - **الكفاية والاتقان في العمل:** يقول الامام (ع): ﴿***من قصر في العمل ابتلى بالهم***﴾[(3)]، ان اتقان العمل هو احد اسباب الغنى والرزق، فالذي يريد اقتناء بضاعة لا يبحث على اسم صاحبها، بل يبحث عن الجودة والاتقان فالبضاعة الجيدة يحوم حولها الناس بقصد الاقتناء فيقول الامام (ع) ﴿***من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه***﴾[(4)].

هناك ملازمة ايضاً بين اتقان العمل والإيمان، يقول الامام علي (ع)﴿ ***لا يذوق المرء حقيقة الإيمان حتى يكن فيه ثلاث خصال: الفقه في الدين، الصبر على المصائب، حسن تقدير المعاش***﴾ [(5)]. يقول محمد جواد مغنية في شرحه لهذا النص: بأن الامام(ع) ربط بين

---

[1]- حسين شحاتة – دور القيم والاخلاق في اداء العاملين على الضرائب- القاهرة – مجلة الاقتصاد الاسلمي عدد 237 – 2013م- ص 24.

[2] - صبحي الصالح – مرجع سابق- ص 135.

[3] - نفس المصدر – ص135.

[4] - صبحي الصالح - مصدر سابق ص 120.

[5] - محمد باقر المجلسي- بحار الانوار- مؤسسة الوفاء- بيروت- 1983م – ص 302

حقيقة الإيمان وحل مشكل العيش في هذه الارض لان حسن تقدير المعاش هو اتقان العمل في معناه وصرف الانتاج في وجهة النافع [1].

بان الكفاية والاتقان في العمل من الامور المهمة للعامل في القطاعات الانتاجية سواء صناعية او زراعية، او حرفية ولذلك فعلت الادبيات الإدارية بالدراسات التي تركز على الكفاية في الاداء والانتاجية في العمل مع الاتقان، وما يرى الآن من الاهتمام بالجودة والنوعية بما يقوم به العاملون في القطاعات الانتاجية، ما هو الا تطبيق لما أدى اليه الاسلام من ضرورة اتقان العمل، الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية وانخفاض من كلفة الاداء.

ومن الكفاية في العمل ان يكون الشخص ملماً بالحلال والحرام فلا يتبع ما حرم الله، والاخذ بالجزم في الامور والقضايا التي يواجهها والتي لها جوانب رئيسية، فلا يغش او ينتج سلعة بغير المواصفات ذات الجودة[2].

ب – الرفق والعفو عن المتعاملين عند الإمام علي(ع)

الرفق وحسن المعاملة مع الزبائن امر مطلوب شرعاً، ولقد حولت النظريات الحديثة حسن التعامل أحد أهم الاستراتيجيات لها كونه احد اهم عناصر النجاح، كما دعت العديد من الدراسات الى حسن معاملة المدير لمرؤوسيه، وأبرزت اهميتها، ومن الرفق بالناس محاولة البحث عن تلبية حاجاتهم ببيان مواصفات المنتج بالدقة وتاريخ الصلاحية والفساد، حتى يعمل العامل الى تقديم الخدمة المأمولة للناس وتلبي حاجاتهم بأفضل صورة، وعلى افضل وجه، وكل

[1]- محمد جواد مغنية – تفسير الكاشف- دار الكتاب الاسلامي – جزء2 – 2007م. ص 255.

[2] - فؤاد عبد الله، اخلاق العمل وسلوك العاملين، المعهد الاسلامي للبحوث- بحث رقم 52- السعودية 2012م، ص 26 وما بعدها.

الموظف الذي يقدم للناس خدمات. قال تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: 159].

يقول الامام علي (ع): ﴿***الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل***﴾[1].

﴿***من اتجر بغير فقه فقد ارتطم بالربا***﴾. نجد الإمام (ع) يرمي قاعدة عملية مهمة، تبنى عليها جميع المصالح المشتركة بين العامل ورب العمل والمستهلكين تقضي بضرورة التعلم لما تدعوهم شريعة الاسلام، الذي يفتح لهم آفاق التعامل السليم التي تبنى عليه بقية القواعد والمبادئ كي يستقيم البناء، وهذا الرفق مع المتعاملين يؤدي الى زيادة الإنتاجية.

فقد يكون من الضروري السعي في قانون العمل على الالتزام بآداب القيم والاخلاق الاسلامية[2].

ج – استشعار المسؤولية عند الإمام علي (ع):

من أخلاق العمل المهمة في الوقت الحاضر، استشعار المسؤولية، فالعالم العام لا بد ان يستشعر حجم المسؤولية امام الله والناس، فهو لا ينتج المحرمات، ولا يأكل في تجارته حقوق الآخرين.

على ضفاف هذه القاعدة يقوم الفكر الاقتصادي للإمام علي (ع)، فالإنسان مسؤول عن عمله وعن انتاجه يقول الامام (ع): ﴿***اتقو الله في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون عن البقاع والبهائم...***﴾[3].

---

[1] - صبحي الصالح / مرجع سابق، ص 491.

[2] - فؤاد عبد الله الهر- مرجع سابق- ص 34.

[3] - محسن باقر الموسوي- الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة – دار الهادي – العراق - 2002م – ص18.

وهنا تلتقي نعم الله بعمل الانسان لتكون النتيجة هو الرزق الذي اودعه الله للإنسان في الأرض، اودع الخصب وكان من مسؤولية الانسان ان يزرع واودع المعادن وكان من مسؤولية الانسان ان يستخرجها، واودع الماء والهواء وكل شيء.

نلاحظ في عبارة الإمام (ع) (البقاع) وهي الأراضي المتروكة غير المحياة، والبهائم هي الحيوانات، غن مسؤولية الانسان المؤمن لا تحد بحدود، فكلما اوجد ارض ميتة فهو مسؤول عن إحيائها، وعندما يكون الانسان امام مسؤولية كبيرة من مسؤولية العباد والبلاد يصبح على اهبة الاستعداد الدائم للقيام بواجباته المتنوعة، وفي الواجبات التي توضح في اطار الخلافة في الارض، باعتبار الانسان خليفة فهو مسؤول، وان مسؤوليته لا تتوقف الا عندما تعمر الارض وتسعد البشرية، ويرتاح الفقراء من عناء القسوة.[1]

فهي إذن مسؤولية سياسية اجتماعية واقتصادية وثقافية وفي هذه النظرة الشاملة ينطلق الإمام علي (ع) في إرساء نظريته في عمارة البلاد، تلك النظرية التي تقوم على أصلين ثابتين، وهما ركنان أساسيان في الاقتصاد، الطبيعة وما تدخره من نعم – والمسؤولية ما تضمنه من عمل الخير.

د – العدل والانصاف عند الإمام علي (ع)

العامل في الاسلام يجب ان يتسم بالعدل والانصاف في تصرفاته، لأنه مؤتمن على هذا العمل، ويجب ان لا يؤثر عليه صلاة اقاربه او النسب او الصداقة.

فيقول الإمام (ع): ﴿***انظر في امور عمالك فاستعملهم اختباراً***﴾[2]

[1] - محسن باقر الموسوي- مرجع سابق- ص 20.

[2] كتاب الإمام (ع) الى مالك الاشتر، مستخرجه من نص العهد ص 83.

كثير من النظريات الاقتصادية تتعرض للإخفاق بسبب سوء التطبيق، فبدون المراقبة الحازمة على العمال لا يمكن لأي سياسة اقتصادية ان تجد طريقها الى التنفيذ العملي، وكان الأمام علي (ع) شديداً في هذا المضمار، فقد مارس هذه السياسة بنفسه وعبر ولاته، من خلال محاسبته لعماله.[1] اذا كان الإمام يتأكد بنفسه عن مدى عدل وانصاف العمال في السوق وولاته. ونظراً لأهمية هذه القيمة التي يجب ان يتحلى بها العامل خامه اذا طلب منه الشهادة في قضية لها علاقة بعمله او مواصفات سلعته، فالعامل مؤتمن على عمله في نهج الإمام علي (ع)، وما ينتج عنها من واجبات ومسؤوليات وأي غش للعمل يؤدي الى تدهور الإنتاجية.

وتزداد أهمية الأمانة الوظائف التي لها علاقة بالأموال مصداقاً لقوله تعالى : ﴿**قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ** ﴾ **[سورة يوسف / الآية 55].**

فإن، المؤسسات لا تقوم بتوظيف المفصولين لأسباب اخلاقية في العمل السابق للعامل. ويقول الامام علي (ع) ﴿***اداء الأمانة مفتاح الرزق***﴾[2] ويقول ايضاً ﴿***الامانة تجر الرزق والخيانة تجر الفقر***﴾[3]. الأمانة قيمة حياتية ترسخ الثقة المتبادلة في المجتمع، ولها قيمة اقتصادية، فالإنسان الأمين والمنصف مرغوب في المجتمع، والكل يريد العلم معه وعنده، وحقاً انها مفتاح الرزق، لأنه من لا امانة له لا تفتح له ابواب الحياة، بل سيجد نفسه مطروداً من كل مكان.

[1] محسن باقر الموسوي، مرجع سابق- ص 108
[2] ابن ابي حديد – مرجع سابق- جزء 20 – ص 368 – رقم 650
[3]- نفس المصدر – ص 319.

هـ – العمل بروح الفريق الواحد:

العاملون في أي مؤسسة يجب ان يعملوا كفريق واحد وفي اي مؤسسة لا يستطيع شخص واحد ان ينجز كافة الاعمال. يقول إمام علي (ع):﴿ **فإن الله مع الجماعة وإياكم والفرقة**﴾[1].

جانب في التنمية يقوم على اكتاف، اذ لا بد من قيام تعاون بين افراد المجتمع لإنجاز الاعمال الكبيرة. فالنشاط الاقتصادي هو حصيلة التعاون الجماعي فبدون الجماعة لا يتكون رأس المال المطلوب، ولا يتم استصلاح الأراضي وال يتحقق الانتاج المطلوب.

اذاً كان الامام يركز على أهمية التعاون في العمل الجماعي التي تضفي على الحياة الاقتصادية روح العمل المتبادل وتجعل من المجتمع مجتمع متحرك قادر على تسلق جدران المستقبل بحيث تكون اعضاءه كالجسد الواحد فالإسلام هو دين تعاون وجماعة. فيقول الإمام علي (ع):

﴿ ***واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض***﴾[2].

من مكونات العمل الجماعي الا يشذ احدهم بتصرف أو تسريب لمعلومات تزلزل روح الفريق الواحد، ولذلك نصت بعض قوانين التوظيف على عدم الجواز للموظف من الإدلاء بأية معلومات إلا اذا اذنت له الإدارة في ذلك.

---

[1] -صبحي الصالح- مرجع سابق- ص 112.

[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص111.

ولقد نجحت احدى الشركات الامريكية (Motorola) من استغلال خصلة التعاون الموجودة في المجتمعات الاسلامية لإنجاح احد أهم مصانعها في ماليزيا المكون من 300 عامل، قدموا 41000 اقتراح لتحسين العمليات، مما أدى الى توفير 300 مليون دولار سنوياً، وتقوم الشركة اليوم باختيار موظفيها القادرين على العمل ضمن الفريق الواحد[1].

7-موقف الامام علي (ع) من العملية الإنتاجية

ينطلق الإمام (ع) من الآية الكريمة: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ **[القصص: 77].**

يقول الامام علي (ع) : ﴿***من توفيق الحر اكتساب المال من حله***﴾[2].

هنا يعبر الامام علي عن ازدواجية الموقف الاسلامية في الحرية الانتاجية المضبطة بالقيم ومبدأ الحلا والحرام فيقول الاكتساب الحر من جهة ومبدأ الحلال من جهة اخرى لان الحرية الاقتصادية رأيه هي العامل الاول في النمو والازدهار الاقتصادي الذي توفر للفرد حافز الابداع والتصميم وهما تبير رائع للإمام عن مبدأ الحرية الانتاجية المشروطة "موجه البحر وزهوه الفقر وطير السماء، فكل ما في الكون حر بأصوله وشروط وجوده لا يقبل الا بهذه الحرية قانوناً زالا تعطل وانتهى امره[3].

اذن الحرية مكفولة في نهج الامام (ع) ودستوره بمنطلقها الوسطي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة مما قد الامام (ع) الى اكتشاف حقيقة اجتماعية اساسية . وهي ان الناس المرتبطين

[1] - محمود عبد الكريم ارشيد- الاقتصاد الاسلامي وأثر القيم والاخلاق فيه- دار الكتب العلمية- بيروت – 2008م- ص 118.
[2] - ناصح الدين الأموي- تمور الاحكام- دار لهادي للطباعة – بيروت 1992 م - ص 291.
[3]- ناصح الدين الأموي- المرجع السابق - ص300.

بالمجتمع لا بد لهم من توجيه شعورهم بالحرية توجيهاً منضبطاً قائماً على الاخلاق الاسلامية كما يمنع استخدام هذه الحرية بشكل بدائي يضر بالآخرين.

قال الشيرازي: ﴿***يحرم اي قانون او تخطيط يسبب تحجيم الانتاج زراعياً ومناعياً***﴾[1].

الحرية الإنتاجية بنظر الامام (ع) تعد العامل الأساسي في تفجر الطاقات وظهور المواهب والابداعات وتخلق مساحة اوسع للعمل التكنولوجي، زراعياً وصناعياً وبالنتيجة تكون الفرصة اكبر لمكافحة الفقر وان الحريات الاقتصادية من عالم اليوم لا تعد الى 10 % من الحريات الاقتصادية التي منحها الاسلام[2].

فيجب على الدولة الن تحفظ النظام، مراعاة العدل والتخطيط لازدهار الاقتصاد وفي نفس الوقت تتجنب اي دور اقتصادي يعد بديلاً عن دور الناس، شركات وافراد فيعتبر الامام(ع) – وهنا موقفه من الاشتراكية – بأن التأميم يحصر ممتلكات البلد بيد الحكومة ويعد خطأ فاحشاً كما ان تدخل الدولة في الانتاج مباشرة هو خطأ آخر كما ان فكرة التأميم نشأت لتكون وسيلة تخلص الشعوب من سيطرة الاستعمار القديم على ثرواتها المعدنية والزراعية ولا سيما النفط، ولكن نجد بان الامر انقلب على الشعوب وصادر حرياتهم الانتاجية كما صادر ملكياتهم فتحول نقمة بدلاً من ان يكون نعمة[3].

---

[1] - محمد حسين الشيرازي- الفقه العولمة- دار العلوم للطبعة – بيروت – 1992 م – ص 216.

[2] - محمد حسين الشيرازي – الصياغة الجديدة لعالم الإيمان والحرية والرخاء- مؤسسة الفكر الاسلامي – بيروت 1992 م – ص 80.

[3] - محمد حسين الشيرازي، الصياغة الجديدة لعالم الإيمان والحرية والرخاء- مرجع سابق-ص 201.

استنتاج

قد تكون النقطة الوحيدة التي تتفق عليها المذاهب الاسلامية والرأسمالية والماركسية جميعاً على الصعيد المذهبي، هي تنمية الانتاج والاستفادة من الطبيعة الى اقصى حد ضمن الإطار العام للمذهب.

فالرأسمالية ترفض من الأساليب في تنمية الانتاج وزيادة الثروة ما يتعارض مع مبدأ الحرية الاقتصادية والاسلام يرفض من تلك الأساليب ما لا يتفق مع نظرياتها في التوزيع ومثله وقيمه في العدالة والحلال والحرام، واما الماركسية فهي تؤمن بأن المذهب لا يتعارض مع تنمية الانتاج بل يسير معها في خط واحد تبعاً لنظرتها عن الترابط الحتمي بين علاقات الانتاج وشكل التوزيع. إن الاسلام يختلف عن الرأسمالية التي تجند المشاريع الرأسمالية بكل طاقاتها لإشباع تلك الطلبات المترفة، وتبقى طلبات الكثير من الناس على السلع الضرورية ومواد الحياة دون ان تلقى عناية من الإنتاج الرأسمالي، فالإسلام يحتم على الانتاج الاجتماعي ان يوفر اشباع الحاجات الضرورية بجميع افراد المجتمع كما ان الاسلام يسمح للدولة التدخل في الحرية الاقتصادية لكي تضمن الحد الأدنى من انتاج السلع الضرورية، والحد الأعلى الذي لا يجوز تجاوزه، لتجنب التسيب في الانتاج الاجتماعي وذلك على نقيض الرأسمالية التي تجعل من الحرية الاقتصادية دعه يعمل دعه يمر) أساساً لتحقيق الربح، لأن الربح هو الذي يحرك الانتاج وكذلك الاسلام يختلف مع الاشتراكية الماركسية الذي يقول بتبعية التوزيع لأشكال الانتاج، فالإسلام ينكر الصلة بين التوزيع والانتاج، وانما هي صلة يفرضها المذهب او يحدد فيها الانتاج لحساب التوزيع بدلاً عن تكييف التوزيع طبقاً لحاجات الانتاج، كما تقرره الماركسية.

لذا يعتبر الاسلام بأن قواعد التوزيع ثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، وعمليات الانتاج التي يمارسها الفرد مرحلة تطبيق لتلك القواعد العامة في التوزيع ومن هنا نشأت الصلة المذهبية، بين الانتاج والتوزيع، التي تقدم على فكرة التطبيق الموجه، التي تحدد الانتاج، تحديداً يهز عدالة التوزيع واتساقه مع قيم الاسلام ومبدأ تدخل الدولة الذي يسمح بتوجيه التطبيق وهو القاعدة التي ضمن بها الاسلام صلاحية قواعده العامة في التوزيع، واسهامها مع تصوراته للعدالة الاجتماعية في كل زمان ومكان. الا ان من المؤكد هو ان انعدام العدالة الاجتماعية بجميع اشكالها تلحق ضررا بالإنتاجية[1]، التي تنعكس على الاقتصاد الوطني هذا اذا كانت العدالة الاجتماعية فكرة اخلاقية، فكيف اذا كانت مقصداً من مقاصد الشريعة وصيانة للنفس البشرية ضمن التكوين الاجتماعي.

ثانياً: الضوابط القيمية الاسلامية في التداول عند الامام علي (ع)

تمهيد:

تقصد بالتداول كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي: مجموع العمليات التجارية تتم عن طريق عقود المقايضة، من بيع ونحوه. كما ان التداول بمعناه المادة نوع من عمليات الانتاج. لان نقل الثروة من مكان الى آخر يعتبر تطويراً للمادة اي شكل افضل بالنسبة الى حاجات الانسان اما التداول بمعناه القانوني، ونقل حقوق الملكية من فرد لآخر كما في عمليات التجارة يحدد علاقته بالإنتاج[2].

---

[1]- Gunnar Myrdal, Asian Drama: an Inquiry into the Porerty of Nationa. 3 vols (New York) Twentieth - Century Kund 1968. P747.

[2] - محمد باقر الصدر- مرجع سابق- اقتصادنا - ص 681.

أولاً: عملية التداول في النظام الرأسمالي

يوجد بشكل عام نظريتان تناولتا موضوع اسعار السلع والخدمات في عملية التداول من وجهة نظر الرأسماليين الأولى وهي "نظرية «القيمة – العمل» والاخرى هي نظرية «المنفعة الحدية»"[1].

أ- نظرية (القيمة – العمل):

آدم سميث وريكردو أول القائلين بهذه النظرية، فغير نظرهما لا يوجد تفاوت واختلاف بين السعر والقيمة وبالتالي فإن قيمة الأشياء تتحدد بما تختزنه من عمل "ضروري" وهو العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج السلع والخدمات في محيط اجتماعي معين، لذا فإن قانون القيمة – العمل ليس فقط تعبيراً عن علاقة السلع بالناس والناس بالسلعة بل هو تعبير عن العلاقات الاجتماعية وبالتالي هو عبارة عن قانون للتداول وبالتالي فإن التعبير الكمي والكيفي لهذه النظرية هو عبارة عن تحديد العوائد المترتبة عن العمل من الناحية الكمية وتنظيم للعلاقات الاجتماعية من ناحية اخرى[(2)].

إن سعر السلعة هو قيمتها الطبيعية التي تتحدد بكمية العمل الداخلة فيها وبناء عليه فإن قيمة العمل الطبيعي هي القيمة التي تساوي عندها تكلفة استخدام العامل مع العائد من الانتاج الحاصل[(3)].

وان تحديد تكلفة العامل الطبيعي، يتحدد بناء للأجر الذي يضمن استمرارية العامل بالعمل لذلك نجد ان ما يشكل القيمة الحقيقية للسلعة هو عبارة العائد الطبيعي لرأسمال + الإيجار الطبيعي للأرض + اجرة العامل وبالتالي فإن القيمة السوقية للسلعة تتحدد من خلال مقدار الطلب الطبيعي على تلك السلعة[(4)].

---

[1]- أندرة كونت سبونفيل – مرجع سابق – ص 150.
[2]- علي زعيتر – مرجع سابق – ص 108.
[3]- اندره كونت سبونفيل – مرجع سابق – ص 143.
[4] علي زعيتر – مرجع سابق- ص 108

ب-المنفعة الحدية:

هنا تم التفريق بين السعر والقيمة أو بين القيمة التبادلية للأشياء والقيمة الاستعمالية لها. في المدرسة السابقة كان التأكيد على جانب العرض في تحديد قيم وسعر الاشياء بدون التركيز على جانب الطلب، اما هنا المحور هو المستهلك وما تشكله هذه السلعة من منفعة.

يعتبر مارشال الشخصية الابرز التي تكلمت في هذا المجال حيث يعتبر أن في الفترة القصيرة التي لا يمكن خلالها تغيير عوامل الانتاج فإن المنفعة هي العامل المؤثر لعوامل الإنتاج ان تتغير بسهولة فإن تكلفة الانتاج هي العامل المؤثر في تحديد الأسعار اثناء التداول[1].

لذلك تم التأكيد على فكرة السوق لتحديد اسعار السلع والخدمات وتم التخلي عن البحث حول "قيم، السلع والخدمات، بناء عليه وما جاء به "والرس" ومن بعده اعتبر ان "نظام السوق" و "العرض والطلب" هي الكفيل بتحديد الأسعار، وبالتالي هو يعبر عن شكل آخر من العلاقات الاجتماعية والتوزيع حيث يربط بين البعد السلوكي للمستهلك والمنتج مع السلعة من خلال "نظام التسعير"، وبالتالي ترك الحديث عن القيمة واصبح الاهتمام منصباً فقط على السعر[2].

وهكذا اعتبرت الرؤية الليبرالية نظام السوق وقوانين العرض والطلب الطريقة الفضلى للتداول وتحديد السعر العادل حتى لو ادى ذلك الى وجود نوع من الاحتكار، حيث لم تمنع القوانين الليبرالية كل انواع الاحتكار .

الدور الفعال للسعر:

في اقتصاد الرأسمالي، يعتبر السوق الملتقى الذي يتلقي فيه المستهلك مع المنتج ويلعب سعر السلعة دوراً في الافصاح عن اهمية المستهلك في اقتناء السلعة اوان السعر يوجه

---

[1]- علي زعيتر – مرجع سابق- ص 108.

[2] - جيمس حوارتيني – الإقتصاد الكلي – ترجمة عبد الرحمان – دار المريخ للنشر – الرياض – 1988 م – ص 248.

الموارد الى افضل استخدام، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون الاموال، او من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج، لا يهم الرأسمالية من القوانين الخلقية الا ما يحقق لها الربح والمنفعة في عملية التداول[1].

ثانياً: عملية التداول في النظام الاشتراكي الماركسي.

يبدأ ماركس في استدلاله على جوهر القيمة، بالتفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وتختلف القيم الاستعمالية تبعاً لاختلافها في نوعية المنفعة التي يجنيها الانسان منها، ولكل واحدة من تلك السلع قيمة من نوع آخر. فإن عملية التداول هي: ان العمل هو جوهر القيمة التبادلية[2].

ويتحدد ثمن السلعة في السوق بصورة اساسية، طبقاً لقانون القيمة التبادلية وكمية العمل البشري المتجسد فيها، غير ان الثمن السوقي لا يطابق مع القيمة التبادلية الطبيعة التي يحددها القانون الا في حالة العرض والطلب، ومن هنا يمكن لثمن السلعة ان يرتفع عن قيمتها الطبيعية، وفقاً لنسبة العرض والطلب، فقوانين العرض والطلب تستطيع ان تدفع الثمن او تخفضه، اي ان تجعله مناقضاً للقيمة الطبيعية ولكن القيم الطبيعية للسلع تحدد بدورها من فعل قوانين العرض والطلب والقيمة الطبيعية حقيقة ثابتة من وراء الثمن[3]، تخلقها كميات العمل المتجسدة في السلع، والثمن تعبير سوقي عنها تحدده القيمة الطبيعية وتلعب قوانين العرض والطلب دوراً ثانوياً في خفضه ورفعه، وفقاً لحالة المنافسة ونسبة العرض الى الطلب ومدى وجود الاحتكار في السوق. ولأجل هذا اعلنت الاشتراكية (الماركسية) ان قانون القيمة القائم على اساس العلم يتوقف أولاً: على توفير المنافسة التامة، فلا يسري إلا حالات الاحتكار وثانياً: على كون السلعة نتاجاً

---

[1]- جيمس حوارتيني – مرجع سابق- ص 240.

[2]- فالح عبد الجبار- رأس المال (كارل ماركس) – جزء 1- دار الفارابي للنشر، 1867م – ص 44-49

[3]- هنري لوفيقر – الماركسية – ترجمة جورج يونس – دار الثقافة للنشر – 1996م – ص 13.

اجتماعيا يمكن ايجاده عن الطريق العمل الاجتماعي دائماً، فال يسري القانون على الانتهاج الفردي الخاص[1].

ومن نتيجة هذه النظرية ان الارباح المكتسبة تختلف من مشروع الى آخر، تبعاً لاختلاف كمية العمل المأجور المنفق خلال الانتاج، دون ان يكون للآلات أثر في ذلك لأنها لا تضفي على النتائج أية قيمة، مع أن الربح في الحياة الاقتصادية يزداد كلما ازدادت الأدوات التي يتطلبها المشروع، فلم يتمكن ماركس لأجل هذا ن التدليل على نظرته شواهد من واقع الحياة الاقتصادية، فبرهن عليها بصورة تجريدية فجاء الى النتائج المقلوبة في واقع الحياة الاقتصادية، لذا تعين مظهر من مظاهر المجتمع الرأسمالي، الذي يضطر المجتمع الى الانحراف عن قانون القيمة الطبيعي، والتكيف وفقاً لقوائم العرض والطلب[2].

انعدام الدور الفعال للسعر

ان لتحكم الدولة في الاقتصاد اثراً على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي، اذ ان الحكومة تهدف الى توفير سلع معينة دون اخرى من أجل تحقيق اهداف مرجوة، وقد تطلب مثل هذه السياسة ان تقوم الحكومة بتحديد اسعار السلع المتداولة جميعها، وغالباً ما تكون هذه الأسعار متدنية تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا رغبة الدولة في ان يحصل الافراد عليها[3]، والعكس صحيح ايضاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحضر الطلب عليها وتحد من استهلاكها وتقوم الحكومة بتحديد السلع حسب العرض والطلب لرغبات الناس وبهذا يتعطل جهاز الثمن مع رغبات الناس

[1] محمد باقر الصدر- اقتصادنا (مرجع سابق)- ص 192.
[2] - فالح عبد الجبار – مرجع سابق- ص 185.
[3]- كارلوكافيرو – مرجع سابق – ص 24.

التي تعاملت مع انفتاح الانظمة الاشتراكية على العالم وجعل النظام الاشتراكي جاهزاً عن تلبية رغبات المجتمع من حيث الجودة والنوع والرغبات[1].

ثالثاً: التداول في الاسلام

ان التداول في نظر الإسلام من حيث المبدأ شعبه من الانتاج، ولا ينبغي ان ينفصل عنه مجال العام[2]. فمن النصوص المذهبية التي تعكس هذا المفهوم، وتحدد النظرة الاسلامية الى التداول. ما جاء في كتاب الامام علي (ع) الى مالك الاشتر (واليه على مصر)، وهو يضع له برنامج العمل ويحدد له مفاهيم الاسلام فيقول: ﴿ ***ثم استوصى بالتجار وذوي الصناعات واوصي بهم جيداً، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه. فانهم مواد المنافع واسباب الموافق وجلابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترون عليه*** ﴾[3].

وواضح في هذا النص ان فئة التجار جعلت في صف واحد مع ذوي الصناعات، اي المنتجين. واطلق عليهم جميعاً انهم مواد المنافع، فالتاجر يخلق منفعة كما يخلق المانع وعقب ذلك يشرح المنافع التي يخلقها التجار، والعمليات التي يماروسنها في جلب المال من المباعد والمطارح، ومن حيث لا يلتئم لمواضعها فالتجارة في نظر الاسلام نوع من الانتاج والعمل المثمر وهذا المفهوم في الاسلام عن التداول ليس مجرد تصور نظري فحسب، وانما يعبر عن اتجاه عملي لأنه يقوم الاساس التي تملأ الدولة على ضوئه الفراغ المتروك لها في حدود صلاحياتها[4].

---

[1] - كارلوكافيرو – مرجع سابق – ص 24.
[2] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق- ص 681.
[3] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق - ص 61.
[4] - محمد باقر الموسوي – مرجع سابق – ص 45.

التداول في النظام الاقتصادي الاسلامي لا سير سائباً، بل يسير متميزة عن النظام الرأسمالي، الذين تركوا للسوق الحرية المطلقة، والتي جعلت الحرية للأقوياء من اغتنام الفرص في السوق[1]، والسوق في غاية الاهمية في اي نظام اقتصادي، فهو مكان تحديد الأسعار للسلع وفقاً لآلية الطلب والعرض كما في النظام الرأسمالي، التي تجعل البرح هدفها الاسمى، وكذلك الاشتراكية تعتمد على الاسواق في تحديد نسب رأس المال المختلفة للشركات، حيث تقوم الحكومة بتحديد السلع حسب العرض والطلب لرغبات الناس بينما في النظام الاقتصادي الاسلامي بالإضافة الى مصفاة اسعار السوق، لا بد من، الاخلاقية الاسلامية لان الانسجام بين مصالح الافراد ومصالح المجتمع هو الأساس، والقيم الاسلامية هي ان تقوم بهذا الدور عن طريق تغيير تفصيلات الفرد بما يتلاءم مع الأولويات الاجتماعية واستبعاده لاستخدام الموارد بطريقة لا تنسجم مع تحقيق الاهداف المعيارية[2]. فالإسلام في مجال التداول يقر "الحرية الاقتصادية المنضبطة"[3] المقيدة بالعدل وضوابط الدين والاخلاق، وان اكثر ما يميز الدول، او التجارة الاسلامية هو اشباع السوق ضابطين مهمين: الضابط الاخلاقي الذي يجابه مشكلة المطالب غير المحدودة على الموارد النادرة، وهو "ضمير الافراد" وتعمل على تغيير سلم الاولويات بما يتلاءم مع متطلبات الافراد المعيارية، وقتل روح الفردانية وتحويل الأفراد من المنافسة كما في النظام الرأسمالي الى أفراد متعاونين، عبر التمسك بروح الأخلاق، وعندها لا اقبل ان ارفع الأسعار على المتساومين، فهو ينأى بنفسه عن الأضرار بإخوانه، في حين في النظام الرأسمالي لا مكان يمثل ذلك للحدوث نتيجة الثقافة التي تتبني عليها الثقافة التجارية للأفراد[4].

---

[1]- محمد عبد الرحمن – مرجع سابق – ص 107.

[2]- محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث – مصر 1986م – ص 32 وما بعدها.

[3]- رفيق المصري – مرجع سابق- ص 57.

[4]- ابراهيم دسوقي – مرجع سابق – ص 204.

يمر السوق (الطلب) عبر الضابط الثاني اي جعلها النظام الرأسمالي الحاكم الوحيد المطلق وهو اسعار السوق "وبهذا فإن السوق الاسلامية بنيت على مجموعة من الركائز والقيم الاخلاقية والدينية والانسانية، الملتزمة بالمثل العليا، والخارجة من القيم الكبرى كالحلال والحرام والانسانية ونحوها. وأساس الضوابط والنظريات التي تعالج علاقات الافراد في ما بينهم في السوق هو "الابقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على علاقات التبادل في السوق الاسلامية"[1].

رابعاً: دور القيم الاسلامية في التداول عند الامام علي (ع)

تمهيد:

ان احكام التداول والمبادلة وقوانينها امر خلافي في نهج الامام علي (ع) فكان يدور في سوق الكوفة بالدرة ويقول ﴿***معاشر التجار خذوا الحق واعطوا الحق تسلموا، لا تردّوا قليل الربح فتحرموا كثيره***﴾[2].

ذهب الاسلام الى ان التداول عملية انتاجية، وان مبادلة البضائع حصة من الانتاج، ولذلك ساوى الامام علي (ع) بين التجار وذوي الصناعات، ويعتقد ان التجار هم عوامل ايجاد المنافع، واسباب ازدياد الثروة، وبرأس مالهم يجذبون الثورة من اقصى النواحي الى رقعة الاسلام ويوفرون حاجات الناس : ﴿ ***ولا قوام لهم جميعاً الا بالتجار وذوي الصناعات، في ما يجتمعون عليه من مرافقهم، ويقيمونه من اسواقهم، ويكفونهم من الترفق بأيديهم مما لا يبلغه رفق غيرهم***﴾[3].

---

[1] - مسند الامام علي – "حسن القبانجي" مكتبة ، مركز الأبحاث العقائدية.

[2] - احمد ابراهيم منصور – عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2007م – ص 160

[3]- www.aqued.com>book>06. Mosnad – 01.

1- تداول الأفراد في السوق

تهيمن على السوق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع اضافة الى كون السوق مكاناً للتبادل فهو ايضاً مكان لممارسة القيم ومنظومة الاخلاق ﴿**الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾[سورة البقرة:16]

المسلم له الأولوية الكاملة للتعامل مع اخيه المسلم اذا توافر لديه كل ما يطلبه من سعل وخدمات ويقدم الاسلام بتنظيم السوق بين المسلمين عبر خيمة للتجارات والسلع المحرمة او التمايل والتدليس وتطفيف الكيل. وامرها في المقابل بالصدق والسماحة والامانة في البيوع والتجارات والوفاء بالعهد ومكارم الاخلاق فيقول (ع): ﴿***ان الله تعالى، يحب المحترف الامين***﴾[1].

بحث الامام (ع) على حرفة التجارة بصفتها من الاعمال المقومة للحياة الاجتماعية، ومن الأعمال الاساسية للإنسان. فيقول (ع): ﴿***تعرضوا للتجارة فإن فيها غنى لكم عما في أيدي الناس***﴾[2]. لأن القطاع التجاري في فكرة الامام (ع) يقوم بدور اساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسرح بها او يحدها، وتقوم بدور متميز في تطوير المجتمع وتقدمه، ولذلك ابدى اهتماماً بهذا القطاع، وبالعاملين فيه "استوصى بالتجار..." بما فيه من منفعة للناس وتسهيل لمهماتهم[3]. ولهذا عمل الامام (ع) على تحفيز ابناء المجتمع بدفعهم على الانخراط في ممارسة التجارة موضحاً بأنها سبب الرزق الوفير. وفي عهده للأشتر أكد على ان التجارة دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد.

---

[1] - ابن ابي الحديد – مرجع سابق- ج20- حكمة 103 – ص 267.

[2] - ابو جعفر محمد بن علي الصدوق – الخصال مطبعة الحيدري – طهران – 1389هـ- ص 631.

[3] ابراهيم العسل - الفكر الانمائي عند الإمام علي (ع)، مجلة المنهاج، عدد 5 – 1997م- ص 77

أ- منع التجارات المحرمة:

ان فكرة الحلال والحرام قائمة في النظام الاقتصادي الاسلامي فإنه لا مكان للتجارات المحرمة التي تخالف الشريعة الاسلامية بيعاً او شراء، او لأي عملية من تسهيل تداول السلع المحرمة، كالسموم المخدرة، والاغذية الفاسدة والاشربة المضرة التي انتهت مدة صلاحيتها، لأنها تفتك بجسم الانسان. وقوله: ﴿**إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ **[سورة المائدة : 90]**

وفي الموارد التي يحرم شراؤها وتداولها ويروجها، ما جاء من قبل الاعداء ما دامت الامة قادرة على ايجاد البديل لتلك السلع والخدمات لمقاطعة بضائعهم امر مفروض شرعاً، لما في ذلك من اضعافهم اقتصادياً. وقد انتهج الامام (ع) في منع التجار من ارتكاب المخالفات في عمليات البيع والشراء، ومراقبة التجار لئلا ينحرفوا انحرافاً يضر بالشعب، يقول(ع): ﴿ ***وتفقد امورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك*** ﴾[1]، ومعاقبة التجار الذين ينحرفوا عن احكام الشريعة في التجارة، بان يجعل للدولة ان الحاكم السلطان باتخاذ اجراء عملي اذا انحرفوا وللدولة حق مراقبتهم، والتدخل في عملهم. حيث كان الامام يتولى بنفسه مراقبة الأسعار (وبعض الروايات تؤكد ذلك).

ب- الصدق والأمانة: قوله تعالى : ﴿**وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ**﴾**[الأحقاف: 16]**

من القيم الرئيسية في التبادل قيمة الصدق، وهو رأس المال الأخلاق الذي يميز التاجر المؤمن المسلم عن التجار الرأسماليين، وهذه القيمة بغيرها لا يقوم الدين ولا يستقر تعامل الناس في

[1] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سباق- ص 143.

الدنيا وعكسها الكذب الذي هو آفة الأسواق التجارية في عصر العولمة عن طريق بيان مزايا السلع بطرق لا تمت الى الحقيقة بصلة. فالصدق في قيمه غاية الاهمية ضاعت في ظل الرأسمالية والاشتراكية يقول (ع): ﴿ ***إلزموا الصدق فإنه منجاة*** ﴾[1].

كما لقب النبي ***محمد*** ﴿ص﴾ ﴿ ***التاجر الصدوق*** " كما يقول (ص): ﴿ ***إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحق*** ﴾[2].

ج- السماحة والصدقة: قوله تعالى: ﴿ **مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ** ﴾ **[سورة الحديد : 11]**

في القيم الخلقية المطلوبة في التداول هنا السماحة والصدقة وهذه القيم تسود دنيا التجارة، والروح التي تهيمن على السوق ولا سيما تحت وطأة الرسمالية التي روحها لا تعرف الا الربح غاية ومقصداً، والمنافسة طريقه.

كما يقول الإمام (ع): ﴿ ***الصدقة دواء ناجح*** ﴾ ﴿ ***اذا املقتم فتاجروا بالصدقة*** ﴾[3].

فالصدقة كما يقول الامام دواء اقتصادي روحي واجتماعي يشفي المجتمع من الأمراض الاقتصادية والنفسية والروحية والمجتمعات التي تتعاطى الصدقة هي مجتمعات سليمة لا تجد فيها الفقر ولا الفاقة، لان الصدقة تجذر في المجتمع الروح الإنسانية، واقتصادياً يصبح هذا المال المعطى لو كان قليلاً مؤثراً في الحياة الاقتصادية، لأنه يزيد في القوة الشرائية عند قطاع من الناس، وها ما ساهم بدوره في تقوية الاقتصاد وقطاع التداول، فالمال مهما كان قليلاً وجوده

---

[1]- الصدوق – مرجع سابق- ص 504.

[2] - مسلم / كتاب المساقاه، باب النهي عن الحلف في البيع – دار الخير- 1996م- جزء 3 – حديث 1607 – ص 1228

[3]- صبحي الصالح- مرجع سابق- ص 184.

في السوق له أثر كبير على الحياة الاقتصادية. يقول عليه السلام "استنزلوا الرزق بالصدقة" فالحياة أخذ وعطاء، فلا يمكن للإنسان ان يعيش بالأخذ وحده، فلا بد ان يعطي حتى يأخذ[1]. لذلك حث الاسلام على تطهير العمل التجاري بالصدقة غير الواجبة.

د- رعاية حقوق الأخوة: يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ **[الحجرات: 10]**

ان السوق الرأسمالية لا تعرف العواطف، ولا مجال فيها للاعتبارات الأدبية في التحليل الاقتصادي، والأرقام هي وحدها التي تحكم السوق، اما في النظام الاقتصادي الإسلامي فيراعي حقوق الأخوة الصادقة وهي من الضوابط المستجدة وابقاء علاقة الإخاء والمودة مهمة على علاقات التبادل "فلا بد من البقاء علاقة الإخاء والمودة مهيمنة على عقود البيع والشراء، وهو محل النظر هنا، فكل معاملة فيها خدش لهذه العلاقة اكل مال الفرد الآخر بغير حق، أو ظلمه باستغلال، يتنافى مع العدل الذي بنيت عليه علاقة الاخوة في المجتمع الاسلامي[2]. ويتنافى مع قيمة الانسانية التي تحدثنا عنها سابقاً، فيقول الامام (ع) ﴿ ***من ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده*** ﴾[3]. لقد أكد نهج الإمام (ع) على فكرة الرعية في الحقوق بين ابناء المجتمع على حد سواء.

هـ-إيفاء الكيل والميزان بالقسط:

من العدل الذي اوجبه الله تعالى: إيفاء الكيل والميزان بالقسط ومن الظلم التطفيف فالتطفيف حرام لأنه خيانة وسوء معاملة قال تعالى : ﴿... **وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ** ﴾ **[الانعام: 152].**

---

[1] - -محسن باقر الموسوي – مرجع سابق- ص 179 – 180.

[2] - محمود عبد الكريم ارشيد – مرجع سابق- ص 133.

[3] - صبحي الصالح- مرجع سابق – ص 428.

فإن البخس والتطفيف ينسف الضوابط الاسلامية من جذورها، لذا منعهما الاسلام، لتبقى علاقة الإخاء هي المهيمنة في السوق بيعاً وشراء[1]. ومن العدل والامور الهامة عدم اجبار الناس على البيع بسعر معين اذا سارت السوق سيراً طبقياً بآلياتها فلا احتكار ولا تلاعب بالأسعار. وهذا ما فعله الامام (ع) في قوله لمالك الأشتر ﴿... ***وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين العدل واسعار لا تجحف الفريقين البائع والمبتاع*** ....﴾[2]

يمكن القول ان الإمام (ع) قصب السبق في فكرة السعر العادل وابانتها على الأقل من الناحية النظرية والتطبيقية عملياً، حيث تستند هذه الفكرة الى تحديد سعر السلعة ينبغي ان يتم في ظروف العرض والطلب السائدة في السوق دون اجحاف البائع والمشتري. اذا من الاجحاف تحديد السعر الغير المناسب وذلك كما (الاشتراكية). ومن الاجحاف ايضاً رفع سعر السلعة بدون مبرر من طرف البائع كما (الرأسمالية). ومنعاً للإجحاف جاءت الشريعة الاسلامية بجواز التسعير عند الضرورة[3].

عن الإمام (ع):﴿ ***انا اقوم عليهم انما السعر الى الله يرفعه اذا شاء ويخفف اذا شاء***﴾[4]. اي ان الحاكم الشرعي لا يتدخل في فرض الأسعار والتحكم في الاسواق مباشرة انما الأسعار تخضع لقانون العرض والطلب وطبيعة الحياة الاقتصادية والظروف الاج التي يعيشها الناس قائمة على موازين انسانية ومعايير اخلاقية من التسامح والعدل والتوازن.

---

[1] - محمد عبد الكريم ارشيد- مرجع سابق- ص 137.
[2]- محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص 81.
[3] - علي زعيتر – مرجع سابق- ص 117- 118.
[4]- محمد باقر الموسوي – مرجع سابق – ص 63.

2-تنظيم السوق لضبط عناصر التداول اسلامياً:

إن عناصر التداول في الاقتصاد الرأسمالي هي الربا والاحتكار وتطفيف الكيل والميزان والتلاعب بالأسعار. اما عند الاشتراكية التي تحدد البائع من اي ربح لصالح المؤسسات العامة وتعمل على ربط سعر السلعة بالعمل وزيادة الكتلة النقدية فيا لتداول ان هذه العناصر في الاقتصاد الاسلامي ممنوعة شرعاً فآليات السوق في الاقتصاد الرأسمالي هي الأسعار (العرض والطلب) اما في الاسلام هناك الى جانب الأسعار هناك آلية القيم الدينية والاخلاقية فتوزيع الموارد عبر التداول خاضع لضابطتين القيم الاخلاقية والأسعار، فالانسجام بين مصالح الفرد والمجتمع غير موجودة في الاقتصاد الوضعي. فإن وجود الحوافز الزكية أمر في غاية الاهمية في الاق الاسلامي. فإن الاعتداء على الأسعار فيها اعتداء على البنية الاقتصادية وهي ممنوعة. يقول الإمام (ع): ﴿ ***واعلم ان في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبياً. واحتكاراً للمنافع، وتحكم في البياعات وذلك بان مضره للعامة وعيب على الولاة*** ﴾[1].

هنا منهجية اقتصادية واجتماعية للإمام (ع)، حيث طبقها على ولاته حيث كان الإمام (ع) يفعل دور الرقابة والتفتيش على الولاة، ومتولي الاسواق، فإن مسؤوليته لا تقتصر على الرقابة وضبط الوضع، وانا حفظ الاحوال الموجودة في السوق، فتنظيم السوق عند الامام (ع) حيث هو اداء للتخصيص الأمثل للموارد وفقاً للمعايير الخلقية[2].

---

[1] - محمد مهدي شمس الدين- مرجع سابق – 147.

[2] - رنا حرب- الفكر الاقتصادي عن الامام علي (ع) – (قراءة تحليلية في عهد الاشتر)- مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية- 2016م – ص 103.

أ- السعر العادل عن الإمام علي (ع):

أن المكاييل والموازين التي يعبر عنها من خلال النسب الكمية في عمليات التبادل التجاري، لا بد من سلامتها من الغش أياً كان نوعه، والذي قد يكون للسلع الموزونة نفسها لهذا جاءت تعليمات الامام (ع) لمعادلة واضحة في هذا الشأن ومنع الظلم في الموازين، ما ذاك إلا ادراكاً منه للأخطار الاقتصادية السيئة لهذا العمل إذ يترتب عليه عدم ثقة الافراد في هذه الادوات وعرقلة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي حيث يقول (ع):﴿ ***ليكن البيع سمحاً*** ... ﴾ فلا يجوز تبعاً للمعايير القيمية الاسلامية الحاق الضر بالمنتج والمستهلك [1].

كما أن مفهوم السعر العادل عند الامام يتجدد من خلال القاعدة الشرعية "لا ضرر ولا اضرار"، فإن الإضرار بالمنتج عندما يمتنع المشتري عن الشراء بقصد الحد من سعر السلعة وعندما يتجه البائع خشية من كسادها بيعها بأرخص الأسعار، هذا ضرر بحق البائع، الامر الذي يؤدي الى التوقف عن الانتاج، وتقل حركة السوق التجارية[2].

ولا يمكن من خلال مطالعة العهد ان نستنتج بأن الدولة الاسلامية تتدخل مباشرة أو غير مباشرة في النشاط الاقتصادي ولكن في العهد اشارة الى عوامل تدخل الدولة.

ب-حرمة الاحتكار عند الإمام علي (ع)

يقول الإمام (ع): ﴿ ***فامنع من الاحتكار*** ....﴾ الامام يدعو الى عدم الاحتكار، ويفهم هذا من كلامه انه سبب غلاء الأسعار، وعدم تحقيق السعر العادل كما انه يشكل خطراً على الشعب وعلى السوق لذا على الحكومة ان تمنع الاحتكار كما كان الإمام (ع) بعاقب

[1] - حسن حسني- رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات في الاسلام – دار عالم الثقافة للنشر – الاردن – 1985م- ص 145.
[2] - صحيح البخاري – كتاب البيوع (باب السهولة في البيع والشراء)، دار الريان الاسلامي – العراق – 1407 هـ - ص 27.

المحتكرين بقوله: ﴿ ***فامنع من الاحتكار.... فمن فارق حركه بعد نهيك اياه منكل به وعاقب من غير اسراف...***﴾ اي على الحكم في الدولة المعاقبة بقسوة.

أما كيف الحلال الذي لا فيه استغلال أو احتكار فيقول: ﴿ ***من مات من كسب الحلال مات والله راضٍ عنه***﴾. فقد ذكر الإمام "**احتكار المنافع**" واحتكار المنافع يعين الاحتكار بجميع انواعه سواء كان احتكاراً للمواد أو الخدمات هنا كان كلام الإمام مطلقاً بكل المواد المحتكرة التي تدخل في حياة الناس، وهذا يتناسب في عدم حصر الاحتكار في موارد معينة حيث ذهب الى حرمة الاحتكار في كل السلع التي تتوقف عليها حياة الناس، سواء كانت مواد صناعية زراعية او غيرها[1]. وقوله تعالى :﴿ **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ **[سورة الأحقاف : 85]**

يقول الإمام (ع) ان الاحتكار اذا حدث يشكل خطراً على الشعب واستقراره، ويشكل عيباً على الحكومة المسؤولة عن رضاء شعبها وتوفير سبل العيش لجميع الافراد، فعندما يقوم التجار بالتحكم بالسوق، وزيادة الأسعار عندها تزيد نسبة الفقراء في المجتمع لذا على الحكومة ان تبادر بمنع الاحتكار والمعاقبة عليه[2]. وقد اكد الإمام بالإعلان عن منع الاحتكار، والتوصل الى السعر العادل للبائع والمستهلك، لأنه يؤدي الى قت روح المنافسة الشرعية بين الافراد والدولة التي هي السبيل في اتقان العمل وتحسين مستوى الانتاج، كما ان الاحتكار قد يدفع القائم الى تبديد جزء من المواد خوفاً من انخفاض الأسعار في السوق العالمية، كما ان الاحتكار

[1] - رنا حرب – مرجع سابق- ص 101.
[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق- ص 148.

يكون سبب افي انتشار الحقد وتفكك المجتمع، ويترتب علهي العديد من الامراض الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والكساد والرشوة والمحسوبية والسرقة والفشل[1].

3-الفروق بين النظم الوضعية والاسلام للاحتكار

يعتبر النظام الرأسمالي الفرد هو الخلية الأساسية التي تكمن داخله قوة النظام وضعفه، فللفرد ان ينتج ما يريد من السلع التي تأتيه بالبرح الذي هو الدافع الاول للناشط الاقتصادي ما دام هناك طلب فعال عليها مدعوم بقوة الدفع، ونتيجة للتخصص في الصناعات والاستيراد ورسائله، فقد ظهرت في الغرب عامة الاحتكارات وامدت نفوذها لتسيطر على العالم كله وتوجه سياساتها العامة، بل والخاصة في بعض الدول.

أما في النظام الاشتراكي فكرة تأميم وسائل الانتاج للطبقة الحاكمة واحتكارها للمحتوى الحقيقي للملكية والمؤسسات العامة الذي يتمثل في سيطرتها المطلقة على مقدرات البلاد وثرواتها. وهكذا تحصل هذه الطبقة على نفس الفرص التي كانت الرأسمالية الاحتكاريون يتمتعون بها، وتحتكر لنفسها حق تمثيل المجتمع اللاطبقي والتصرف بممتلكاتها، فالملكية بجوهرها الواقعي ليست الا سلطة على الثروة القدرة على التمتع بها بمختل الاساليب[2].

تتمثل الاحتكارات في الغرب في التقدم الصناعي، والإنتاج الكثيف الذي تتمتع به تلك الصناعات بالإضافة الى السبق في الجودة، كما تتميز تلك الدول برؤوس الاموال الضخمة التي تتمتع فيها البنوك التجارية عبر اندماجها، وكل ذلك بما فيه تغاضي الدول عن تلك الشركات

[1] - عبد السلام الياس - تقرير سبأ –– الاحتكار بين نظرة الشرع وآثاره السلبية على المجتمعات.www.al-tgheer.com

[2] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق- ص 237.

وتشجيعها في تضافر جهودها وتنظيم انتاجها اهدافها. ولو أضر بمصالح المستهلكين من شعوب العامل الكادح[1].

اما في الاسلام حرم الاحتكار كما رأينا في نهج الامام (ع) بالإضافة الى تحذيره من الجشع والطمع والاستغلال في اكتساب المال، في الوقت نفسه احترم الملكية الخاصة المضبوطة بضوابط القيم الدينية والشريعة الاسلامية بعكس الاشتراكية التي جردت الفرد من ادنى مستويات الملكية او الرأسمالية التي اباحت حرية الملكية الال محدودة والغير مضبوطة.

والنظام الاقتصادي في الاسلام يدعو للتملك بالطرق المشروعة، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ **[سورة الزلزلة : 7]** ويحث على جمع الاموال بالحلال واجتناب الحرام بعيدة عن الاحتكار الذي منعه الاسلام كما انه ظهر للدولة ان طائفة من المجتمع تحتكر فلها الحق في كسر هذا الاحتكار والاستبداد لتحقيق التوان في السوق سواء في سوق السلع او الخدمات هكذا ان الاسلام لا يلتقي مع الاشتراكية التي تسحق الفرد وتسلبه حقوقه ولا تلتقي مع الرأسمالية التي تبيح كل الطرق للربح[(2)].

4 – اثر ضبط عناصر التداول في السوق "تحديد الارباح" من وجهة نظر الإمام علي(ع).

إن الدولة لا تتدخل في السوق كما النظم الاشتراكية ما دامت تعمل السوق في آلياتها المعتبرة اسلامياً بغالبيتها (القيم الاسلامية، آلية الأسعار (العرض والطلب). اذ لا بد من ترسيخ

[1] - إيهاب عز الدين – الإستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية في العالم – مجلة الاقتصاد الاسلامي – عدد 231- 2002م – ص 21.

[2]- عبد السميع المصري – مقومات الاقتصاد الاسلامي – مكتبة وهبة- القاهرة – 1975 م- ص 92-91

ضابط آخر في شأن الربح وهو : عدم السماع الا بالربح المشروع"[1]. لأن الربح الغير مشروع يهز البنية الاقتصادية للأمة، ولكن لا بد من بيان الربح المطلوب نتيجة التداول للسلع في السوق وعلى اثره جاء اهتمام الإمام (ع) فقد شجع الافراد على التجارة فقال: ﴿ ***تعرضوا للتجارة فإن فيها غنى لكم عما في أيدي الناس***﴾[2]. اذ كان يدفع بالمسلمين من غير العرب الى التجارة لأنهم يمتلكون خصوصية العيش في بلدان مختلفة وقال أيضاً في كتابه لواليه على مصر مالك الاشتر: ﴿ ***وتفقد امورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك. واعلم ان في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع وتحكماً للبياعات، وذلك باب مضره للعامة***﴾[3].

وهنا مقولة اقتصادية في غاية الاهمية للإمام (ع) فيغير بان التجار ينشأ عنهم الخطر في الحصول على الارباح العالية وفي سبيل ذلك يعمدون الى الاحتكار والتحكم في السوق، والأرباح العالية تشكل خطراً على الشعب واستقراره اما التحكم بالبياعات هو التحكم بالأسعار، ويحدث نتيجة لاتحادات بين التجار وتكتلات تجارية وصنعية تتحكم في السوق وتفرض اسعاراً عالية، وقد أقر الامام (ع) بالإعلان عن المنع من رفع الأسعار. والتوصل الى التوازن لان التحكم بالسعر من الوجوه الغير مشروعة وتتعارض مع ضوابط القيم الاسلامية[4].

اذ كان الإمام (ع) بنفسه يراقب الأسعار وكان يتبع قاعدة ***(لا ضرر ولا اضرار)***، لا ضرر بالمشتري حيث لا يجوز رفع ثمن السلعة عن الوضع الطبيعي ولا اضرار بالمنتج حيث ان

---

[1] - وهبة الزحيلي – تجديد الفقه الاسلامي- حوارات لقرن جديد- دار الفكر للنشر – بيروت -1989م - ص 240.

[2] - الكليني – الكافي – دار الكتب الاسلامية – قم – جزء 5- ص 149.

[3] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق- ص 147 .

[4] - – محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق- ص 148.

المشتري يجب ان يكون سمحاً اذا اشترى واذا اقتضى[1]. الإمام (ع) هنا يخالف الرأسمالية في ترك آلية السوق تتحكم بالبائع والمشتري دون رحمة، حيث الكثير من الحاجات الاساسية للناس لا يمكنهم الحصول عليها، ويخالف ايضاً الاشتراكية في رأي الامام بأن تحديد السعر من قبل الدولة من شأنه ان يؤدي الى التدخل في الملكية الخامة للأفراد التي جعلت وسيلة من وسائل الاسلام في تحقيق التنمية، حيث ان التنمية وعمارة الارض ليست عملية فنية لدى القطاع الخاص او العام بل لا بد من تعبئة المواطنين حتى تكون مطلباً ملحاً بكل فرد. واذا كانت مشكلة التأخر الاقتصادي هي من اولى المشكلات التي تواجه الشعوب العربية فلا بد من تعبئة كل الطاقات والقوى لإعمار الارض، واشعار القطاع الخاص بأهمية دوره، وان الملكية المتاحة تجعل الافراد يعملون بجهد والانتاج، تحقيق المنافسة العادلة بواسطة الثمن العادل الذي يؤكد عليه الامام (ع) في السوق، فهذا مطلب مهم في الحياة الاقتصادية اذ توزع الانشطة بين افراد المجتمع ومؤسساتها وتنتج مزيداً من الفرص التي تعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفير سبل العيش الكريم (جميع الفئات)[2]، لذا يجب اتباع آلية السوق الإسلامية (القيم والأسعار) فهما محددان جيدان للأرباح، فالتاجر الصدوق تمنعه قيمه الدينية واخلاقه عن المغالاة في الأسعار والزيادة الكبيرة في الربح. وكذا آلية الأسعار فلو ان التاجر لم تردعه القيم والاخلاق فيرفع من هامش الربح كثيراً، ولنفرض في سلعة ضرورية فإن الناس سيفتشون عن التاجر الأرخص لذلك تكسد بضاعته ويخرج بالتدريج من السوق.

[1] - صحيح البخاري – مرجع سابق – ص 27

[2] - رنا حرب –مرجع سابق- ص 102

إستنتاج:

ان تسعير السلع والخدمات هو لب النظرية الاقتصادية في عملية التداول، لذلك تجد ان البحوث الاقتصادية اول ما تبدأ في تعريف السعر وتفاوته مع القيمة حتى يمكن القول ان اساس الاختلاف بين المذاهب الاقتصادية ينشأ من الاخلاق حول التسعير والقيمة.

ويمكن القول ان الرؤية الاسلامية تتلاقى مع الرؤية الليبرالية من حيث ترك حرية السوق ويكمن ضمن حدود "البيع السمح" وعدم الاجحاف وقد رأينا هذا من خلال الامام (ع)، ولكن هناك فارق جوهري لان الرأسمالية تدل على هيمنة رأس المال على ما سواه من عناصر الانتاج، وبالتالي عوض ان يكون البيع السمح القيم الخلقية هو المعيار تكون القيمة المادية والربح الخالص بغض النظر عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، كما ان الإسلام لم يضع القيمة التبادلية للأشياء على حساب القيمة الاستعمالية لها كما فعلت الليبرالية، وذلك عندما طرح موضوع القيم الدينية والاسراف والتبذير ورقابة الخالق لم تكن تلك المفاهيم للترف الفكرية او العملي بل كانت معايير اداء المطلوب منها ان تحدد وتنظم سلوك الوحدات الاقتصادية لكي لا يكون هناك خلل في المثلث (دولة – مستهلك– منتج) وبالتالي ليحقق السعر العادل في التداول[1].

ويختلف الاسلام مع الاشتراكية في تحليل عملية التبادل القائل ان العمل هو جوهر القيمة التبادلية[2]. فيدحض الشهيد الصدر هذا المبدأ الماركسي ويقول بأهمية المنفعة الاستعمالية الى جانب القيمة التبادلية ويؤكد على الترابط بين المنفعة القيمة ويقول بان الرغبة هي مقياس القيمة ومصدرها العام[3].

---

[1] - علي زعيتر، مرجع سابق- ص 119.

[2] - كارل ماركس- مرجع سابق – ج1- ص 44.

[3] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق- ص 206.

كما ان الاساس الجوهري في اخلاقيات التبادل في السوق بين المنظور الوضعي والمنظور الاسلامي، هي ان المحرك الاساسي لعملية التبادل في السوق في النظام الوضعي تقوم على قيم ثلاثة (المصلحة الذاتية، اللذة والمنفعة) فيصبح السوق السائد هو سوق المنافسة والاحتكار وما لها من آثار سلبية على المستهلك والمنتج، اما في المنظور الاسلامي يعتبر السوق مكاناً للتداول وأيضاً مكاناً للممارسة القيم ومنظومتها الاخلاقية ويسير على قاعدة "ان المبادلة حتى تستقيم فيها اخلاق الاسلام، فلا بد ان يكون البيع اعطاء المثمن وأخذ الثمن"[1].

الخلاصة

إن المنتجين في ظل الاقتصاد الوضعي لا يعرفون حلالاً من حرام، الهم الوحيد هو المنفعة الخاصة، وما يجلب عليهم الإنتاج من مكاسب وفوائد مادية لا يهمهم ما ينتجون أهو نافع أم ضار؟ ترضى عنه القيم والأخلاق، أم تنكره وتسخط عليه؟

وهكذا رأينا أن الإمام علي (ع) يحرص على الإنتاج، وتنميته كماً ونوعاً ولا يرضى بتعطيل الطاقات المادية ولا البشرية بل يجندها جميعاً للإنتاج الذي يتميز بالإتقان الذي يحبه الله وفق الشريعة الإسلامية والمقيد بحدود القيم الأخلاقية، فالإنتاج عند الإمام علي (ع) ليس نشاطاً متحللاً من أي رقابة أخلاقية، والهدف منه ليس مجرد مضاعفة الثروة والسيطرة على الطبيعة بل تحقيق مستوى رائق من المعيشة لكل فرد في المجتمع، فالإنتاج برأي الإمام (ع) أهم مقومات تعمير الأرض.

كما نرى إن التداول عند الإمام علي (ع) ليس سائباً، بل يجري على نسق مميز كما عند الرأسماليين الذين تركوا للسوق حرية مطلقة لا سلطان للأحد فيها إلا للمقدرة والمهارة الاقتصادية،

[1] - الراغب الاصفهاني – المفردات في غريب القرآن- دار المعرفة- بيروت – ص 33 لا يوجد تاريخ نشر.

التي لا تكاد تدخل القيم والأخلاق في اعتبارها، أو الوعي في حسابها، هذا هو موقف الاتجاه الليبرالي التقليدي، الذي قامت عليه الرأسمالية الغربية.

كما أن الإمام (ع) لم يكن يرتضي موقف الاشتراكية الماركسية من السوق أو من التداول، فيتحكم فيها تحكماً مركزياً، ويلغي تداول الأفراد، وتصبح الدول الرأسمالي الأكبر، المتسلط على الأرزاق والأعناق. إنما اتبع الإمام مبدأ "الحرية المنضبطة" الحرية المقيدة بضوابط الدين والأخلاق، وبهذا نرى أن ما يميز نظام "التداول" عند الإمام علي (ع)، حمله من المبادئ والقيم الأخلاقية والدينية والإنسانية تعتبر ركائز أساسية لبناء سوق إسلامية نظيفة، ملتزمة بالمثل العليا، والوقوف عند حدود الله، تحل ما أحله وتحرم ما حرمه.

الفصل الثالث

الضوابط القيمية للاستهلاك والتوزيع عند الإمام علي (ع)

تمهيد:

في هذا الفصل يتم الحديث عن الشطر الثاني من عناصر النشاط الاقتصادي وهي ضوابط الاستهلاك والتوزيع، من خلال مرورهما بدائرة القيم والأخلاق الاسلامية التي تعطي الاستهلاك طريقة رشيدة تعبر عن سمو الشريعة الاسلامية من خلال منهج الأمام علي (ع) الاقتصادي، وإذ بعد الانتاج والتداول لا بد من استهلاك السلع والخدمات التي قام الإنسان بإنتاجها وبيعها في السوق ففي القسم الأول يتم الحديث عن الاستهلاك ومن خلال نتعرف على الانفاق المشروع وضوابط الانفاق للتتبلور صور الانفاق الذي يقبله الاسلام في نطاقه الاقتصادي، وفي القسم الثاني يتم الحديث عن التوزيع في مجموعة من العناصر، نبدأ بالحديث عن المعايير التي عرفها الاسلام للتوزيع، والأهداف التي يمكن أن يحققها التوزيع من وجهة نظر مقارنة بين الرؤية الاسلامية والرأسمالية والاشتراكية.

أولاً: الضوابط القيمية للإستهلاك عند الإمام الإمام علي(ع).

- الاستهلاك في النظام الرأسمالي.
- الاستهلاك في النظام الاشتراكي.
- الاستهلاك في النظام الأسلامي.
- دور القيم الا سلامية في الاستهلاك عند الإمام علي (ع).
- استنتاج

ثانياً: الضوابط القيمية للتوزيع عند الإمام علي(ع).

- التوزيع في النظام الرأسمالي.
- التوزيع في النظام الاشتراكي.
- التوزيع في النظام الاسلامي.
- دور القيم الاسلامية في التوزيع عند الامام علي(ع).
- استنتاج

ثالثاً: خلاصة.

أولاً: الضوابط القيمية للاستهلاك عند الإمام علي(ع).

تمهيد:

في هذا القسم يتم الحديث عن العنصر الثالث من عناصر النشاط الاقتصادي ونظره الاقتصاد الوضعي الموضوعية للاستهلاك ومن ثم ننتقل إلى نظره الاقتصاد الاسلامي للاستهلاك وضوابطه القيمة من خلال ربطها بالقيم الدينية التي تعطي الاستهلاك طريقة رشيدة، تعبر عن الشريعة الاسلامية فهو مرحلة متقدمة من النشاط الاقتصادي، حيث نلقي نظرة ، على الانفاق المشروع وضوابطه لتتبلور صور الاستهلاك وحدوده في الاسلام.

يقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة البقرة/ الآية 219] .

لا شك أن الهدف النهائي لأي نظام اقتصادي، هو اشباع أكبر قدر يمكن من حاجات الافراد من السلع والخدمات، أي رفع مستوى معيشتهم ومستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وعلى هذا الاساس يمكن القول إن الاستهلاك هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

أولاً الاستهلاك في النظام الرأسمالي:

لعل ما قدمه الاقتصادي آدم سميث نموذجاً واضحاً على الصيغة الاقتصادية البحتة التي تناولت الاستهلاك، فالاستهلاك من وجهة نظره، هو الهدف والغاية الوحيدة لكل إنتاج، والاستهلاك بوجه عام يمثل وزناً كبيراً في اجمالي ميزانية الأسرة وفي اجمالي الانفاق الحكومي كما أن للاستهلاك تأثيراً على كافة المتغيرات الاقتصادية والانتاج، الدخل، الادخار، الاستثمار ومستوى الاسعار وغيرها. لذا فإن غرض الانتاج كله للاستهلاك. هذا ما ذهب اليه سميث من

خلال نظريته عندما قال: ان مصلحة المنتج يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار إذا كانت في مصلحة المستهلك فيما يرى أن هذه المصلحة تقود الفرد وهو يعمل لنفسه إلى خدمة المصالح الجماعية" فالإنسان له مطلق الحرية في أن يعمل ويستغل رأس ماله كيفما شاء، في ظل الحرية الاقتصادية إنتاجاً واستهلاكاً " شرط عدم الخروج عن القوانين بمعنى أن سميث يدعو إلى المنافسة الحرة، إن هذا النظام يتفق مع مبدأ إنجاح المصالح الخاصة مع المصالح العامة على أثر يمكن أن تتحقق عملية التوازن بين الشروط الذاتية التي تضم تعظيم المستهلك لمنافعه والمنتج لربحه، وما أن طابع الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال الحرية التامة، فليس هنا من ضامن أو رادع لاستقرار أسعار السلع والخدمات[1] يظهر أنه ادرك أهمية بعض الأبعاد الغير اقتصادية في تحليل الفائدة، خاصة فيما يتعلق برؤيته للقيمة، ففرق بين قيمة الاستهلاك" «قيمة سلعة في نظر شخص مع ين» وقيمة المبادلة «ان السلعة التي تتمتع بقيمة كبيرة في الاستهلاك قد لا تتمتع إلا بقيمة زهيدة في المبادلة» فهو يرى أن العمل هو المقياس الصحيح للثمن الحقيقي أو تأكيده على عنصر العمل إشارة واضحة للإبعاد الغير اقتصادية في ظاهرة الاستهلاك واعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية عند تحليل ظاهرة الاستهلاك[2].

لقد بدأ الاتجاه نحو الاعتداد بالعوامل الاجتماعية في تحليل ظاهرة الاستهلاك مع " انجل أرنست" فقد كان أنجل أول من نبه إلى تأثير العوامل الاجتماعية على الاستهلاك، وأثر الدخل على الاستهلاك وبعبارة أخرى أن حجم الأسرة تتغير مع فترة زمنية أسرع همن تغير الدخل، حيث وضعت عدة مقاييس استهلاكية لدقة قياس هذا الدخل أو هذا ما أشار إليه " تور تشاين

[1]- أحمد ابراهيم منصور- مرجع سابق – ص 200.
[2]- توم جي بالمر – مرجع سابق . ص 180.

فيبلن" من خلال نظريته " الطبقة المترفة" وهذه الطبقة المترفة يعبر عن الثراء، بغض النظر عن حاجة المستهلك[1].

من هنا بدأ الباحثون يأخذون أبعاداً أخرى في معالجتهم لموضوع الاستهلاك تختلف عن الجوانب الاقتصادية هناك دراسات عديدة أصبحت تؤكد على أبعاد اجتماعية ونفسية في زيادة إنتشار ثقافة الاستهلاك بين الافراد، والعوامل النفسية أيضاً تلعب دوراً مهماً في تحديد الانماط الاستهلاكية، والعوامل المهنية باعتبارها أحد العوامل التي تؤثر في انتشار ثقافة الاستهلاك.

وهذا ما أكدته نظرية "كينز" عن الاستهلاك حيث ترى أن كل العوامل لها تأثيرها على أنماط الاستهلاك ومن بينها عوامل موضوعية وعوامل الشخصية تجده يشير إلى: العوامل الموضوعية مثل عادات الانفاق الاستهلاكي، وهيكل توزيع الدخل القومي أو مستويات الاسعار، غير أن كينز اشار إلى أهمية أثر الدخل على الاستهلاك حيث اعتبره المحدد الاساسي للاستهلاك في الفترة القصيرة وأن الجماعات الفقيرة التي تخصص الجزء الأكبر من دخلها للاستهلاك وهذا ما يعني ارتفاع ميل الاستهلاك لدى الجماعات الفقيرة عنه لدى الجماعات الغنية[2].

ثانياً: الاستهلاك في النظام الاشتراكي الماركسي:

إن الانتاج والاستهلاك تجمع بينهما في وصف ماركس علاقة جدلية، ويمكن أن يقال كل منهما ينتج الآخر أو الانتاج ينتج الاستهلاك بطرق ثلاثة: اعداد الشيء للاستهلاك أو بخلق الحاجة للاستهلاك لرد المستهلك " فالإنتاج وفقاً لذلك – لا ينتج موضوعاً للذات فحسب، بل ينتج ذاتاً للموضوع كذلك". والاستهلاك يحدد بدوره الاشباع في مجالين : أنه يكمل دائرة الانتاج، كما يقدم الآلية اللازمة لإنتاج جديد في تنظيم حاجات المستهلكين، فالإنتاج عند ماركس هو "

---

[1]- أولريش شيفر – مرجع سابق – ص 21.

[2]- رفيق المصري – مرجع سابق – ص 26.

نقطة الانطلاق إلى التحقق أو هو العنصر المهيمن في العملية. ذلك أن الاستهلاك عامل داخلي في النشاط الانتاجي وأنه يخضع للفعل الذي تنمو فيه العملية برمتها آخر الآخر[1].

لقد ركز ماركس في تحليله للاستهلاك على الاستهلاك الضروري باعتباره شرطاً أساسياً للمحافظة على مستوى الانتاج القائم وهو استهلاك يتألف من نمطين : الأول شخصي يحافظ على بقاء المنتجين واستمرارهم في العمل[2]. والثاني استهلاك انتاجي يحافظ على وسائل الانتاج من صيانتها وتجريدها، كما تتحول العلاقة بين قيم الانتاج وقيم الاستهلاك بنمط تقسيم العمل الاجتماعي، ومستوى نمط تقسيم العمل الاجتماعي، ومستوى تطوره، ففي المجتمعات البسيطة كان هناك وحدة اتصال بين قيمة الانتاج والاستهلاك في اطار قيم جماعية غالباً بسبب جماعية الانتاج والاستهلاك، لقد قدم ماركس رؤيته لظاهرة الاستهلاكية من نفس منظور التفسير المادي للتاريخ حيث جمع ماركس في تصوره لتطور المجتمع بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي أو من هو من البساطة إلى التعقيد أو من هنا جاءت تفسيراته لتطور الحياة الانسانية تعبر عن تنظره في كون المادة (الملكية) اساس النظام الانساني والسبب في تطوره لقد كانت النظريات الماركسية عن الاستهلاك بوصفه ظاهرة اقتصادية حسب قول أحد الباحثين : لقد أظهر ماركس الاستهلاك بوصفه جزء من الثقافة الرأسمالية " أو وجه آخر لعملية الانتاج الرأسمالية المبني على تدعيم قيمة الاستهلاك بغرض الحصول على أكبر قدر من الربح الممكن فتعاظم الاستهلاك يعني تعاظم الارباح [3]. وفي تفسيره لأزمة قصور الاستهلاك ذهب ماركس إلى أن الاستهلاك يحدث نتيجة لاستحواز ارباب العمل على نصيب متزايد من الدخل القومي وما يؤدي اليه هذا من نمو في الناتج من السلع بشكل مستمر وبمعدل متزايد مما يجعل المجتمع يتعرض

---

[1]- روبرت هولب- نظرية التلقي – ترجمة راشد البرادي – دار المكتبة الاكاديمية – 2000 م – مصر - ص 118 - 187

[2]- ارنست جاندل – النظرية الاقتصادية الماركسية – ترجمة جورج طرابيشي – دار الحقيقة للنشر – ج2 – بيروت – 1973 م- ص 104

[3]- روبرت هولب- مرجع سابق - 204

للاهتزاز الاجتماعي الذي يقلب كيان المجتمع فكيف له ان يستهلك هذا الناتج وليس لدى غالبية العمال الأجراء القدرة على شراء متطلبات الحياة بسبب عدم العدالة في توزيع الدخل [1] للعمال حتى نستطيع أن نزيد من الاستهلاك لا تحدث أزمة افراط في الانتاج لذلك يرى ماركس أن الاهتمام للاستهلاك لا يقل أهمية عن الاهتمام بالإنتاج، أنهما متكاملان، فالإنتاج يمثل أهميته الاساسية في خلق السلع اللازمة للاستهلاك في حين أن الاستهلاك تكون مهمته خلق الحاجات وفي ضوء ذلك انتقد ماركس النظرية التقليدية التي استبعدت الاستهلاك كمتغير اقتصادي بافتراض وجود تطابق بين الاشباع والاستهلاك ويرى أن عملية توزيع الناتج يخضع لظروف وأوضاع اجتماعية تؤدي إلى نقص الاستهلاك في الوقت التي تؤدي فيه الأوضاع الاقتصادية إلى تضخيم الانتاج.

إن الاستهلاك كمتغير اقتصادي قد أخذ مكانه هامة في التحليل الماركسي للنظام الرأسمالي ففائض القيمة ومحاولة زيادته يؤدي إلى نقص الاستهلاك وحدوث افراط في الانتاج مما يجعل العمل على الاستهلاك منخفضاً والاستهلاك ليس كافياً لمواجهة الانتاج المتزايد، بل أنه يتناقص بمعدلات سريعة وذلك كنتيجة للآثار المترتبة على زيادة التراكم الرأسمالي من فائض القيمة وهو ذلك سبباً لحدوث الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى انهياره في النهاية[2].

ثالثاً: الاستهلاك في الإسلام

الاقتصاد الإسلامي يرتكز في دوره ونشاطاته إنتاجاً وتوزيعاً، وتبادلاً واستهلاكاً، على قواعد الشريعة الإسلامية المنبثقة من صلب القيم الدينية الإسلامية، شأنه شأن أي نشاط إنساني

[1]- روبرت هولب – مرجع سابق - ص 220.
[2]- نفس المصدر – ص 224.

آخر، لذلك فإن قواعد القيم الإسلامية هي التي تحكم السلوك الاستهلاكي للفرد والمجتمع، بما فيه نشاطه الاقتصادي[1].

وحيث أن قواعد أي نظام تؤثر في سلوك أفراده مباشرة، لذلك فإن سلوك المستهلك المسلم، بما جعل الله تعالى له من ولاية على عنصر المال (الدخل) الذي يحصل عليه، حيث جعله مستخلفاً فيه ليـــــقوم على إدارتـــه بمقيـــاس ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّستَخلَفِينَ فِيهِ﴾ [سورة الحديد/ الآية 7]. ينصب على الانتفاع به بما هو رزق الله له، بما يكفيه، ويسد حاجته وحاجة من يعولهم، من دون إسراف ولا تقتير على قاعدة ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان/ الآية 67]. بما يعني أن مبدأ الرشد الاقتصادي في نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، يقوم على قاعدة الاعتدال في الإنفاق، وإن لم تتحقق للمستهلك أقصى منفعة من إنفاقه على السلع حيث الأمل أن يتمتع الإنسان بملذات الحياة من السلع والخدمات: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [سورة الأعراف/ الآية 32]. بموجب ضوابط الإسلام، لا بموجب نوازع رغبته الفردية الجامحة فحسب حيث تنتفي نزعة الأنانية الفردية في نشاط الاستهلاك، باعتبار أن المجتمع الإسلامي كيان إنساني متكافل، وتأمين حاجة الفقير منهم على قاعدة العدالة الاجتماعية، من خلال الإنفاق من دخله على الفقراء لذلك تظل المحددات العقدية، والضوابط الأخلاقية من العوامل الحاسمة المؤثرة في سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى العوامل الاقتصادية الصرفة. لذلك فإن الاستهلاك في الإسلام يحكمه قاعدة التوسط والاعتدال في الإنفاق، ويأتي توجيه السلوك الإنفاقي مؤكداً وسطية الاستهلاك، والإشباع بأبعادها العقدية،

[1]- محمد عمر شابرا – مرجع سابق – ص 11.

وليس مجرد مبدأ تعظيم المنفعة الفردية للمستهلك، والإشباع عند حد الكفاية من الاستهلاك، والامتناع عن الإسراف والتبذير في الإنفاق على قاعدة ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ **[سورة الأعراف، الآية: 31]**[1].

لما يتركه مثل هذا السلوك غير الرشيد من آثار سلبية في إفناء رأس المال واستنفاد الدخل، وتأكد المدخرات، كما حض الإسلام في الوقت نفسه على نبذ الشح والتقتير ﴿**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**﴾ **[سورة الإسراء/ الآية29]** بما له من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي بتجميد نشاط الاستثمار للمدخرات بالتقتير نتيجة ممارسة مسلك الشح ﴿**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**﴾ **[سورة الفرقان/ الآية 67]**.

رابعاً: دور القيم الإسلامية في الاستهلاك عند الإمام علي (ع)

تمهيد:

في العقيدة الإسلامية عند الإمام علي (ع)، مبادىء عامة للاستهلاك وأصول تبين لنا ما يجوز لنا والممنوع علينا استهلاكه، فالإسلام كما اهتم بالمنتج، أولى عناية فائقة بالمستهلك، ووضع له ضوابط ما أنتجه[2].

1- مفهوم الاستهلاك عند الإمام علي (ع)

ويهدف الاستهلاك إلى تحقيق غايات أخلاقية وإنسانية عند الإمام علي (ع).

---

[1] - عبد الستار إبراهيم الهيتي – الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي - مؤسسة الرواق للنشر – 2005م – ص304 وما بعدها.

[2] - عبد الستار الهيني – رسالة الاقتصاد للإمام النورسي – (مجلة الشرق الإسلامي) عدد 199 – بنك دجى الإسلامي – ص66.

يعد الاستهلاك في المنظور الإسلامي بمثابة استجابة لأمر الله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم تعبدون**﴾[سورة البقرة/ الآية172].

وهنا مقولة الإمام علي (ع) في منجه للاستهلاك الرشيد: ﴿***إنما نفسي أروضها بالتقوى لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر... ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى***﴾[1].

بعد أن أشار الإمام (ع) إلى البرنامج الإرشادي في تهيئة النفس البشرية وتوجيهها نحو الإيمان والعمل الجاد والصالح نجده يكمل برنامجه بأهمية الاستهلاك والإنفاق الرشيد الذي تدعو إليه معظم الدول اليوم بضرورة التقشف وترشيد الإنفاق العام والخاص، حيث كان الإمام (ع) يدعو واليه على مصر مالك الأشتر. بأن يكون القدوة في ترشيد الاستهلاك. وهذه الصور من أعظم التصورات التي تقود إلى التوازن والتنظيم والتنسيق، إذ أن الانتعاش الاقتصادي والرفاهية لا يمكن أن تتحقق بوجود السلطة التي تكتنز لنفسها ولا تتصل بالمجتمع. فيقول (ع):﴿ ***أأقنع نفسي بأن يقال هذا أمير المؤمنين، ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش***﴾[2].

أ – **مقاصد الاستهلاك:** يقصد من الاستهلاك عند الرأسمالي، إشباع الرغبات والشهوات. أما في الإسلام ضمان الاستمرارية في العمل والإنتاج لتكون المحصلة النهائية تأدية الإنسان للأهداف التعبدية، وهذا الهدف الذي فيه حفظ البدن من الهلاك هو نفسه ما قصده الإسلام بعمومه ألا وهو الحفاظ على النفس[3].

---

[1] - صبحي العالم – مرجع سابق – ص417.
[2] - عبد الستار الهيتي – مرجع سابق - ص 201.
[3] - محمد طاهر ابن عاشور – مقاصد الشريعة الإسلامية – دار الفجر – 1992م – ص221.

إن حماية البدن من أهم أهداف الاستهلاك، ولكن الإفراط في الاستهلاك كما الرأسمالية غير مقبول، فتحول أفراد المجتمع إلى أدوات استهلاك مما يؤدي إلى انهيار جذري للقيم والأخلاق. وهذا ما سنه الإمام في خلال خلافته حين وازى بين المصالح المادية والروحية وحسن ضبط الاستهلاك والنفقة وتوجيهها في المجتمع، وحماية الأبدان وتقويتها من أجل القيام بالواجبات الدينية والدنيوية، من أهم الأمور التي يدعو إليها الإمام (ع)، حيث لا يعاني الملتزم بالتوجيهات الشرعية بالفاقة والعوز وضعف البدن[1].

ب – أثر قيمة الزهد على الاستهلاك

إن الاقتصاد الإسلامي يحتم علينا الرجوع في كل جزيئة من جزيئاته إلى الثوابت والنصوص التي تمثل الأساس الفلسفي في تفسير كل الظاهر التي يلاقيها المسلم في مجرى حياته اليومية.

وبالرجوع إلى هذه النصوص إن الإسلام أمر أتباعه بالتمتع في هذه الدنيا بالطيبات الحلال – مع ضرورة المحافظة على خط الاعتدال والوسطية في هذا التمتع – ومع هذا فقد رغبهم بالزهد الواعي مع العلم أن المباحات لا زهد فيها ولا ورع من حيث هي مباحات، وإنما ورد الزهد فيها من حيث أن الاستكثار منها يحوج المستهلك إلى المحرمات وبطر النفوس[2].

إن الإمام (ع) دعا إلى الزهد المنضبط فيقول في ذلك لواليه: ﴿***أمره أن يكسر نفسه في الشهوات....***﴾.

فالسياسة الاستهلاكية الرشيدة هي التي يكون فيها الحاكم مقتدراً على نفسه وكاسراً شهواته. وعلى هذا يعتبر الإمام (ع)، بأن الزهد في الإسلام مرتبة من مراتب العبادة وهو أمر طوعي

---

[1] - رنا حرب – مرجع سابق – ص35.
[2] - محمود عبد الكريم – مرجع سابق – ص213.

يعود إلى درجة إيمان الفرد وسياق لا ضير فيه من الناحية الإسلامية. إذ أنه يربي النفس على تحمل الشدائد. فهو صنيعة تربوية إسلامية انتهجها الإمام (ع) خلال حكمه ليقدم نموذجاً فريداً لم تصل إليه النظريات البشرية في الاقتصاد الوضعي.

ويعتبر "ويبز" العقيدة الإسلامية بما تحويه من معالم الزهد إحدى الأسباب التي أعاقت المجتمع الإسلامي ومنعته من ممارسة حقه في صياغة نظريات اقتصادية حديثة.

إن هذه المقولة تضمحل من خلال العودة إلى التاريخ والنظر في فكر الإمام علي (ع) وطريقة قيادة المجتمع الإسلامي آنذاك، حيث كانت التنمية آنذاك في أوجها وعم الرضاء لشعب توزع في مساحة جغرافية تشمل ما يقارب خمسين دولة، بحسب جغرافية اليوم (مصر، الحجاز، اليمن، إيران، الخليج والعراق وغيرها)، فطبق نظرية اقتصادية متكاملة على الواقع، فتحولت البلاد إلى جنة لا يرى فيها فقير واحد وذلك في أقل من خمس سنوات[1].

2 – ضوابط الاستهلاك عند الإمام علي (ع) [2].

إذا كان الإسلام قد أوجب الإنفاق على النفس والأهل والأقارب، فإن الشق الثاني في أوامر الإسلام ما تحققه الوسطية والعدالة التي جعلها الإسلام القيم الرئيسي حرمه الإسراف والتبذير. فيقول الإمام (ع): ﴿***العقل أن تقتصد فلا تسرف***"، "***فأعال من اقتصد***﴾[3].

جعل الإمام علي الاستهلاك قيوداً وحدوداً فنجد في كلام الإمام أعظم المقولات العلمية في علم الاقتصاد الأخلاقي، إذ نجد مفهوم الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية والرفاهية في هذه المقولة، بل اختزل الإمام (ع) علم الاقتصاد بكلمتين، وبذلك سبق القواميس العلمية على أن الادخار الاحتياطي المتجمع للمستقبل أو الجزء الفائض من الدول بعد تلبية متطلبات الاستهلاك

---

[1] - من مقدمة كتاب مرتضى الشيرازي – مرجع سابق – ص 3 .
[2] - رفيق المصري – مرجع سابق – ص153.
[3] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص494.

وإشباع الحاجات أو تكملته بالاستثمار الذي يعد الحلقة المؤثرة في الدورة الاقتصادية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات[1]. ويقول الإمام (ع): ﴿***من اقتصد على قدر كان أبقى له***..﴾.

فالكيان الاقتصادي لا يمكن أن يتم بدون التكوين الرأسمالي كي يتمكن الفرد والمجتمع من الإنتاج، فعلى الجميع اقتطاع جزء من موارده الطبيعية أو من دخله الفردي، وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية، فالفقر مقترن بالإسراف والتبذير بينما الاستهلاك الرشيد يقود إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية[2]. عند الحديث عن الإنتاج وضرورة المحافظة على الموارد فلا يجوز للمسلم أن يستحقر نعمه، وإن قلت، وهذا يدل على اهتمام الإمام (ع) بترشيد الإنفاق الاستهلاكي وملازمة المحافظة على الموارد، فلو حافظنا على مواردنا على مستوى الأمة فكم من المليارات يمننا أن نوفرها؟

3 – الاهداف الإقتصادية لترشيد الاستهلاك عند الامام علي (ع)

ترشيد الاستهلاك فيه نوع من التربية الاقتصادية للفرد والأمة، فإن الإسراف في الاستهلاك يذهب بكل المحاولات لزيادة الإنتاج، ويسدد أموالاً كثيرة في الكماليات وتوافه الحياة، وإذا أصبح الاعتدال في الإنفاق والاقتصاد في الاستهلاك خلقاً عامة للأمة، فهناك تتوافر الأموال الضخمة، وتتحول من مجال الإنفاق الاستهلاكي إلى مجال الإنفاق الإنتاجي.

فعلاج هذه الثقافة الجديدة هو القصد والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك، كما هو شأن الإمام (ع). ويقوم الإسلام في ضبط الاستهلاك على مستويين الفردي والجماعي:

[1] - حيدر عبد المطلب – المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة – دار الكتب الإسلامية – العراق – ص207.
[2] - نفس المصدر – ص207.

أ- تدخل الدولة لضبط الاستهلاك على المستوى الفردي والجماعي:

لقد عني الإسلام في ضبط الاستهلاك على المستوى الفردي، وهذا التدخل لتحقيق مصلحة الفرد، لصيانة ماله من الضياع.

فيقول (ع) في رائعته (***فو الله ما كنزت من دنياكم تبراً ولا ادخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمراً، ولا حزت من أرضها شبراً، ولا أخذت منه إلا كقوت أتان ودبره***) [1].

وتعد هذه مسؤولية تاريخية يتحملها الجميع لبناء الاقتصاد القومي كرئيس للدولة وكفرد داخل المجتمع ومدى مشاركته في الدورة الاقتصادية، الذي يتطلب منه السلوك الادخاري وترشيد الاستهلاك. وما يترتب عليه من التنمية المستدامة وحفاظاً على الموارد الذي يصب في العمق الاقتصادي الداعم للدورة الاقتصادية، وحول ارتباط الوعي الشرعي والقيمي لتهذيب النفس وللسلوك الاقتصادي الرشيد[2]. فالحاكم له الحق أن يمنع شخصاً في التصرف بماله لصالح غرماء له، وهذا النوع من التدخل وهو الحجر الذي يمنع المفلس المدين من التصرف بأمواله.

ب – محاربة الترف والإسراف والتبذير:

الإنفاق الاستهلاكي أمر مطلوب ما دام في دائرة الحلال وضمن قاعدة الوسطية، فإن شذّ عن ذلك إفراطاً فهو ممنوع شرعاً، فالإسلام يحارب كل ألوان الحياد عن حدّ الاعتدال[3].

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص417.
[2] - حيدر عبد المطلب – مرجع سابق – ص208.
[3] - القرضاوي – مرجع سابق – ص245.

الترف: وهو تجاوز الحد المشروع في إنفاق المال، والتنعم به من غطرسة، مع ظلم الناس وأكل حقوقهم وأموالهم[1]، فإذا تجاوز الاستهلاك حدّه إلى الترف فينقلب إلى ضرر لا إلى نفع لذلك نهى الإمام علي (ع) وقال: ﴿ ***الترف يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة*** ﴾

هذا الحديث يرسم منهج الوسطية والاعتدال في الاستهلاك والشواهد على منهج الوسطية كثيرة. يشير الدكتور عبد الرحمن إلى اختلاف الاقتصاديين في تحليل أثر الترف على النشاط الإنتاجي فيرى "التقليديون" إن إنتاج السلع الترفيهية أقل تأثيراً في النشاط الاقتصادي والنمو من إنتاج السلع الأخرى الذي يزداد عليها طلب العامة، ويرى الكنديون معارضة الرأي السابق، لأن موارد الدولة محدودة ليست موظفة بالكامل دائماً في الأجل القصير كما اعتقد التقليديون فإن أتى بعضها معطل فإن استخدامه في إنتاج سلع الترف أو غيرها ينعش الاقتصاد[2].

الإسراف: مجاوزة الحد في إنفاق المال في الحلال، لكن فوق الكل فوق الاعتدال ومقدار الحاجة[3]، وما جاء في النصوص القرآنية عنه. قال تعالى: ﴿**وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ **[سورة الأنعام / آية 141]** [4]. فإن الله تعالى لا يقبله للمؤمن الذي جعل حياته قائمة على الاعتدال وفي الإسراف يقول الإمام (ع)﴿***قدع الإسراف***﴾[5]. ويقول أيضاً: ﴿***الا ولن إعطاء المال في غير حقه تبذير واسراف***﴾[6] فالمال اذاً يجب أن ينفق ضمن ضوابط وأصول.

---

[1] - محمد بن الحسن الشيباني – الكسب – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب 1996م – ص176.
[2] - عبد الرحمان يسدي – مجلة الاقتصاد الإسلامي – (تنظيم السوق وتحديد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي) – عدد 232 – ص25.
[3] - نزيه حماد – معجم المصطلحات الاقتصادية – ص56.
[4] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص377.
[5] - نزيه حماد، مرجع سابق – ص377.
[6] - نفس المصدر – ص 370.

أما **التبذير**: مجاوزة الحد في إنفاق المال، بأن ينفقه على المحرمات، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [سورة الإسراء / الآية 27].

فالتبذير والإسراف أمران لا يقبلهما الإسلام لأن فيهما إلى جانب الترف ما فيهما، مما يخرج عن حد الاعتدال الذي أراده الله. ولهما آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يقطعان ديمومة مصادر الأقوال، ويحولان دون توفر الأموال اللازمة لتحقيق أغراض الإنفاق وعمليات الاستثمار، فهما يؤديان إلى الحرمان، والتعطل والتخلف. وهذا ما تنأى عنه سياسات التمويل في الإسلام، فقوامه الترشيد في الإنفاق المالي تستوجب التوسط بعيداً عن مظاهر التبذير والإسراف والترف، وجعله في حدود الوسطية التي أرادها الله. فالوسطية ترد المسلم إلى أنه مستخلف في الأرض، وهي قاعدة في النظام الاقتصادي حيث قال الإمام (ع): ﴿***آفة الجود التبذير***﴾.

وقال أيضاً: ﴿***إعطاء المال بغير حقه تبذير واسراف***﴾[1]، حيث دعا الإمام (ع) إلى عدم الإسراف وترشيد الإنفاق لأنها في حكومة الإمام (ع) تعتبر أهم أسس الاقتصاد وطريق القضاء على الفقر. والواضح أن ذلك لو كان هو المنهج العام لتم توفير المليارات من الأموال التي تبذر كل يوم هنا وهناك، والتي تبدو قطرات وذرات إلا أنها تشكل بمجموعها ميزانية ضخمة كان ينبغي أن تصرف في تنشيط الاقتصاد، وتكامل البنية الاقتصادية التحتية ورفع العوز عن المعوزين[2].

[1] - صبحي الصالح - مرجع سابق – ص378.
[2] - مرتضى الشيرازي – مرجع سابق - ص45.

استنتاج:

إن نمط الاستهلاك في أي مجتمع من المجتمعات يعكس تصور وقيم ومعتقدات هذا المجتمع، وانطلاقاً من هذا التصور، فإن الإطار المرجعي لنظرية السلوك في الإسلام يتأسس على ثوابت عقدية ومذهبية وأخلاقية تكشف عن النموذج المرجعي الذي يحدد السلوك الاستهلاكي المتوازن، ويضبط تعامله مع ذاته والمجتمع وبيئته.

إن نظرية سلوك المستهلك في الإسلام جزء من النظرية الاقتصادية العامة التي تحكم سلوك المسلم وتصرفاته، وهي نظرية تكاملية تجمع بين مطالب الروح والجسد، وبين مطالب الفرد والجماعة، ومطالب الدين والدنيا على قاعدة الوسطية والاعتدال والاستخلاف.

بحيث تتأسس النظريات الوضعية على نموذج البعد الواحد، حيث تعتبر الإنسان مجرد نسق بيولوجي أو سيكولوجي فقط. فإن النموذج الإسلامي متعدد الأبعاد يراعي كافة الجوانب البيولوجية والسيكولوجية والروحية والاجتماعية والبيئية[1].

ويترتب عن هذا الاختلاف بين المنظور الإسلامي والمنظور الوضعي اختلاف نمط السلوك الاقتصادي في المجتمعات. فالمفاهيم الاستهلاكية الوضعية تحمل خللاً مادياً، والمفاهيم الإسلامية تحمل ظلال الكماليات الروحية، وإن أي نمط استهلاكي يتأثر بالمنطلق والرؤية والمرجع الذي يتأسس عليه، فالمنظومة الاقتصادية الغربية تتأثر بالإطار الفكري والصياغة الأيديولوجية نابعة من النظرة المادية للإنسان، بل إنها كثيراً ما ساهمت في تدمير السلوك الإنساني، وأجهزة تحرص على إشباع الجانب المادي للإنسان، حتى أصبح المستهلك عبارة عن

[1] - حسين غانم – الاقتصاد الإسلامي – دار الوفاء للنشر – بيروت – 1998م – ص67-66.

قطعة شطرنج يمكن تحريكها بواسطة العلوم السلوكية والنفسية للتأثير عليه. وفي هذا يقول جورج **شيهان: "المستهلك يتحول إلى شيء بلا إرادة منه"**[1].

إن نظريات سلوك المستهلك الوضعية نجحت في وضع الآليات والقوالب النظرية والفنية، والادوات التحليلية والصياغة الرياضية، ولكنها فشلت في تفسير السلوك الاستهلاكي تفسيراً موضوعياً محايداً. ذلك لأنها انطلقت من نماذج مرضية السلوك الاستهلاكي كما يجسده الانسان الغربي، وحاولت تصحيح نتائجه على باقي المجتمعات الانسانية اذا كيف نقل بنتائج نظريات استبعدت القيم الاخلاقية والدينية في التحليل الاقتصادي باعتبارها غير عقلانية. ان نظرية سلوك المستهلك في الاسلام لا تنفصل فيها الجوانب الاخلاقية والتشريعية والحلال والحرام بل تلك جانب يتكامل مع الآخر.

[1] - حسين غانم - مرجع سابق- ص 52.

ثانياً: الضوابط القيمية لضبط التوزيع عند الامام علي (ع)

تمهيد:

يقصد بالتوزيع كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي عند الاقتصاديين: انتقال وتقسيم او اعادة تقسيم الدخل أو الثروة والتوزيع احد الانشطة الاقتصادية الاربعة في علم الاقتصاد الرأسمالي تحت سؤال: لمن ننتج؟ وهو احد الأسئلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. ويعني هذا السؤال: من الذي سيحصل على السلع والخدمات المنتجة في سنة (الناتج الوطني). او كيف نقسم الناتج القومي بين مختلف شرائح المجتمع؟ وهو عادة ما يسمى توزيع الدخل.

ويقابل السؤال السابق: من نحرم في الحصول على سلعة او خدمة؟ من هنا يحدث الخلاف بين المذاهب الاجتماعية والاقتصادية حول التوزيع تأخذ أهم عناصر النشاط الاقتصادي. والسؤال اليوم ما القيم والآليات التي تهيمن على سياسات التوزيع؟ أن تعقد الفعالية الاقتصادية من حيث التعدد في مستوياتها المادية والاخلاقية جعلت عملية التوزيع تسير عبر تحولات الصيغ الحاكمة التي تحدد العلاقة بين الطراف الفعالية الاقتصادية، فعندما كانت السطلة المركزية هي الحاكمة من مسألة التوزيع كان المجتمع ينتظر حلاً ثالثا. وذلك لان دور الاقتصادي مغيب فكان "نظام السوق" وهو قاعدة ذات بساطة خداعة. ومؤداها انه ينبغي لكل فرد ان يسعى الى ما فيه افضل مصلحة نقدية له[1]. الا ان هذا لتحول من التقاليد الى سلطة السوق ادى الى ان تصاغ السياسات التوزيعية طبقا لآليات السوق في الاقتصاد الوضعي وهي بعيدة كل البعد عن الاحكام القيمية لأنها ترتبط بالمنفعية وبالفردية كمصلحة وبالإنسانية كدافعية. وقد برزت في السوق حالة جديدة مع صعود الفكر التجاري وانفصال الفعالية الاقتصادية عن القيم اللاهوتية للكنيسة التي لم تكن سوى تعاليم مثالية.

[1] - هيلرونر روبرت – قادة الفكرة الاقتصادي – ترجمة راشد البراوي- دار النهضة العربية – القاهرة 1693م – ص 18.

أولاً: نظرية التوزيع في النظام الرأسمالي

تحليل عملية الانتاج عادة في المذهب الرأسمالي الى عناصرها الاصلية المتشابكة في العملية وتقوم الفكرة العامة في توزيع الثروة المنتجة على اساس اشتراك تلك العناصر في الثروة التي انتجتها فكل عنصر نصيبه في الانتاج وفقاً لدوره في العملية حيث تقسم الرأسمالية الثورة المنتجة الى اربعة.

الفائدة (نصيب رأس المسلف)، الاجور (نصيب العمل الانساني) لربح (نصيب رأس المال المشترك في الانتاج). الريع (حصة الأرض). حيث تقوم النظرية الرأسمالية في "توزيع ما بعد الانتاج"، في ملاحظة جميع عناصر الانتاج على مستوى واحد، واعطاء كل واحد من تلك العناصر نصيبه من الثروة المنتجة، بوصفه مساهماً في العملية، فالعامل يحصل على الأجر بنفس الطريقة وعلى اساس نفس المذهبية التي يحصل رأس المال بموجبها على فائدة لان كلا منها في الصرف الرأسمالي عامل انتاج وقوة مساهمة في التركيب العضوي للعملية، فمن الطبيعي ان توزع المنتجات على عناصر انتاجها بنسب تقدرها قوانين العرض والطلب، وما إليها من القوى التي تتحكم في التوزيع[1].

ان التوزيع طبقاً للاقتصاد الرأسمالي يتم عبر آليات السوق وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيداً عن القيم الاخلاقية التي تعمل على زيادة التكاليف وتأخذ من الاغنياء ودفعها للفقراء وهذا ينافي السلوك الاقتصادي الوضعي.

كما ان آدم سميث ابرز ماله في غاية الاهمية وهي القيمة الاستعمالية ومدى ارتباطها بتقسيم العمل، وانعكاسها على مسألة التوزيع. وهذه هي الآلية التي ستقرر نوع العدالة التي تسود

[1] - محمد باقر الصدر- اقتصادنا- (مرجع سابق)- ص 581- 582.

المجتمع ، فالمرء يكون غنياً او فقيراً طبقاً لدرجة حصوله على الضروريات الملائمة ومباهج الحياة الانسانية[1].

ثانياً: نظرية التوزيع في النظام الاشتراكي (الماركسي)

يعتمد التوزيع في النظام الاشتراكي المبدأ القائل: من كل حسن طاقته ولكل حسب عمله، حيث ان العمل اساس القيمة الذي يجعل لكل عامل نصيباً من الانتاج بالقدر الذي يتفق مع كمية عمله[2].

ان الاشتراكية الماركسية ترى ان العامل الذي تسلم المواد من الرأسمالي وينفق جهده عليها يملك من المادة بمقدار ما ينتجها بعمله من قيمة تبادلية جديدة او لأجل هذا كان العامل في رأي الماركسية صاحب الحق الشرعي في السلعة المنتجة باستثناء قيمة المادة التي تسلمها العامل من الرأسمالي قبل عملية الانتاج فإن الماركسية تعتبر من الناحية العملية ان القيمة التبادلية وليدة العمل من الناحية المذهبية، ان ملكية العامل للمادة التي يمارسها على اساس القيمة التبادلية التي ينتجها عمله في المادة، ونتيجة لذلك يصبح من حق اي عامل اذا منح العامل قيمة جديدة ان يملك هذه القيمة التي جسدها في المادة[3].

كما تدل الاشتراكية الماركسية ان كل تطور في عمليات الانتاج واشكاله يواكبه تطور حتمي في العلاقات الاجتماعية عامة وعلاقات التوزيع خاصة. ولا يمكن ان تسبق العلاقات الاجتماعية شكل الانتاج في تطورها[4]. فطبقاً لماركس فان توزيع عناصر الانتاج تتجسد كلها في عنصر العمل في مجتمع معين، لإنتاج سعلة هي التي تحدد القيمة. لذا فإن ماركس يرى ان نظرية

---

[1]- روبرت هولب – مرجع سابق – ص 91.

[2]- ارنست جاندل – مرجع سابق – ص 201.

[3] - محمد باقر الصدر- اقتصادنا –مرجع سابق- ص 593.

[4] - كارل ماركس- رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي- ترجمة محمد عيتاني- ج6- دار المعارف – بيرت- ص 50.

توزيع والاجور المولدة لفائض القيمة في الرأسمالية هي التي تؤدي الى فساد هذا النظام ، وبحسب ماركس ان الأرباح تتجه نحو الانخفاض طبيعة المنافسة في الانتاج في البيئة الرأسمالية ، نقص الاستهلاك بسبب الأجور، التطور التكنولوجي والاستغناء عن قوة العمل، فرض الانتاج في ظل المنافسة التامة حيث البقاء للمؤسسات العملاقة واذا كانت قوانين الانتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون العلة المتدافعة ، فإن قوانين التوزيع يفرضها الانسان[1]. وعليه فإن سعي الرأسمالي للاستثمار عبر فائض القيمة يؤدي الى نمو الانتاج ويصل بالاقتصاد الوطني الى التشغيل الكامل وعند هذه النقطة يرى ماركس ان اجور العمل سترتفع لعدم وجود قوة عمل ، وارتفاع الاجور يلعب دوره في الارباح، لقد وضع ماركس يده على أهم نقطة في ضعف النظام الرأسمالي وهي الأزمات الدورية بوصفها نتيجة سيئة للتوزيع غير العادل للدخل ونتيجته الأسوأ الكساد والبطالة.

ثالثاً: نظرية التوزيع في النظام الاقتصادي الاسلامي

يعتبر النظام الاقتصادي الاسلامي ان الثروة التي تنتج من الطبيعة الخام ملك للعامل، اما وسائل الانتاج المادية التي يستخدمها الانسان في عملية الانتاج (ارض، رأسمال) فلا نصيب لها من الثروة المنتجة، وانما هي وسائل تقدم للإنسان خدمات لإخضاع الطبيعة لأغراض الانتاج، اذا كانت الوسائل ملكاً لفرد آخر غير العامل تكون دين في ذمة الانسان المنتج لصاحب الوسائل المادية[2].

كما ان الاسلام يختلف عن الاشتراكية التي تربط بين الملكية والقيمة التبادلية في ناحية وربطها بين القيمة التبادلية والعمل في ناحية اخرى. فالإسلام يفصل بين الملكية والقيمة التبادلية، ولا

[1] - جون كينيت ، جالبرت- تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر- ترجمة احمد فؤاد- المجلس الوطني للثقافة والآداب- الكويت- 2000م- ص 102.

[2] إبراهيم دسوقي – مرجع سابق – ص 81.

يمنح العامل حق الملكية في المدة على اساس القيمة الجديدة التي اعطاها للمادة، دائما يضع العلم أساساً مباشراً للملكية، لذا فحسب النظرية الاسلامية: ان المادة التي يمارسها الانسان اذا لم تكن مملوكة سابقاً فالثروة المنتجة كلها للإنسان وجميع القوة الاخرى المساهمة في الانتاج تعتبر خادمة للإنسان وتتلقى المكافأة منه، لا شريكه في الناتج على اسا مساهمتها في صف واحد مع الانسان، اما اذا كانت المادة مملوكة سابقاً لفرد خاص فهي ملكه مهما طرأ عليها من تطوير طبقاً لظاهرة الثبات[1].

كذلك يعتبر الاسلام ان الحياة الاجتماعية ليس بأشكالها نابعة من الاشكال المتنوعة للإنتاج، وانما هي نابعة من حاجات الانسان لان الانسان هو القوة المحركة للتاريخ لا وسائل الانتاج، وفيه نجد ينابيع الحياة الاجتماعية وانفصال علاقات التوزيع من شكل الانتاج[2].

إن العدالة التوزيعية في الاسلام موجبة الى الاعتدال في اشباع الحاجات المشروعة في الاستثمار والانتاج والاستهلاك، بحيث تنضبط القيمة العادلة لكل نشاط ، انه المنهج الاسلامي حل المشكلة الاقتصادية[3].

[1] - محمد باقر الصدر- اقتصادنا – مرجع سابق- ص 594.

[2] - نفس المصدر- ص 337.

[3] - احمد ابراهيم منصور، مرجع ساب- ص 172

رابعاً – دور القيم الإسلامية في عملية التوزيع عند الإمام علي (ع)

1 – معايير التوزيع عند الإمام علي (ع)

يمكن الحديث عن التوزيع في هذه المقدمة عن مجموعة عناصر، نبدأ الحديث عن المعايير التي عرفها الإسلام للتوزيع. كما نتعرف على الأهداف في منهج الإمام علي (ع) التي يمكن أن يحققها التوزيع. ويتم بيان قواعده الأساسية، أن معايير التوزيع في الإسلام تتركز على مفهوم "الاستقامة" ويمتد هذا المفهوم ليتخذ من البعد القيمي أساساً لفحص الفعاليات الإنسانية.

أ – **العمل:** يعتبر العمل من أهم أدوات التوزيع، لأنه السبب الحقيقي في تملك نتيجة العمل، فالأساس الرئيسي في التوزيع الإسلامي الذي دلت عليه القيم الدينية هو العمل مما جعله فريضة[1]، وتبرز أهمية العمل في كلام الإمام علي (ع): ﴿***فبادروا العمل وكذبوا الأمل***﴾[2]. الإمام (ع) يريد أن نكون واقعيين، والذي يعيش الآمال يتحول إلى إنسان خيالي لا يعيش الواقع، إن حب الإنسان للعمل يجعله دائماً في حماس لا نهاية له، يقول الإمام (ع): ﴿***إذا فعلت كل شيء فكن كمن لم يفعل شيئاً***﴾[3].

وفي النظام الوضعي عندما اختل هذا المعيار، ظهر في دائرة التوزيع جزء من الدخل الفائض، هو فائض القيمة الذي لا يذهب لمستحقيه، وكانت هذه المسألة حجر الزاوية في نظرية يكاردو والسبب المحرض على انهيار النظام الرأسمالي عند ماركس.

---

[1] - محمد باقر الصدر – مرجع سابق - ص 503.
[2] - ابن أبي حديد – مرجع سابق – جزء20/ص283 – رقم81.
[3] - نفس المصدر – جزء 20 – ص258 ص190.

ب – القيم والأخلاق كمعيار للتوزيع:

أشمل معيار للتوزيع هي القيم والأخلاق، وإذا تضمنت القيم والأخلاق القبول التام من قبل الأفراد، ومن أمثلة التوزيع على أساس الأخلاقي، المنح التي تقدم لرجال الدين[1] من الدخل في بعض المجتمعات لقاء خدماتهم الدينية، قواعد الضيافة والصدقة: (والصدقة هي مقدار من المال يصرف على الفقراء). وهو شكل من أشكال التكافل الاجتماعي وله فوائد اقتصادية ونفسية كبيرة. يقول الإمام (ع): ﴿***استنزلوا الرزق بالصدقة***﴾[2].

ج – الحاجة كمعيار للتوزيع: هي الرغبة بالشيء المعروفة بالمقدرة على الدفع والمعاوضة وتتحرك هذه الرغبة بدافع يتجسد في مسألة ذهنية أو مركبة تحمل الفرد على أن يتخذ سلوكاً معيناً أو تقترن الحاجة بغرائز النفس البشرية وهنا تكمن خطورة السلوك الإنساني في إشباع الحاجات[3].

وبحسب قاعدة الحاجة يمكن الأخذ من الدخل بقدر الحاجة لصرف النظر عما قدمت للدخل القومي، فمن لديه عائلة كبيرة يعطي أكثر من الأعزب نظراً لهذا المعيار حتى لو قاما بنفس العمل، ولا شك بأن هذه القاعدة تعبر عن تقدم المجتمع حضارياً وأخلاقياً والناظر في المذاهب الاقتصادية يرى أنها تختلف بقاعدة الحاجة فهي غير موجودة في النظام الرأسمالي كما أنها تناقض الاشتراكية في معيارها الأساسي، من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، حيث يتساوى الجميع.

---

[1] - محمد عبد الكريم ارشير – مرجع سابق – ص239.
[2] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص240.
[3] - محمد عبد المنعم الجمال – موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة – دار الكتاب اللبناني – بيروت – 1980م – ص26.

يقول الإمام (ع): ﴿ ***من يقبض يده على عشيرته فإنما تقبض عنه عنهم يد واحدة، وتقبض منهم عنه أيد كثيرة*** ﴾[1].

إن من أبرز ملامح برنامج الإمام (ع) السياسي الاقتصادي التوزيع العادل للإنتاج على العامة من الشعب، فليس لأحد فضل على أحد أو امتياز وأثارت هذه العدالة في التوزيع غضب الرأسماليين من القرشيين، فأعلنوا سخطهم على الإمام.

كما أن العمل الإيجابي عند الإمام علي (ع) هو رفع الحاجة عن الشعب ويقوم على مرتكز أساسي أن الأموال والأراضي ومصادر الإنتاج والثروة وتوزع على الأفراد بقدر الحاجة. وإتاحة فرص العمل للجميع مما يقدر والتوازن بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة في التوزيع[2].

إن السوق هو المؤسسة التي يشقى فيها الإنسان لتحصيل حاجاته، أي بين الحاجات المتعددة، تحتاج إلى دخل لمواجهة هذا المطلب، ويقسم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات: فئة تتمتع بمواهب وطاقات فكرية وعملية، تعيش بمستوى حرفة، فالحاجة لا تعمل شيئاً بالنسبة لها، فالعمل هو أساس نصيبها من التوزيع، فئة ثانية لا تنتج في عملها إلا ما يشبع حاجاتها الأساسية، فهي تعتمد في دخلها على العمل والحاجة، وفئة ثالثة لا تعمل بسبب أنها غير قادرة على العمل إما لم توفق بفرصة عمل فهي خارج نطاق العمل والإنتاج، وهذه الفئة يتمكن كيانها الاقتصادي على الحاجة وحدها.

وعلى هذا الأساس فإن الحاجة بوصفها معياراً كما يجب أن يكون عليه التوزيع بصيغ العدالة الاجتماعية التي تتضمن التضامن والتكافل الاجتماعي، والتي تعد دخل الكفاية أساساً عادلاً

---

[1] - جورج جرداق – مرجع سابق – ص182.
[2] - نفس المصدر – ص181.

للتوزيع، لأن الإسلام لا يكتفي بالعمل وحده لتنظيم جهاز التوزيع، بل جعل للحاجة نصيباً من ذلك[1].

2- نظم التوزيع التي عرفها النظام الاقتصادي الإسلامي

أ - نظم التوزيع الإسلامية:

الزكاة: الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام. قال تعالى: ﴿**فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ **[سورة البقرة/ الآية 112]** ويفرض الإسلام الزكاة على المسلمين التي هي جزء من مداخيلهم إذا كانت المداخيل تفوق حاجاتهم الطبيعية.

والزكاة لها عدة خصائص اقتصادية واجتماعية وهي تحويل لبعض الدخل والثروة إلى الفقراء، حيث يقول الإمام علي (ع) : ﴿***الله الله في الطبقة السفلى...***﴾. فالإمام أكد مرات عديدة على هذا الأمر الذي ينتج عنه عدالة التوزيع بين الأفراد وإزالة الفوارق الطبقية التي كانت هدفه الرئيسي حيث كان بأمر الحاكم بالانتباه إلى الطبقة الفقيرة وعدم إهمالها.

تلعب الزكاة دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد، ومن أهم أهدافها منع اكتناز الأموال حيث لا تقدم منفعة حقيقة لاقتصاد المجتمع كما أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعدل التنمية الاقتصادية للدولة لأن الموارد الراكدة لا تدخل عجلة الاقتصاد وتقلل من حجم الموارد المحلية[2]. ولا شك أن الزكاة لها دورها في التوزيع العادل بين أفراد المجتمع طبقاً لاعتبارات قيمة وأخلاقية. لذا كما يقول الإمام (ع): ﴿***الزكاة تسبباً للرزق***﴾[3].

---

[1] - أحمد إبراهيم منصور – مرجع سابق – ص208 – 207.

[2] - رنا حرب – مرجع سابق – ص58.

[3] - ابن أبي حديد – مرجع سابق – جز20 – ص299 – رقم 416.

فلو تتعبنا حركة المال المزكى في المجتمع لوجدنا أول تأثيره يقع على الفقير الذي سيصبح مالكاً للسيولة، فالزكاة تنشط الحركة الاقتصادية ويظل هذا النشاط متواصلاً فيحيي وسائل الإنتاج المختلفة فيربح الجميع دون استثناء.

صدقة الفطر: تجب صدقة الفطر على كل مسلم وهي ضريبة يخرجها الشخص عن نفسه ومن يعول، ما دام مالكاً لقوته وقوت عياله، ليلة عيد الفطر.

أما دورها في التوزيع فهو أنها صدقة إلزامية موجهة إلى أفقر الفقراء، وقد وضحت كتب الفقه مقدارها وأحكامها العامة، وهي كمدفوعات تحويلية تسد حاجة آنية، وهو تحويل حياة الفقير يوم العيد من الفقر إلى الغنى ومساراته الشعورية مع إخوانه من أبناء المجتمع. وهنا تلعب قيمة الإنسانية دورها في هذا المجال التي تفرض عليه النظر إلى أخوه الفقير في المجتمع[1].

قال تعالى: ﴿**نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ **[** سورة الزخرف/ آية **32]**.

نجد في هذه الآية أن توزيع عناصر الإنتاج وعوائده يخضع إلى توازن خفي من جهة المالك وهو الله تعالى ومتعلق بالمشيئة والإرادة. وكذلك ما ينتج من استخدامها فهناك فسحة للمنتج المكلف في كيفية توزيعها وفق الضوابط الشرعية. حيث قال الإمام (ع): ﴿***من أدى زكاة الفطر تمم الله بها ما تعصب من زكاة ماله***﴾[2].

الفيء: وهو ما يأخذه المسلمون من أموال غير المسلمون بغير قتال وقد استخدم الإمام (ع) الفيء لإعادة توزيع الثروة ضمن الدول التي حكمها آنذاك ووزعها على الفقراء بشكل متساوي حيث قال (ع): ﴿***ما هذا الفيء فليس لأحد على أحد فيه أثره وقد فرغ الله من***

[1] - منذر قحف، القصف الإسلامي – دار الفكر – دمشق – 2001م – ص303.
[2] - www.shekwmakw.com زكاة الفطر عند آل بيت النبوة.

قسمته، فهو مال الله وأنتم عباد الله المسلمون﴾. فاعتمد مبدأ التسوية في العطاء. وإن أسلوب المساواة العادلة كانت أداء بيد الإمام (ع) يسعى من خلاله للقضاء على الفقر[1].

الغنيمة: هي المال المأخوذ من الكفار عند وخلال الحرب وخصص خمسه للتوزيع على المصالح العامة، وأربعة أخماسه للمقاتلين، ولكن الله تعالى جعل الفيء كله للمصاريف العامة[2].

وقد كان الإمام (ع) يقسم عوائد المغانم خمسها على الفقراء والمحتاجين على حد سواء أما الباقي فهي من تصيب الجنود إذ كان يولي اهتماماً خاصاً بالجنود والقوة العسكرية التي تقوم بمهمات حفظ الأمن الخارجي والداخلي ويتوقف وجودها وتطورها على الوضع الاقتصادي. فيقول (ع): ﴿***الجنود بإذن الله حصون الرعية، وزين الولاة، وعز الدين، وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم***﴾[3].

نظام نفقات الأقارب: تعددت في النظام الإسلامي الجهات التي جعلت الشريعة من وظائفها أن تضمن للفرد حداً أدنى من المعيشة في حالة عجزه وافتقاره، وأهم هذه الجهات، بيت مال الزكاة[4].

حيث كان الإمام (ع) يعمد إلى قسمه وتوزيع بيت المال حتى لا يترك منه شيئاً، وهذا من النظم الإسلامية المهمة الدالة على التكافل الاجتماعي بعضه مع بعض يبدأ بالأقرب ثم الأقرب، فإن

---

[1] - جورج جرداق – مرجع سابق – ص367.
[2] - محمود عبد الكريم ارشيد – مرجع سابق – ص248.
[3] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص103.
[4] - روحي أوزجان – نظام نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي – مؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي – 1985م – الشارقة – ص51.

انعدمت قدرة الأقارب على الإنفاق فبيت مال الزكاة يفي بهذا العجز ويقوم بدور إعادة التوزيع فيعيد المدفوعات التحويلية بين المستحقين[1].

وقد بارك الإمام علي (ع) أولئك المقربون الذين يتحملون مسؤولية إعانة أقربائهم من الفقراء فقال (ع): ﴿***أنعم الناس عيشاً من عاش في عيشة غيره***﴾[2]. هكذا تتحرك الحلقات الاقتصادية في النظام الإسلامي القائم على الإنسانية والأخوة الصادقة.

3 – توزيع عوائد الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والرسمالي والاشتراكي:

إذ تعتبر الطريقة التي يتم فيها التوزيع هو المعيار الشاهد على إنسانية النظام الاقتصادي، فبينما راحت الرأسمالية توزع الناتج الاقتصادي على شكل حصص متناسبة مع سائل الإنتاج وهي الرأسمال والمواد الأولية والعمل المنظم. فإن النظام الاشتراكي اتخذ من الحاجة أساساً لتوزيع الناتج[3].

ذهب الإسلام إلى الحل الوسط، فهو أخذ وسائل الإنتاج بنظر الاعتبار مع شيء من التهذيب على ما موجود في الرأسمالية كذلك لم ينسى أهمية الحاجة في التوزيع[4].

فالقاعدة الأساسية في التوزيع لدى المذهب الإسلامي يقوم على ركنين: الأول: العمل – الثاني: الحاجة.

---

[1] - محمد عبد الكريم الرشيد – مرجع سابق – ص249.

[2] - ابن أبي حديد – مرجع سابق – جزء 20 – ص300 – رقم 432.

[3] - عبد الاسلام العبادي – المالية في الشريعة الاسلامية – مؤسسة الرسالة للنشر – الاردن – 2000م – ص 75.

[4] - رفعت العوضي – في الاقتصاد الاسلامي – مركز البحوث والمعلومات- قطر -1414 هـ – ص 81.

فالعمل هو السيد في قائمة التوزيع، وعلى أساس هذه الفكرة رأى الإمام علي (ع) ﴿***ما جاع فقير إلا بما متع به غني***﴾[1] فالكثير من الأغنياء كسبوا أموالهم في جهود الفقراء. فعندما يكون الغني مالكاً للأرض، ويعمل في الأرض عدد من العمال فإن الناتج من حق الفلاحين، وليس لمالك الأرض إلا الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار، بينما الواقع المشاهد: إن الأغنياء يعطون لأنفسهم الحق في الاستيلاء على المحصول فيما لا يدفعون إلا القليل للعمال، وهكذا نجد هذا الواقع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أما الحاجة، فالإسلام مسؤول عن تأمين الحاجات حتى العاطلين والعاجزين عن العمل، وهو حق مشروع يرتبط بموضوع الضمان الاجتماعي، لكن ما نريد قوله هنا مسؤولية الشارع الإسلامي في توجيه حاجات الناس، لأنه بدون هذا التوجيه ستثقل الميزانية العامة بطلبات الكثيرة والحاجات المتضاعفة. من هذه التوجيهات ما قاله الإمام (ع): ﴿***من أجمل في الطلب أتاه زرعه من حيث لا يحتسب***﴾[2]. وأما الدفع المحتاج إلى العمل وحتى لا تتحول المطالبة عنده إلى إعادة متواصلة يقول أيضاً: ﴿***الغنى الأكبر اليأس عما في أيدي الناس***﴾ [3].

4 – خصائص التوزيع عند الامام علي (ع)

أ – التفاضل في الأرزاق

إن ميزان التفاوت الذي أراده الله تعالى بين الناس هو الكفاءة في العمل وإحسانه حتى يكون لك امتياز على الآخرين. كما في النص الكريم: ﴿**والله فضل بعضكم على بعض في**

---

[1] - محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة – دار إحياء التراث العربي – بيروت – جزء8 – ص186.

[2] - ابن أبي الحديد – مرجع سابق – ج20 – ص326 – رقم 566.

[3] - نفس المصدر – ص370- رقم 567.

الرزق...﴾[النمل /آية 71]. هذه الحقيقة عبر عنها القرآن الكريم الذي يشير إلى التفاوت العادل في ألا وهو التفاضل في الأرزاق وليس معنى التفضيل حرمان بعض الناس من عطاء الله وإنما التفضيل إعطاء كليهما ولكن هناك زيادة لأحدهما على الآخر. ويقول الإمام علي (ع) في هذا المجال: ﴿***إن الله في كل نعمه حقاً، فمن أداه زاده منها، ومن قصر فيه خاطر بزوال نعمته***﴾[1]. وبهذا يكون منهج الإمام (ع) في التوزيع على أساس التفاضل وفق منهج الشريعة الإسلامية فكان تقسيم الدخل وفق مساهمة الشخص في الإنتاج ولكن بعدالة وإنصاف، فعناصر الإنتاج وتوزيع مردوداته بعد التداول هي وديعة الله عند خلقه، الهدف منها بناء التكامل النفسي والأخلاقي في الدنيا ليحقق نعمة الاستخلاف وإشباع الحاجات الضرورية وتحقيق الدور الاقتصادية، وتطوير الإنتاج ونموه والقضاء على الفوارق الطبيعية.

إن منهج الإسلام في التفاضل بالطبع يختلف مع الرأسمالية التي تعزز التفاوت الطبقي تقسم المجتمع بين مالكين ومعدومين، والتوزيع في المداخيل يكون لصالح الطبقة المسيطرة التي تعيش على حساب الفقراء، فالفقير الذي يعمل ربما ثماني ساعات في النهار دخله لا يتجاوز صاحب النفوذ الذي لا يعمل بالكاد ساعتين أو أقل. هذا هو دافع الرأسمالية التي تفصل الدين من حقول الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كما أن مبدأ التفاضل في الأرزاق يتوافق مع الاشتراكية من حيث النظرية (كل فرد حسب عمله) ولكنها في مجال التطبيق تنحرف عن النظرية ويلجأ إلى اقتطاع القيمة الفائضة في العمل فيساوي بين العمل البسيط والمركب على رأي ماركس، وعندها يتساوى الجميع في الأجور[2].

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص511.

[2]- محمد عمر شابرا – مرجع سابق – ص 32.

ب – تكافؤ الفرص:

إن توزيع الفرص في النظام الوضعي يقوم على أنساق غير قيمية كما أن مبدأ البقاء للأقوى يكون مهيمناً على آلية تكافؤ الفرص. وكما ظهر لنا أن الناس متفاوتون في الأرزاق، ولكن الناس أيضاً متساوون في بعض الحقوق مثل حق الحياة والتملك، وحق التعليم، وحق العمل، وحق الكفاية من العيش ينطلق الإسلام من مبدأ المساواة في جميع تشريعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا فرق بين راع ورعيته. من روائع نهج البلاغة وهو قول الإمام (ع) لمالك الأشتر: ﴿**الناس صنفان: أما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلف**﴾[1].

هذا القول للإمام (ع) ردده الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، قال بأن هذه العبارة يجب أن تنشدها البشرية. واقترح بأن تكون مداولة قانونية حول كتاب "علي إلى مالك الأشتر"، لما رشح للتصويت، وبالفعل صوتت عليه الدول بأنه أحد مصادر التشريع الدولي وهنا حدث ولا حرج في كلمات جورج جرداق في علي "صوت العدالة الإنسانية" في هذا المجال[2].

إن الإمام لم يكتف بالوعظ والنصيحة بل أجرى مبدأ المساواة في التطبيق العملي أيضاً، مساواة في القضاء، ومساواة في الاقتصاد وهو ما نصطلح عليه مبدأ تكافؤ الفرص" فعل جعل الإسلام من خلال تشريعاته فرص متساوية للجميع للاستفادة من موارد الطبيعة، إن تكافؤ الفرص في الرؤية الإسلامية هي التمكين ﴿**ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون**﴾ **[الأعراف / آية10]**. وعلى أساس تكافؤ الفرص من حق الجميع العمل، ومن حق الجميع نيل حاجاته الضرورية من مأكل وملبس وصولاً للعدالة الاجتماعية الكاملة.

---

[1] - الحر العاملي – مرجع سابق – جزء17 – ص321 – رقم 322354.

[2] - جورج جرداق – مرجع سابق – ص 180.

فيقول الإمام أيضاً في كتاب له إلى الأسود بن قطنة حامي جند حلوان: ﴿**فليكن أمر الناس عندك في الحق سواء**﴾[1].

ويكرر العبارة نفسها في كتاب له لبعض ولاته:﴿**وأكسب منهم في اللحظة والنظرة، والإشارة والتحية**﴾[2]. إن الخلل في تكافؤ الفرص كان مرده الأساس هو التراكم واستثماره مع عدم التوازن بين العرض والطلب، ومع التشبث بثوابت النظرية الاقتصادية ومنها قانون سائر للأسواق. كما أن كينز لم يكن يريد أن يعالج توزيع الدخل وتكافؤ الفرص وإعادة النصر في التراكم. إنما أراد اكتشاف العوامل التي تحدد حجم الاستخدام[3].

ج – الضمان الاجتماعي عند الامام علي (ع):

إن الضمان الاجتماعي أو التكافل الاجتماعي لم تعرفه الأمم قبل الإسلام، ولهذا يقول تعالى ﴿**والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**﴾[المعراج/ آية 25]، إذ ليس كل الناس من خلال العمل تستطيع أن تصل إلى حد الكفاية من الحاجات الأساسية في الحياة، فهناك حالة إصابة عمل، أو بطالة قهرية أو أفراد عاجزين عن الكسب. فما هو تصور الإسلام في نظامه التوزيعي لهؤلاء؟ إن مبدأ العدل الذي بنى الإسلام عليه قيمه وأنظمته يفترض ألا يترك الطبقات الضعيفة ترأس بأقدام الأغنياء – كما يحدث في ظل الرأسمالية.

فإن الضمان الاجتماعي المقصود منه كفاية مستوى من المعيشة لائق كل من يعيش في ظل دولة إسلامية، مسلماً أو غير مسلم عن طريق إتاحة فرص عمل للفاء دين وتدريب من

---

[1] - محسن باقر الموسوي – مرجع سابق – ص78.

[2] - المصدر نفسه – ص78.

[3] - جون كينز – النظرية العامة في الاقتصاد - ترجمة (نهاد رضا) – دار مكتبة الحياة – بيروت – مجهول تاريخ النشر - ص124.

يحتاج، وسد حاجة العاجز عن العمل لسبب من الأسباب بشكل دائم[1]. ويقول الإمام (ع) في هذا المجال: ﴿**الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين... واجعل لهم نصيباً من بيت المال...**﴾[2].

في هذا النص يركز الإمام (ع) على المسألة الاجتماعية ويوجه الاهتمام إلى جعل هؤلاء موضع اهتمام مميز بإنشاء دائرة لهم، يعني أن ينشئ المؤسسات اللازمة لإدارة أمورهم، ولقد أمر لهذه الطبقة بأن تخصص لهم باب في ميزانية الدولة، والإمام علي (ع) هو رائد في فكرة الضمان الاجتماعي التي تتسع دائرته، لتشمل حتى غير المسلم. فقد ذكر بأن الإمام (ع) مر بشيخ مكفوف كبير يسأل الناس. فقال الإمام: ما هذا؟، فقيل له: يا أمير المؤمنين إنه نصراني، فقال الإمام (ع): ﴿**استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه!! أنفقوا عليه من بيت المال**﴾[3].

فالمسؤولية المباشرة للدولة في الضمان، ترتكز على أساس الحق العام للجماعة في الاستفادة من ثروات الطبيعة، وثبوت هذا الحق، للعاجزين عن العمل من أفراد الجماعة[4].

فهذه النصوص، للإمام علي (ع) تتكرر بكل وضوح في مبدأ الضمان الاجتماعي، وتشرح المسؤولية المباشرة للدولة في إعالة الفرد وتوفير حد الكفاية له. هذا هو مبدأ الضمان الاجتماعي، الذي تعتبر الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيقه، وممارسته في المجتمع الإسلامي.

---

[1] - محمود عبد الكريم ارشيد – مرجع سابق – ص270.
[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص151.
[3] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا (مرجع سابق) – ص705.
[4] - رفيق المصري –اصول الاقتصاد الاسلامي – دار القلم للنشر – الشام – 1993م – ص181.

د – تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع في عهد الإمام علي (ع)

إن الطبقة في الفكر المادي الحديث، رأسمالي أو اشتراكي ماركسي، ترتبط بالمستوى الاقتصادي والمادي للمنتمين إليها، وهذا يعكس ملكية هؤلاء لوسائل الإنتاج، بينما في الإسلام تنتمي إلى الوضع المهني والثقافي في النشاط الاجتماعي الذي تقوم به في المجتمع، وهذا أدى إلى أن الطبقة التي تشكل حزباً آخر، أو تياراً حزبياً آخر، على مستوى الصدام والصراع، تنتج مفهوم الصراع وواقع الصراع. أما في العهد الإسلامي، فإن الطبقة لا تهيىء آليات لتشكيل حزب، ولا تنشىء حالة صراعية، بل تنشىء حالة تكاملية بين قوى المجتمع. كما قال الإمام علي (ع): ﴿***واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا غنى ببعضها عن بعض***﴾[1].

إن المجتمع الإسلامي، هو مجتمع تعاوني تكاملي – مقابل المجتمع الغربي الصراعي التنافسي. إن الطبقة في المفهوم الحديث هي تشكيل اقتصادي، أما في المفهوم الإسلامي هي تشكيل إنساني. إن ما تميز بمشروع الإمام (ع) الإصلاحي وما رأينا من سيرة الإمام (ع) بأنه قد عمل على إلغاء التمايز الطبقي فقد ساد في عهد الذين تولوا الحكم قبله تمايز طبقي في توزيع الثروة من بيت المال، حتى أصبح الناس قسمين، قسم في عداد الأثرياء وما فوق ذلك، وآخرون لا يرتفعون عن مستوى الفقر كثيراً حتى تسببت هذه السياسة في تفاوت طبقي خطير.

فأعلن الإمام (ع) إلغاء التمايز الطبقي وتقليل الفروقات بكل أسبابه، ومهد إلى التسوية بين الناس في العطاء، فالناس عنده سواسية. وانقطعت آمال الطبقة الغنية. فقال عليه السلام: "**ألا يقولن رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتخذوا العقار وفجروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة،**

[1] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص100.

واتخذوا الوظائف الرمقة فصار ذلك عليهم عاراً، إذ ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأخرتهم إلى حقوقهم التي يعملون، فينقمون لك ويستنكرون، ويقولون، حرمنا علي ابن أبي طالب حقوقنا"[1].

ولما نودي لقبض الحقوق، قال الإمام علي (ع) لعبيد الله بن أبي رافع ﴿***ابدأ بالمهاجرين، وأعط كل رجل ممن حضر ثلاثة دنانير، ثم ثنى بالأنصار ما فعل معهم مثل ذلك، ومن حضر من الناس كلهم الأحمر والأسود ما صنع مثل ذلك***﴾ [2].

إذ لاحظنا سياسة الإمام (ع) لعرفنا أنها سياسة الدين في النظر إلى عباد الله نظرة المساواة والعدل، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه السياسة الشفافة إلى نتيجة واحدة، وهي الاستقرار الاقتصادي وانخفاض مستوى الفقر والغاء الطبقية في المجتمع.

على هذا إن الإسلام لا يعترف إلا بالغني الذي يستثمر ماله لصالح المجتمع، مستشعراً أن ماله أمانة وديعة "أودعها الله بيده، فالعلاقة بين الأغنياء والفقراء علاقة قائمة على الأخوة، وإن الناس في نظر الإسلام سواسية فلا تمييز بين جنس أو وطن أو حال، أو غير ذلك.

استنتاج

ان الفارق كبير بين النظرية الاسلامية لتوزيع ما بعد الانتاج والنظرية الرأسمالية ، ومرد هذا الاختلاف تحديد مركز الانسان ودوره في عملية الانتاج، فان دور الانسان في النظرة الرأسمالية هو دور الوسيلة التي تخدم الانتاج لا الغاية التي يخدمها النتاج، فهو في صف سائر القوى المساهمة في الانتاج من طبيعة ورأس مال، ولهذا يتلقى الإنسان المنتج نصيبه من ثروة

[1] - ابن أبي حديد – مرجع سابق – جزء7 – ص37.
[2] - نفس المصدر – ص204.

الطبيعة، بوصفه خادماً للإنتاج، ويصبح الاساس النظري للتوزيع على الانسان العامل والوسائل المادية التي تساهم معه في عملية الانتاج، اما مركز الاسلام في النظرة الاسلامية فهو مركز الغاية لا الوسيلة، فليس هو في مستوى سائر الوسائل المادية لتوزيع الثروة المنتجة بين الانسان وتلك الوسائل في نسق واحد، بل ان الوسائل المادية هي خادمة للإنسان في انجاز عملية الانتاج لان عملية الإنتاج نفسها هي لأجل الانسان ولذلك يختلف نصيب الانسان المنتج عن نصيب الوسائل المادية في الأساس النظري.

وكذلك هناك فارق اساسي من الناحية النظرية بين الأساس الاشتراكي والاسلامي الذي هو مصدر كل الاختلافات في توزيع ما بعد الإنتاج، فالأساس الاشتراكي الماركسي يعتبر ان القيمة التبادلية لمصدر الطبيعة تقوم على اساس العلم وملكية العامل تحددها القيمة التبادلية التي خلقها، اما الأساس الاسلامي يعتبر ان الحقوق الخادمة في المصادر الطبيعة تقوم على اساس العمل، وان العامل يتملك النتيجة الواقعية لعمله.

وهناك اختلاف بين الاشتراكية والاسلام في نظريتهما نحو النظام الاجتماعي، فالحياة الاجتماعية للإنسان هي وليدة القوة المنتجة لان قوة الانتاج هي القاعدة الأساسية والعامل الأول في تاريخ الانسان ام افي ضوء الاسلام، فهو يحكم على كل نظام في ضوء صلته بالحاجات الانسانية المتنوعة التي يجب على النظام تكييف الحياة يضمن اشباها، بوصفها الاساس لنشوء الحياة الاجتماعية، ولا يعترف بتبعية علاقات التويع عن شكل الانتاج.

الخلاصة

يرى الاقتصاديون الوضعيون أن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، فكلما زاد الدخل زاد الإنفاق دون قيود أو حدود حتى يتجاوز الاعتدال إلى الإسراف والتبذير، وها الفكر

خاطىء في رؤية الإمام علي (ع) حيث يوجد على المستهلك قيود وحدود لا يتجاوزها حتى لو زاد دخله حتى لا يقع في المحرمات.

ويوجه الإمام علي (ع) هذه الزيادة في الدخل إلى الزكاة والصدقات لدعم الفقراء الذين هم دون حد الكفاية، كما يجعل الإمام (ع) ضوابط قيمية لسلوك المستهلك ومقومات للسلوك الرشيد في الاقتصاد الإسلامي، وأهم الضوابط الشرعية هي الإنفاق على المباح (الحلال الطيب) والاعتدال (بدون إسراف وتقطير)، والإنفاق وفقاً لمبدأ الأولويات الإسلامية.

أما ما يخص التوزيع فهو يختلف حسب النظام الاقتصادي القائم تبعاً للملكية وعوامل الإنتاج، فالرأسمالية التي تعتمد على الملكية الفردية تتسم بطابع المصلحة الذاتية المتحررة من أي قيم أخلاقية ودينية، وتغليب مصالح الطبقة المالكة وهي الأقلية على حساب الأغلبية، بينما نجد التوزيع في النظام الاشتراكي يعتمد العمل، عامل الإنتاج الوحيد حيث يتساوى الجميع. وبهذا يقتل الدافع والموهبة عند الإنتاج، وتصادر الدولة الجهود لتتحول إلى رأسمالي وحيد وكبير تمتلك بذلك عناصر الإنتاج والتوزيع بحسب ما تراه ملائماً لخططها المركزية. أما في الإسلام فالأمر يختلف تماماً فقد اعتمد الإمام علي (ع) مبدأ التوزيع الذي يتم وفق العدالة والرحمة وأن يراعي المنتج والمتصرف بعناصر الإنتاج، حقوق المالك وهو الله تعالى ليردها إلى الفقراء وتنمية موارد المجتمع والمحافظة عليها كما أن السماء تتدخل وبشكل مباشر في كل مناحي الحياة، ومنها عملية التوزيع وفق رؤيا الإمام (ع) المستمدة من نصوص القرآن وأحكامه القيمية والأخلاقية ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[الزخرف / آية 32].

إن الله تعالى خلق للإنسان كل ما يحتاجه ويلبي رغباته، لكن نتيجة عدم توزيع الموارد بشكل متساوٍ، أصبح هناك ندرة نسبية من حيث التوزيع، وليس من حيث الوجود. هنا تكمن

المشكلة في التوزيع سواء قبل الإنتاج أو بعده، حيث تتدخل إرادة الإنسان في تلك العملية وبالتالي إمكانية العدالة أو عدم العدالة في التوزيع.

الفصل الرابع

المشكلة الاقتصادية وحلولها عند الإمام علي (ع)

تمهيد

تتفق جميع المذاهب الاقتصادية (رأسمالية، اشتراكية إسلامية)، على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية، وكذلك فإنها تتفق على ضرورة علاج هذه المشكلة، ولكن هذه المذاهب تختلف في تحديد طبيعة المشكلة وكذلك تختلف في طريقة علاجها. حيث سيتم الحديث عن المشكلة الاقتصادية وفق النظم الغربية والنظام الإقتصادي الإسلامي وإلقاء الضوء على حلول الإمام علي (ع) للمشكلة الاقتصادية من خلال منهجية مقارنة.

أولاً: ما هي المشكلة الاقتصادية

ثانياً: المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

رابعاً: المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

خامساً: المشكلة الاقتصادية في رؤية الإمام علي (ع)

خلاصة

أولاً: ما هي المشكلة الاقتصادية؟

تعد المشكلة الاقتصادية، المشكلة المركزية في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، لأنها تنصب في الأصل على ندرة الموارد الاقتصادية في الوجود، فهي من حيث محدوديتها موزعة بين موارد ناضبة وموارد تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وتنصب من آخر على إيجاد السبل في جدوى الاختيار بين الاستعمالات البديلة. هذه الارتباطات الخلفية والأمامية للمشكلة الاقتصادية سوف تفرض سلوكاً رشيداً في تقنين استخدامات الموارد وطرائق استخراجها وتحويلها إلى سلع وخدمات ثم توزيع العوائد وكفاءة هذا التوزيع. فالمشكلة الاقتصادية في رأي الرأسمالية: أن الموارد الطبيعية للثروة لا تستطيع أن تواكب المدنية، وتضمن إشباع ما يستجد خلال التطور المدني من حاجات ورغبات[1].

وإذا كانت المشكلة الاقتصادية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن الماضي تثار وبشكل تفصيلي للإبقاء على معدلات تراكم متسارعة في ظل نظام رأسمالي منقسم داخلياً انقساماً طبقياً حاداً، ومنقسم خارجياً إلى دول مستعمِرة ودول مستعمَرة. فإن هذه المشكلة تثار في الوقت الحاضر للحفاظ على معدلات مقبولة من التراكم في ظل نظم اجتماعية ليبرالية داخلياً، أما خارجياً فإن هناك سعياً إلى عدم إبقاء نموذج بنيوي – وظيفي فاقد لأي مقدرة على استيعاب وتفسير الأبعاد التاريخية التطورية في حياة النظام الرأسمالي العالمي بمركزه وأطرافه، بعمقه الإنتاجي وسطحه التبادلي[2]، مما ينتج عنها من علاقات تبعية متبادلة في ظل مؤسسات عملاقة معولمة واسعة الانتشار، واستمرارية عدم التكافؤ في التبادل بين المركز والأطراف، وهكذا فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في عنصرين:

1- الاحتياجات البشرية، وعدم محدوديتها.

---

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا (مرجع سابق) – ص346.

[2] - حسن حنفي وصادق جلال العظم – ما العولمة؟ (حوارات لقرن جديد) – دار الفكر المعاصر – بيروت – دمشق – 1999م – ص123.

2- عوامل الإنتاج ومحدوديتها وشح الطبيعة في تقديم المزيد.

في سياق التاريخ الاقتصادي نرى أن المشكلة الاقتصادية في نظر الاشتراكية الماركسية: مشكلة التناقص بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية، مهما كانت نوعية النظام الاجتماعي الناتج عن التوفيق بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع[1].

فالمشكلة الاقتصادية قدمت من الغرب ومنذ الثورة الصناعية بشكل تلفيقي، وحتى لا يظهر أي خلل في معدل التراكم في اتجاهها إلى الأعلى، لا بد لقوى السوق أن تعمل في اتجاه التفاوت الاقتصادي، وبذلك تعمل المشكلة الاقتصادية على حدة التراكم الرأسمالي والتطور الاقتصادي المادي، ففي الوقت الذي يتفاعل فيه في أوروبا الغربية عدم التكافؤ الإقليمي في الدول الغنية نجده يميل إلى عكس ذلك في الدول الفقيرة[2].

إن المشكلة الاقتصادية التي تعد الركيزة الأساسية للنظرية الاقتصادية الوضعية التي تمت صياغتها بشكل يتناسب مع المصالح الكبرى للدول الصناعية، لم تراع فيها مشكلات الدول النامية بصورة أساسية[3].

وبناء على ذلك فإن البحث عن البديل ليس من باب الاختلاف من أجل الاختلاف، وإنما هو البحث عما ينسجم وواقع مجتمع الدول النامية. إن الأسئلة التي تطرحها الشريعة الإسلامية بخصوص المشكلة الاقتصادية التي ترى أن المشكلة الاقتصادية لا في علاقات الإنتاج ولا في مصادره، بل يعتقد بأن المشكلة في طبيعة الإنسان، فهناك دائماً بشر يتحملون مسؤولياتهم، وآخرون لا يتحملون هذه المسؤوليات. فالمشكلة بناء على الرؤية القرآنية هي من الإنسان،

---

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا (مرجع سابق) – ص347.

[2] - غونار ميردال – النظرية الاقتصادية والدول النامية – ترجمة إبراهيم الشيخ – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة – (د.ت) – ص26.

[3] - نفس المصدر – ص86.

وتجاوزه على الطبيعة وعلى نفسه وعلى المجتمع وهو ما نشاهده اليوم في العالم الغربي حيث التجاوز الصريح.

ثانياً – المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

تمهيد:

الرأسمالية تعتقد أن المشكلة الاقتصادية الأساسية هي قلة الموارد الطبيعية نسبياً، نظراً أن الطبيعة محدودة، فلا يمكن أن يزاد في كمية الأرض التي يعيش عليها الإنسان أولاً في تسمية الثروات الطبيعية المخبوءة فيها، مع أن الحاجات الحياتية للإنسان تنمو باطراد، وفقاً لتقدم المدنية وازدهارها الأمر الذي يجعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع تلك الحاجات بالنسبة إلى الأفراد كافة، فيؤدي ذلك إلى التزاحم بين الأفراد على إشباع حاجاتهم، ونشأ المشكل الاقتصادية[1].

1 – دور العمل في التوزيع الرأسمالي

السؤال الذي سنعالجه بهذا الصدد هو: ماذا تكتسب المادة في طابع اجتماعي بسبب العمل؟ وما هي علاقة العامل بالثروة التي حصل عليها عن طريق عمله؟

إن آدم سميث هنا أبرز مسألة في غاية الأهمية وهي القيمة الاستعمالية ومدى ارتباطها بتقسم العمل، ومن ثم انعكاسها على مسألة التوزيع هذه الآلية هي التي تقرر نوع العدالة التي تسود المجتمع، فالمرء يكون غنياً أو فقيراً طبقاً لدرجة فصوله على الضروريات الملائمة ومباهج الحياة الإنسانية[2] إذ أن العمل هو الذي يقرر الدول وفقاً لتقسيمه. وتبرز مسألة أن نتاج هذا العمل لا

[1] - بول ساملسون- علم الاقتصاد- ترجمة مصطفى موفق- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1993م – ص 65.
[2] - Ibid. Smith. Boot. P.5.

يستهلك من قبل مالك قوة العمل، بل يقوم باستبداله بسلع وخدمات يحتاج إليها، ولا يستطيع إنتاجها، وعندئذٍ هو يبرز العمل مقياساً للقيمة التبادلية لكل السلع[1].

ولكن السؤال هنا: هل أن أسعار المنتجات مساوية للكلف الحقيقية لما يرغب الناس بالحصول عليه، ومساوية لعملهم الحقيقي. هنا تبدو مسألة العدالة ليست نسبية فحسب، وإنما هي انتقائية في تقرير الأجور يجب أن تكون في حدود الكفاف، أي إبقاء العامل على قيد الحياة وإنتاج يد عاملة مطلوبة في سوق العمل. إن الإقرار بوجود فائض عمل يذهب إلى الرأسمالي وهي مسألة تناقض مقياس القيمة ولا تتسابق ومفهوم عدالة التوزيع.

ففي الحيرة المحيطة بنظرية "اليد الخفية"، فمن ناحية يقدمها سمت وأتباعه على أنها تعمل على إيجاد توافق في عالم الاقتصاد تمنع تدخل الدولة غير الضروري والمرغوب به، وكمحصلة بأن اليد الخفية هي المنافسة[2]، ومن ناحية أخرى فإن جون كينت جالبريت يرى في نظرية اليد الخفية رنيناً غامضاً وقوة روحية تساند السعي إلى تحقيق المصالح الشخصية[3]، هذا القانون الغامض يعمل على تنظيم السوق والتوزيع وتوازن الاقتصاد القومي.

إن Mell بتوقع عالم متناسق يتوق إلى تحسين أحوال الإنسانية عبر توزيع عادل في ظل أحكام قيمية مستمدة من الأخلاق ومن الدين، كل هذا كان ضمن الاحتجاج الفاشل الذي سبقه إليه الفلاسفة المثاليون من أمثال روسو وكانط بغية أن يعيدوا للإنسان مركزه المتميز في مخطط الكون[4]. إن سوق المنافسة وما أفرزته من تراكم في رؤوس الأموال قد أدت مسألتين مهمتين: هما عجز السوق وفشله، ثم التوزيع غير المقبول للدخل[5].

---

[1] Ibid. Smith,p 70..

[2] - Robert. B. Ekelund Jr and Robert F. Hebert. A History of Economic theory and Method. New York: Mc Graw – Hill. 1975, p.59.

[3] - جالبريت – مرجع سابق – ص195 (تاريخ الفكر الاقتصادي).

[4] - محمد عمر شابرا – مرجع سابق – ص52.

[5]- Paul samnelson and William D. nordHaus – Economics – 12th NewYork: Mc. Graw. Hill Book Company. 1985. P.675.

2- دور الحاجة في التوزيع الرأسمالي

إن الحاجة في المجتمع الرأسمالي ليست من الأدوات الإيجابية للتوزيع، وإنما هي أداة ذات صفة مناقضة ودور إيجابي معاكس لدورها في المجتمع الإسلامي. فهي كلما اشتدت عند الأفراد انخفض نصيبهم من التوزيع، حتى يؤدي الانخفاض في نهاية الأمر إلى انسحاب عدد كبير منهم عن مجال العمل والتوزيع. والسبب في ذلك: أن انتشار الحاجة يعني: وجود فائض في القوى العاملة المعروفة في السوق الرأسمالية، تزيد من الكمية التي يطلبها أرباب العمل، ونظراً لأن الطاقة الإنسانية سلعة رأسمالية تتحكم في مصيرها فقوانين العرض والطلب كما تتحكم في سائر سلع السوق، فمن الطبيعي أن ينخفض أجر العمل تبعاً لزيادة العرض والطلب، ويستمر الانخفاض وفقاً لهذه الزيادة، وحين ترفض السوق الرأسمالية امتصاص كل الكمية المعروفة في القوى العاملة، ويتمنى عدد كبير من ذوي الحاجة بالبطالة نتيجة يتحتم على هذا العدد الكبير أن يفعل المستحيل في سبيل أن يبقى حياً، أو يتحمل آلام الحرمان والموت جوعاً، فالحاجة في المجتمع الرأسمالي تعني: انسحاب الفرد في مجال التوزيع، وليست أداة التوزيع[1].

إن التوزيع يتم بصورة عقلانية، بعيدة عن الأحكام القيمية، فإن المسألة تعالج في إطار السوق، لا يعود جائزاً ومنطقياً السؤال عما إذا كانت تشكيلة السلع التي تولد الدخل تلبي الحاجات البشرية الأساسية[2].

3- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية:

---

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص358.
[2] - شابرا – مرجع سابق – ص45.

- يقوم جهاز الثمن بتكوين سلم التفضيل الجماعي عن طريق ما يسمى التصويت في ساحة السوق فكل قرش يدفع لشراء سلعة معينة يكون بمثابة إعطاء صوت من جانب المشتري لإنتاج هذه السلعة ووضعها في سلم التفضيل الجماعي.
- تنظيم الإنتاج فإن جهاز الثمن هو الذي يوفر عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (التنظيم، رأس المال، العمل، الأرض) بما يوفر أقصى ربح بأقل التكاليف.
- جهاز لحل مشكلة توزيع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، بمقدار ما يملكه الفرد من ثمن ثم يأخذ في إنتاج البلاد.
- جهاز الثمن يوازن بين العرض الثابت من إنتاج السلع وبين الطلب على هذه السلع في الفترة القصيرة الاستهلاك، حيث أن حركة الأثمان كفيلة بالقيام بهذه الموازنة.
- جهاز الأثمان هو الذي يساهم في كفالة النمو الاقتصادي حيث يقوم بمكافأة الذين يمتنعون عن الاستهلاك بإعطائهم فائدة على مدخراتهم وتزيد هذه المدخرات كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً، وبذلك يستطيع النظام الاقتصادي عن طريق آلية جهاز الثمن حل عناصر المشكلة الاقتصادية [1].
- كما يعتمد النظام الرأسمالي سبيلاً لحل المشاكل الاقتصادية شرعية الملكية الخاصة، وجود المؤسسات الخاصة، المنافسة الحرة وتدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[2].

[1]- بول ساملسون – مرجع سابق – ص 63.

[2] - Francais seller – Moral et vie economique – Editions oueidat – Beirut – Paris. P:59.

ثالثاً: المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

تمهيد:

يرى الماركسيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى كان الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا توجد مشكلة اقتصادية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن. وأصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف، ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة[1].

1 – دور العمل في التوزيع الاشتراكي

إن الاقتصاد الاشتراكي الماركسي، يحدد صلة العامل بنتيجة عمله في ضوء مفهومه الخاص عن القيمة الذي يرى أن العامل هو الذي يخلّف القيمة التبادلية للمادة التي ينفق فيها عمله، فلا قيمة للمادة بدون العمل البشري المتجسد فيها، وما دام العمل هو أساس القيمة، فيجب أن يكون توزيع القيم المنتجة في مختلف فروع الثروة على أساس العمل، فيملك كل عامل نتيجة عمله والمادة التي اتفق عمله فيها، لأنها أصبحت ذات قيمة بسبب العمل وينتج عن ذلك: أن (لكل حسب عمله) لا حسب حاجته، لأن من حق كل عامل أن يحصل على ما خلق من قيم. ولما كان العمل هو الخلاق الوحيد للقيم، فهو الأداة الوحيدة للتوزيع، بينما كانت أداة التوزيع في المجتمع الرأسمالي هي آلية السوق، يصبح العمل أداة التوزيع الأساسية في المجتمع الاشتراكي[2].

---

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص364.
[2] - ارنست جاندل – مرجع سابق – ص 81.

2 – دور الحاجة في التوزيع الإشتراكي

تعتمد الاشتراكية القائلة، من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، العمل بصفته الجهاز الأساسي للتوزيع، فلكل كامل الحق في نتيجة عمله مهما كانت النتيجة، وبذلك يلغي دور الحاجة في التوزيع، فلا يقف نصيب العامل عند حاجته إذا كان ينتج في عمله أكثر من حاجته، كما لا يحظى العامل بما يشبع حاجته كاملة إذا قصر به عمله عن تقديم خدمة إنتاجية توازي ذلك فلكل فرد إذن قيمة عمله مهما كانت حاجته ومهما حققه العمل من قيمه[1].

3 – علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

إن الفكر الاشتراكي اعتبر التناقض بين قوى الإنتاج، التي اكتسبت جراء تطورها طابعها الاجتماعي، وبين علاقات الإنتاج التي تتشبث بطابعها الخاص من خلال الملكية الخاصة، هو جوهر المشكلة الاقتصادية بحسب التوصيف الماركسي، تزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقص بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي، ومحاولة إلحاق علاقات الإنتاج لقوى الإنتاج عن طريق إلغاء الملكية الخاصة بالتأميم إيذاناً بانقضاء مرحلة استقلالية من عمر التشكيلات الاجتماعية، حيث تتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي عن طريق وضع الخطط الاقتصادية فالدولة أو الجهاز الإداري المركزي تحل إحلال تام وكامل محل جهاز الثمن. وذلك بوضع خطة شاملة تحدد الأولويات من السلع والخدمات التي ترى أهميتها للمجتمع ثم يتم توزيع الموارد على

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا - مرجع سابق – ص355.

القطاعات الإنتاجية بما يتناسب مع تلك الأولويات وتحدد الخطة بشكل واقع نسبة الموارد التي توجه للقطاع الإنتاجي لسلع الاستهلاك ونسبة الموارد اللازمة لقطاع الاستثمار[1].

رابعاً – المشكلة الاقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي

تمهيد:

إن الإسلام يقرر أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الإنسان نفسه وسلوكه على أثر ابتعاده عن القيم الدينية والأخلاقية انطلاقاً من قول تعالى: ﴿**الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار**﴾. فهذه الآية القرآنية تبين أن نعم الله كثيرة ولكن الإنسان هو الذي يسبب لنفسه المشاكل... فالمشكلة الاقتصادية تحدث نتيجة ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وابتعاده عن القيم التي تسيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكفرانه لنعم الله[2].

1 – حل المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

أ- دور العمل في التوزيع الإسلامي

يختلف الإسلام عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يجعل قوة العمل سلعة رأسمالية والذي يقوم على مبدأ بأن العمل مقياساً للقيمة التبادلية لكل السلع. ويختلف الإسلام أيضاً عن

[1] - فالح عبد الجبار – ما بعد الماركسية – دار المدى للنشر – بيروت – 1998م – ص150.

[2] – علي السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة – دار الثقافة – بيروت – 1996م – ص205.

الاقتصاد الاشتراكي القائل أن الفرد هو الذي يمنح المادة قيمتها التبادلية، فالمواد الطبيعية لا تستمد قيمتها في – رأي الإسلام – من العمل، بل من الرغبة الاجتماعية في الحصول عليها[1].

وإن العمل في نظر الإسلام تكون زيادة الإنتاج وزيادة معدلاته ويزيد الفائض الادخاري[2].

والعمل سبب لملكية العامل لنتيجة عمله، وبذلك تكون الملكية القائمة على أساس العمل حق للإنسان، فالعمل إذن أساس لتملك العادل في نظر الإسلام وعلى هذا الأساس فهو أداة رئيسية في جهاز التوزيع لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل ويمتلكها وفقاً لقاعدة: "إن العمل سبب الملكية".

ب– دور الحاجة في التوزيع الإسلامي

إن الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي بشكله الصريح فهو على النقيض من الإسلام تماماً في موقفه من الحاجة، فإن للحاجة دور إيجابي مهم، لأنها وإن لم تكن سبباً لحرمان العامل الموهوب من ثمار عمله إذا زادت حاجته، غير أنها السبب الفعال في التوزيع بالنسبة للغته التي لا تملك من القدرة الفكرية والجسدية إلا الدرجة التي تسمح لها بالحصول على الحد الأدنى من ضرورات الحياة، فإن هذه الفئة على الأسس الاشتراكية الماركسية والرأسمالية يجب أن تقنع بثمار عملها الضئيلة لأن العمل وحده هو الذي يمارس التوزيع في ظل الاشتراكية.

أما في الإسلام فإن الوضع مختلف، لأن الإسلام لم يكتف بالعمل وحده لتنظيم جهاز التوزيع بين العاملين، بل جعل الحاجة نصيباً من ذلك. واعتبر عجز هذه الفئة عن تحقيق الرفاه لوناً من الحاجة، ووضع الأساليب والطرق لمعالجة هذه الحاجة. وهناك نقطة خلاف مركزي آخر بين الإسلام والاشتراكية والرأسمالية حول الفئة الأخرى من الناس التي حرمت من العمل بسبب طبيعة تكوينها الفكري والجسدي الذي ينبع من تناقض مفاهيم كل مذهب من علاقات التوزيع.

---

[1] - محمد باقر الصدر – مرجع سابق – ص351.
[2] - محمد عبد المنعم الجمال – مرجع سابق – ص105.

أما بالنسبة للفئة التي تعجز كلياً عن العمل فلا يمكن للاقتصاد الاشتراكي الماركسي أن يفسر حق هذه الفئة في الحياة، لأن التوزيع لا يقوم في رأي الماركسي على أساس خلقي، وإنما يقوم التوزيع في ضوء مركزها الطبقي في المعترك الاجتماعي[1].

إن الإسلام لا يحدد عملية التوزيع على أساس الصراع الطبقي وإنما على أساس قيم إسلامية وخلقية، تضمن تقليص آلام الحرمان كذلك لا يحدد عملية التوزيع على مبدأ الأنانية، التي هي مسلمة عقلانية في الفكر الرأسمالي الذي ينص على توزيع الدخل خارج الاعتبارات الخلقية، لأنه لا يشي أكثر من الأنانية ضرورياً للمجتمع[2]. حتى لو كان على حساب الفئة الغير قادرة على العمل والإنتاج، فإن للقيم الخلقية دوراً مهماً في تحقيق المثل الأعلى للمجتمع السعيد في الإسلام. كما أن للقيم الخلقية أساس في إقامة الإسلام العلاقات الاجتماعية عليها، ويصبح من الطبيعي أن تعتبر حاجة هذه الفئة المعروفة الغير قادرة على العمل سبباً كافياً لحقها في الحياة، وأداة من أدوات التوزيع (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)[3].

ج- الملكية بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي (نظرة مقارنة)

يأتي بعد العمل والحاجة دور الملكية بوصفها أداة ثانوية للتوزيع، وذلك أن الإسلام حين سمح بظهور الملكية الخاصة على اساس العمل خالف الرأسمالية والاشتراكية الماركسية معاً في الحقوق التي منحها للمالك، والمجالات التي فسح له بممارستها، فلم يسمح له باستخدام ماله في تنمية ثروته سماحاً مطلقاً دون تحديد كما صنعت الرأسمالية: فأجازت كل ألوان الربح، واعتمادها التخلي عن المصنفات الأخلاقية لتكون رقيباً على أفعال الناس، وفك الارتباط نهائياً بين الدين

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا –مرجع سابق – ص307.
[2] - أندرو سكوتر – علم اقتصاد السوق الحرة – ترجمة نادر ادريس – دار الكتاب الحديث 1990 م – ص2.
[3] - محمد باقر الصدر– مرجع سابق - ص357.

بوصفه مصدراً للأخلاق والقيم التي تلغي المصلحة الفردية وبين الاقتصاد بوصفه فعالية إنسانية تهتم بالثروة وسبل تحصيلها[1]. إن المنهج الكامل للنظام الرأسمالي: دعوا السوق وشأنها[2].

كذلك الإسلام لم يغلق على الفرد فرصة الربح نهائياً، كما تفعل الاشتراكية. إذ تحرم الربح والاستثمار الفردي للمال بمختلف أشكاله، وإنما وقف الإسلام موقفاً وسطاً: فحرم بعض ألوان الربح كالربح الربوي، وسمح ببعض آخر كالربح التجاري[3]. وهو في تحريمه لبعض ألوان الربح يعبر عن خلافه الأساسي مع الرأسمالية في الحرية الاقتصادية، بوصفها أساساً للتفكير الرأسمالي كما أن الإسلام في سماحه بالربح التجاري يعبر عن خلافه الأساسي مع الاشتراكية، في مفهومها عن القيمة والقيمة الفائضة وطريقتها الخاصة في تفسير الأرباح الرأسمالية.

وباعتراف الإسلام بالربح التجاري أصبحت الملكية بنفسها أداة لتنمية المال، عن طريق الاتجار وفقاً للشروط والحدود الشرعية، وبالتالي أداة ثانوية للتوزيع، محدودة بحدود القيم الدينية والمعنوية والمصالح الاجتماعية التي يتبناها الإسلام[4].

خامساً: المشكلة الاقتصادية في رؤية الإمام علي (ع)

إن المشكلة الاقتصادية في رؤية الإمام علي (ع) مستمد من رؤية الإسلام العلمية وامتداداً لما نص في القرآن الكريم من حيث أن نصوص القرآن حقيقة وبديهية لا تحتاج إلى شيء من الجدل والنقاش، بقوله تعالى: ﴿**الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل**

---

[1] - أحمد إبراهيم منصور – مرجع سابق – ص68 – 69.
[2] - Adam Smith – مرجع سابق – ص51.
[3] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا –مرجع سابق – ص363.
[4] - علي السالوس – مرجع سابق – ص 175

والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾ [إبراهيم: 33 – 35].

إن المشكلة الاقتصادية في تصور الإمام (ع) ليست حتمية بيئية كما تقرر الرأسمالية (بخل الطبيعة)، وليست حتمية تاريخية كما تقرر الاشتراكية إنها مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، وهي مشكلة سلوكية حين يفرط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحد اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حينما يسود الظلم في توزيع الثروة والموارد والدخول، والمشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدوات هذا المجتمع التي تيسير النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد) وهي مشكلة سلوكية أيضاً حين يعمد الإنسان إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد إليه أداته (النقود). إلا بمقابل جزية هي الفائدة ويقول الإمام (ع) في هذا العدد: ﴿***ألا ولن الأرض التي تقلكم، والسماء التي تظلكم، مطيعتان لربكم، وما أصبحتا تجودان لكم ببركتهما توجعاً لكم، ولا زلفة إليكم، ولا يجيز ترجوانه منكم، ولكن أمرتا بمنافعكم فأطاعتا، وأقيمتا على حدود مصالحكم فقامتا***﴾[1]. ويقول أيضاً: ﴿***من وجد مورداً عذباً يرتوي منه فلم يغتنمه يوشك أن يظمأ ويطلبه فلا يجد***﴾[2]. نجد الإمام (ع) يحث الناس بالإسراع نحو الطبيعة لاستغلال مواردها ويؤكد على أهمية استغلال موارد الطبيعة فليس الأرض وحدها بل حتى السماء فيها منافع للناس، وإذا تم للإنسان استغلال الأرض، فإنه لم يستغل بعد ما هو موجود من ثروات الكواكب والنجوم مع تأكيد[3] الإمام على وجود هذه المنافع فما أروع شمعة الأمل الذي يضيئها

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص85.
[2] - محمد عبده – نهج البلاغة – دار الذخائر للمطبوعات – قم – 1412هـ.ق. – ص175.
[3] - محمد باقر الصدر – الإسلام يقود الحياة – مؤسسة الإعلام الإسلامي – إيران – 1979م – ص204.

الإمام (ع) أمام البشرية، فإذا ضاقت الأرض على الإنسان فإنه سيحصل على ما يغنيه في السماء الواسعة التي لم يستطع الإنسان حتى الآن على كشف مواردها النافعة للبشرية.

1 – دور التوزيع عند الإمام علي (ع) في علاج المشكلة الاقتصادية

طرح الإمام علي (ع) نظاماً متكاملاً لعلاج ظاهرة الانحراف عن خط العدالة الأساسية في التوزيع، وحدد البرامج الواضحة لتجاوز الأخطاء المتراكمة في مسألة توزيع المال بين الناس.

لم تقتصر جهود الإمام علي (ع) في علاج مشكلات التوزيع من الناحية النظرية والمواقف الوعيظة فحسب وإنما سلك إلى جانب ذلك الطرق العملية من خلال استخدام الضوابط القانونية في تحقيق التوازن والعيش الرغيد، ومن ذلك استرداد الأموال التي أخذت من غير حق إضافة إلى مراقبة طرق جباية الأموال، وتنفيذ توزيعها على قطاعات الأمة، كما تشدد في مراقبة ولاته على الأمصار واستخدام المراقبة والتفتيش، لذلك نجد نصوصاً يوبخ فيها الإمام الوالي أو يستدعيه للحساب أو يعزله عن منصبه إذا خان الأمانة التي أنيطت به[1].

يقول الإمام علي (ع) عن العدالة في التوزيع ﴿***إياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة، والتغابي عما تعنى به مما قد وضح للعيون فأنت مأخوذ منك لغيرك***﴾[2]. فإنه يأمر الوالي ألا يختصر أحد من المال العام، الذي يتساوى الناس فيه في الحقوق.

ومن خاطب ضمائر الولاة وأمرهم بتقوى الله في توزيع المال قائلاً: ﴿***الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمنى***﴾

[1] - حيدر عبد المطلب – المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة – دار الفكر الإسلامي – بغداد 1996 م – ص26.
[2] - نفس المصدر – ص444.

أصحاب العاهات)، فإن في هذه الطبقة قانعاً (يسأل الحاجة)، ***ومعتراً*** (يتعرض للحاجة ولا يسأل)، ﴿ ***واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلاة صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل ما استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر. فإنك لا تعذر بتضييعك التافه*** ﴾ فإن هؤلاء من بين أحوج الأصناف من غيرهم... وتعهد أهل اليتيم وذوي الرقة في السماء"[1]. نلاحظ في هذا النص، أن الإمام أعطى مفهوماً وقاعدة واضحة لعدالة التوزيع وتلبية الحاجة للأصناف المذكورة، والتي ركز عليها مستوحياً ذلك من القرآن الكريم ﴿**أما الصدقات للفقراء والمساكين**﴾ [التوبة: 60]، و ﴿**أطعموا القانع والمعتر..**﴾ [الحج: 36]، (**يتيماً ذا مقربة أو مسكيناً ذا قربة**﴾ [البلد: 15].

وإذ يعطيهم من غلات صواف الإسلام، وهي الأراضي التي لم يأتي عليها دخل ولا ركاب، وكانت صافية لرسول الله فلما قبض إلى الرفيق الأعلى صارت لفقراء المسلمين، ولما يراه الإمام علي (ع) من مصالح الإسلام ﴿ ***فإن للأقصى مثل الذي للأدنى*** ﴾، أي كل فقراء المسلمين سواء في سهامهم ليس فيها أقصى وأدنى، ولا تؤثر من هو قريب أو إلى أحد من خاصتك على من هو بعيد[2].

تتجلى الضوابط القانونية التي طبقها الإمام لضمان تحقيق التوزيع العادل بقوله لأحد ولاته:﴿ ***أما بعد فقد بلغني عنك أمر إن كنت فعلته، فقد أسخطت ربك وعصيت إمامك، وأجريت أمانتك، بلغني أنك حررت الأرض فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت***

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص444..
[2] - محمد باقر الصدر – إقتصادنا - مرجع سابق – ص300.

يديك، فارفع إليك حسابك[1]. فأمر الإمام لواليه في هذا النص، دلالة على المحاسبة القانونية التي كان يقوم بها في توزيع الأموال، وهو ما يشبه ديوان المحاسبة في العصر الحاضر.

وكان أيضاً يفعل دور الرقابة على متولي الأسواق، فإن الإمام يجعل مسؤوليته لا تعتصر على الرقابة، وضبط الوضع إنما تتعدى ذلك إلى الحفاظ على الأموال الموجودة في السوق، فقد تظهر من هؤلاء المتولين أعمال خيانية في الأموال التي تقع في حيطة مسؤولياتهم أو أخذ رشوة لتحرير مخالفات معينة، فالإمام يواجه مرتكبي هذه الخيانات بأشد العقوبات[2].

2 – سياسة التوزيع عند الإمام علي(ع)

نهج الإمام علي سياسته الاقتصادية خططاً متكاملة لتحقيق التوزيع العادل الذي جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية ويظهر هذا من خلال اتباعه العديد من نظم التوزيع والانضباط في آلية التوزيع[3].

أ – استخدام العديد من نظم التوزيع

إن استخدام العديد من نظم التوزيع الإجبارية والتطوعية، يعطي وسائل التوزيع المرونة والاستمرارية، ومن النظم التي استخدمها الإمام علي (ع) في التوزيع:

ظاهرة التسوية في العطاء:

اشتهر الإمام بالتسوية في العطاء وعندما عوقب على التسوية في العطاء قال: "تأمروني أن أطلب النصر بالجور ولو كان المال لي لسويت بينهم، فكيف وإنما المال مال الله".

---

[1] - توفيق الفكيكي – الراعي والرعية – دار المعرفة للنشر – بغداد – 1990م – ص210.
[2] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص 412.
[3] - ضيف الله بطانية – مرجع سابق – ص 79.

لقد أوضح الإمام (ع) في الأيام الأولى سياسته الرامية إلى المساواة بل نستطيع القول في اللحظات الأولى، فقد صرح مراراً قبل توليه بخطورة النهج المستخدم في توزيع الثروات، كما كان عدد كبير من أصحاب النفوذ في المجتمع المدني متوجساً في استخلاف علي (ع) لأنهم يعلمون منهجه وأسلوبه، وصلابة موقفه الذي لا تغيره الظروف كان قرار الإمام علي (ع) العدول عن تمييز الناس في العطاء، والعودة إلى نظام المساواة قراراً من أخطر قراراته الثورية لأنه كان يفيد انقلاباً اجتماعياً، كما كان رد فعل الأغنياء وفي مقدمتهم ملأ قريش وأبناؤهم، ضد الإمام (ع) وقراره هذا بداية الثورة المضادة ضد حكمه[1].

محاربة نشوء الإقطاع: يقول الإمام عن الإقطاعيين الذين ملكوا الأموال قبيل خلافته بسبب نظام الإقطاع، ﴿... ***والله لو وجدتهم تزوجوا بهذه الأموال النساء، وملكوا بها الإماء فإني رادها، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق***﴾[2]. وقد بدأ الإمام بمحاربة نشوء الإقطاع، باتباعه سياسة المساواة في العطاء منذ مطلع خلافته في المدينة[3]، يذكر أن علياً صعد المنبر في اليوم الثاني من بيعته في المدينة، فقال: "أنتم عباد الله والمال مال الله يقسم بينكم بالتسوية لا فضل فيه لأحد على أحد".

ب- الانضباط في آلية التوزيع

إن الصلة بين السياسة الاقتصادية وسياسة التوزيع تتسم في تنفيذ الإجراءات التي تتخذها الدولة، وقد استخدم الإمام (ع) وسائل فنية منضبطة، لتحقيق التوزيع العادل.

- كان العطاء في المدينة يوزع بواسطة العرفاء - في خلافة الإمام (ع) إذ كان لكل قبيلة عريف، يقوم بتوزيع العطاء على أفرادها ذكر مصعب الزبيري ﴿***أن العطاء كان يدفع إلى***

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص35.
[2] - ابن أبي حديد – مرجع سابق – ص35.
[3] - أبو حسن علي بن الحسن المسعودي – مروج الذهب – دار الأندلس – بيروت – 1965 هـ - ص303.

العرفان، وكان لكل قبيلة عريف يأخذ عطاءاتهم ويدفعها إليهم﴾[1]. وذكر أبو عبيد "إن علياً كان يدعو العرفاء فيعطيهم الذهب والفضة، فيقسمونه، وصار العطاء في خلافته يوزع مرة واحدة في السنة"[2].

– تعيين خازن على الأموال قبل توزيعها على الناس حيث كانت الأرزاق تخزن في مكان يقال له الجار[3]. وقد استمرت أرزاق أهل المدينة ترسل من مصر في البحر فتخزن في الجار في عهد الإمام (ع) وكان الإمام (ع) يتحرى الدقة في التسوية بتوزيع الأنصبة بين الناس بواسطة الوزن، فقد ذكر أبو عبيد: (**أن علياً أتى بمال فأقعد بين يديه الوزان والنقاد، فكوم كومة من ذهب وكومة من فضة، فقال** ﴿ ***يا حمراء، ويا بيضاء احمري وغري غيري***﴾[4]، وفي رواية أخرى أن علياً جعل يزنها ويعطي كل عريف حصته[5].

3 – معايير التوزيع عند الإمام علي (ع).

أ – **معيار المعاوضة:** يمكن أن يتم التوزيع بين أفراد المجتمع مقايضة سلعة بسلعة أو عن طريق استعمال النقود، بالبيع – الشراء أو الحصول على خدمات عوامل الإنتاج حيث يدفع للعامل الذي يعمل بيده أو بأية وسيلة أمراً مقابل الخدمة التي يقدمها، وتعتبر المبادلات التي تتم في أسواق عناصر الإنتاج من أكثر الأمثلة على هذا المعيار[6]. وقد وضع الإمام العديد من الأسس التي تنظم عملية المعاوضة البيع والشراء في السوق:

- أن يكون المبيع مالاً في الإسلام فلم يجز بيع (الخمر، الخنزير، المتيه)[7].
- أن يكون المبيع مملوكاً للبائع[1].

---

[1] - مصعب الزبيري – نسب قريش – دار المعارف – مصر – ص154 – مجهول تاريخ النشر.
[2] - أبو يوسف القاضي – الخراج – دار المعرفة – بيروت – 1978 م.
[3] - الجار: نسبة إلى ميناء الجار قرب المدينة – تقع على ساحل بحر القلزم بينها وبين المدينة مسيرة يوم وليلة –.
[4] - أبو عبيد القاسم بن سلام – الأموال – دار الشروق – القاهرة – 224 هـ -1989 – ص285.
[5] - نفس المصدر – ص284.
[6] - أنس الزرقا – نظم التوزيع في الإسلام – مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي – جدة – 1984م – ص12.
[7] - شرف الدين الصنعاني – الروض النضير – دار الجيل – بيروت – 1974م.

- أن يكون المبيع معلوماً، فقد نهى عن بيع الفرز، حيث اشترط أن يكون المبيع معلوماً بالمشاهدة[2].
- نهى عن بيع ما لم يقبض، وكان نهيه هذا لما في ذلك عن خطر التسليم[3].
- كان ينهى عن بيع شيء مما يكال أو يوزن، إلا بعد كيله ووزنه لاحتمال أن يكون أقل مما سماه من النقد[4].

ب – معيار الحاجة: يقول الإمام علي (ع)، إن هذه الصدقات ليست للذين لهم في التجارة نصيب. تميز الإمام (ع) بمراعاة أحوال المحتاجين، فإن الحاجة مبنية على عدة أمور باشتراك الناس في الموارد الطبيعية، وتوزيع الزكاة على المستحقين لها من المحتاجين بغض النظر عن إسهامهم الإنتاجي، ويرتبط ذلك بمستوى معيشة الفرد وحاجته فالزكاة دخل لمن لا دخل له[5].

وقد أعطت الشريعة الإسلامية قاعدة الحاجة أولوية في توزيع الدخل والثروة، وهذا ما طبقه الإمام (ع) في سياسته الاقتصادية لمعالجة المشكلة الاقتصادية حيث قال موجهاً عامله على الخراج: "ثم الله الله في الطبقة السفلي من الذين لا حيلة لهم... واجعل لهم قسماً من بيت مالك...." [6]، وقد قصد الإمام في هذا النص إنه بعد توزيع المال في الولاية التي جبت منها الأموال فإن باقي الولايات لها في هذا المال حق إذا بقي منه شيئاً.

ج – القيم الدينية والأخلاقية: إن القيم الدينية والأخلاقية يمكن اعتبارها أشمل معيار للتوزيع في نهج الإمام علي (ع) فهي البند الأول والنهائي لأي معيار للتوزيع، فإن «الحلال والحرام، الربانية، الاستخلاف، الزهد، الإنسانية، الوسطية والاعتدال» هي من الأمور الهامة التي تعرض لها الإمام (ع) في فكره الاقتصادي، فهو التركيز على البعد الأخلاقي للاقتصاد في الإسلام.

---

[1] - ابن قدامة – المغني – دار الكتب العلمية – بيروت – 1992 م – ص
[2] - عبد الرزاق – مرجع سابق – ص109.
[3] - الصنعاني – مرجع سابق – ص246.
[4] - نفس المصدر – ص245.
[5] - العاملي – (وسائل الشيعة) – مرجع سابق – ج6 – ص146.
[6] - أنس الزرقا – مرجع سابق – ص206.

فالاقتصاد برأيه ليس متحللاً من أية رقابة أخلاقية ودينية والهدف ليس مجرد تضاعف الثروة والسيطرة على الطبيعة واستنفاذها، كما الاقتصاد الغربي الحديث الذي يحمل أخلاق المذهب البروتستني التي لا تبالي إطلاقاً إلا بتحقيق النجاح الدنيوي للمشروع الاقتصادي بصرف النظر عن كل ما يؤدي إليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وتوارت بيئية، وهذا ما نلاحظه في الآثار المدمرة التي تركتها سيادة النظرة الاقتصادية الغربية في العالم، حيث دمرت الطبيعة وأدت إلى فكرة الطبقات[1].

4 – سياسة الإمام في حفظ التوازن الاقتصادي

مفهوم التوازن الاقتصادي: لا يقصد بالتوازن هنا المعروف في علم الاقتصاد وإنما يعني عدم طغيان فئة على أخرى، أو تمتع جيل من الأجيال بالغنى وحرمان أجيال أخرى، أو كما يسميه بعضهم، بالتوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة[2].

ويتضمن مفهوم التوازن في سياسة الإمام (ع) الاقتصادية الموازنة بين قطاعات الاقتصاد الثلاث (الزراعة، التجارة، والصناعة، كما يعني التوازن في استخدام من حيث إنفاقه).

نص الإمام (ع) ضرورة الاهتمام بالتوزيع العادل، تجنيباً منه للمشكلة الاقتصادية التي عانتها البلاد قبل خلافته، فأنكر التفاوت الفاحش في الثروة، وكان له وسائل رئيسية لضبط التفاوت وحفظ التوازن.

أ – الموازنة بين قطاعات الاقتصاد الثلاث (التجارة، الزراعة، الصناعة)

- **الزراعة:** يظهر هذا من خلال دعوة الإمام في عهده إلى الأشتر النخعي بغروره الاهتمام بالزراعة والصناعة والتجارة. ﴿ ***وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب***

[1] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص136.
[2] - السيد عبد الواحد – السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية – دار وهبي - مصر – 1993م – ص870.

الخراج، ثم استوصي بالتجار وذوي الصناعات وأوصي بهم خيراً﴾[1]. فالسياسة الاقتصادية للإمام تهتم بالقطاعات الاقتصادية الثلاثة حتى تضمن تحقيق متوازن في المدى الطويل، وهذا نابع من الفهم الصحيح للأصول الاقتصادية في الإسلام، والتي تقتضي بأنه إذا اهتم الناس بحرفة معينة، وأهملوا الطرق الأخرى، بما يسبب الضرر للجماعة ككل، فللدولة الحق في التدخل إذا اهتم الناس بالزراعة وأهملوا الصناعة والتجارة. يقول الإمام (ع): ﴿ ***الزراعون كنوز الله في أرضه، وما من أعمال شيء أحب إلى الله من الزراعة، وما بعث الله نبياً إلا زراعاً، إلا إدريس فإنه كان خياطاً*** ﴾[2].

وبفضل هذا التوجيه المكثف شهد النشاط الزراعي في العهد الإسلامي تقدماً كبيراً، وجاء الإمام (ع) ليدعم هذه السياسة بالفعل والقول، ففي الميدان كان الإمام يشتغل بالزراعة، ولم يترك نشاطاً من الأنشطة إلا وقام به من حفر الترع والآبار وحرث الأرض، وغرس الأشجار. وكان يحصل من عمله أموالاً كثيرة في ميادين الخير المختلفة، فقد اعتاد الإمام (ع) على غرس النخل وفي كل وجبة كان يغرس الآلاف من النواة الصالحة التي كانت تعطي نتيجتها كاملة دون نقص[3]، إذا كان الإمام مثيلاً للمزارع المحترف. وهذا ما كان يركز عليه (ع) ويقول: ﴿***إن الله يحب المحترف الأمين***﴾[4]، فلم ينس الإمام (ع) عندما كتب إلى مالك الأشتر أن يوصيه بالفلاحين وهم أهل الخراج، وهم الذين يعملون في الأرض العائدة للدولة، فيقول:﴿ ***تفقد أهل الخراج بما يصلح أهله...*** ﴾[5].

---

[1] - صبحي الصالح – مرجع سابق – ص 436.
[2] - البخاري – صحيح البخاري موسوعة الكتب الستة – دار سحنون – تونس – 1992 م – حديث 2152.
[3] - محمد رواس قلعجي – مصادر الفكر الاقتصادي عند الخلفاء الراشدين – مجلة النور – الكويت – 1984م – ص75.
[4] - الصدوق – مرجع سابق – ج3 – رقم 95 – ص367.
[5] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص44.

- **الصناعة:** كان العرب ينفرون من الصناعة ويعتبرون عملاً ذليلاً لا يقوم به إلا الواطئون اجتماعياً، ويعلل ابن خلدون ﴿***والسبب في ذلك أنه أعرق في البدو وأبعد عن العمران الحضري، وما يدعون إليه من الصنائع وغيرها***﴾[1]. فكانت أغلب الصنائع منتشرة في بلاد فارس وبلاد الروم حيث كانوا أكثر تحضراً من العرب البدو، لكن مع مجيء الإسلام تغير خط الحياة في الجزيرة العربية، وبدأ الانقلاب الاجتماعي في حياة الناس من البداءة إلى الحضارة الإسلامية، وكان من خصائص الحياة الجديدة الأخذ بالأنشطة الاقتصادية الجديدة.

فدعا النبي (ص) إلى الأخذ بهذا الخط في العمل وكانت ضرورات المواجهة العسكرية مع قريش تحتم على المسلمين صناعة السيوف والسهام. وكان ذلك بداية انهيار العقبة النفسية التي كانت تحول دون القيام بهذه الأنشطة التي كانت محرمة اجتماعيا، بالطبع لم تكن الصناعة في العهد الإسلامي الأول بتلك الصورة الواسعة التي كانت عليها الزراعة، فالصناعة كانت محدودة، وظيفتها سد الحاجات الضرورية[2]، لأن النشاط الزراعي كان يغطي على جميع الأنشطة الأخرى فكان للإمام علي (ع) سياسة واضحة في رعاية ذوي الصناعات من خلال رسالته لمالك الأشتر: "استوصِ خيراً بالتجار وذوي الصناعات... والمترفق ببدنه فإنهم مواد المغانم وأسباب المرافق" والمترفق ببدنه هم الصناع الذين لم يكن لهم دور يذكر في الاقتصاد لكن بالرغم من ذلك فإن الإمام يوصي واليه برعايتهم لأهمية هذا النشاط، وفعلاً أثبتت الأعوام صحة نظرية الإمام (ع) إلى ذوي الصناعات بأنهم مواد المنافع فلم يمض وقت طويل حتى أصبحت الصناعة رائدة الأنشطة الاقتصادية، بل إن تقدم أو تأخر أية دولة يقاس بمعدلات الناتج الصناعي فيها،

---

[1] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص44.
[2] - ابن خلدون – المقدمة – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – 1377 م – ص204.

وحتى الزراعة تمكنت فيها الصناعة فحولتها إلى زراعة متطورة في حجم الإنتاج، والكيفية، وذلك بفضل الآلة والممكنة.

- **التجارة:** إتّقن العرب قبل الإسلام فن التجارة وإلى ذلك تشير سورة قريش ﴿**الإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف**﴾ [قريش: 201].

عندما جاء الرسول إلى المدينة المنورة كان اليهود يزاولون هذه المهنة بينما كان أهل يثرب حرفيين يعملون في الزراعة وكان برفقة النبي محمد (ص) عدد من المهاجرين الذين كانوا أصحاب خبرة في التجارة، فلما آخى رسول الله بينهم وبين الأنصار يعملون في الأرض، بينما المهاجرون يتاجرون بها، من هنا جاءت معاداة اليهود للرسول (ص) فهو قد هدد حياتهم الاقتصادية في الصميم وتقدمت التجارة أشواطاً كبيرة عندما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية وعندها تراكمت أموال طائلة بأيدي المسلمين، فشجع الإسلام الحركة التجارية لتحقيق غايتين:

الأولى: دفع هذه الأموال إلى الاستثمار في الأماكن الصحيحة وعدم تجميدها.

الثانية: حمل مهمة إلى الإسلام إلى البلدان أخرى التي لم يصلها الدين الإسلامي،

فكثير من البلدان الإسلامية اليوم كأندونيسيا أصبحت مسلمة بواسطة هؤلاء التجار[1]. على هذا الأساس اهتم الإمام علي (ع) بالتجارة وأعطاها صفة التبليغ بالإضافة إلى الصفة الاقتصادية، والأمران الاقتصادية والتبليغية يشكلان حلقتين متداخلتين لا يمكن الفصل بينهما، فالتجارة في رأي الإمام بحاجة إلى روابط اجتماعي في البلدان التي تتم التجارة معهم، فشجع المسلمين على التجارة. قال: ﴿***تعرضوا للتجارة فإن فيها غنى لكم كما أيدي الناس***﴾[2].

---

[1] - رفعت العوضي – التراث الاقتصادي للمسلمين – دار الحداثة – بيروت – لبنان 1990 م – ص 108.
[2] - الكليني – مرجع سابق – جزء 5 – ص9/149.

وكان يدفع بالمسلمين من غير العرب إلى التجارة لأنهم يمتلكون خصوصية العيش في بلدان مختلفة وتسمح أوضاعهم بممارسة هذه المهنة فكان يقول: ﴿ ***الرزق عشرة أجزاء تسعة أجزاء في التجارة، وواحد في غيرها*** ﴾[1].

إن رعاية شؤون التجار وذوي الصناعة أمر واحد يجب أن تقوم به الدولة برأي الإمام، لما كان بأيدي التجار أقوات الناس فإنهم عرضة للأعمال المشينة المخالفة للحس الإنساني، فكان لا بد للوالي: "**وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك مع ذلك، واعلم أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة**"[2]. والشح هو البخل، والاحتكار هو حبس المواد، ولهذه الظاهرة آثار وخيمة على المجتمع، فكان لا بد للتصدي لها عند الإمام (ع) واجتثاثها من أصولها وذلك بتفقد أمر التجار باستمرار. فكان الإمام (ع) يضع الأحكام التي من شأنها أن تضمن نمو وانتشار ثروات الناس بالتساوي بين الأنشطة الاقتصادية، كالزراعة والصناعة والتجارة، بما يعود على الجماعة بالخير والفائدة[3].

- **الاستخدام المتوازن للمال:** ينص الإمام في هذا المجال على وجوب استعمال المال بطريقة متوازية، وهذا يعني أن لا يكون المالك مبذراً أو مقتراً في إنفاقه تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط**﴾ **[الإسراء: 29]**، يقول الإمام علي في تفسير هذه الآية "أنفق غير مسرف ولا مقتر" بهذه الطريق، يمكن تحقيق التوازن في إنفاق المال، فيما يتعلق بالإسراف والتبذير، والامتثال لقاعدة الاعتدال والوسطية، فيعتبر الإمام بأن

---

[1] - الكليني – مرجع سابق – جزء 5 – ص9/149.
[2] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص180.
[3] - منصور إبراهيم التركي – الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق – دون طبعة وتاريخ – ص101.

السلع والأحوال المشروعة هي من فضل الله يجب أن نرعاها ولا نبذرها بالإهمال، فالشخص السفيه يجب منعه من تبذير مورد رزقه، وإدارة أمواله بالنيابة عنه والإنفاق عليه من دخلها[1].

- **إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن:** يتعين على ولي الأمر من وقت لآخر إعادة توزيع الثروة عند افتقاد التوازن، وهو ما قام به الإمام علي (ع) عند توليه الخلافة، حين بدأت تظهر طبقه من كبار الأثرياء في شبه الجزيرة العربية وخارجها، فصار الأموال التي استأثر بها الأقلية من أفراد المجتمع، وانتزع أموالاً كانت أقطعت لجماعة من المسلمين، وقسم ما في بيت المال على الناس، ولم يفضل أحداً على أحد[2]. ومن أمثلة عند عزله الأشعث بن قيس عن أذربيجان وأرمينية، وكان عاملاً عليها في عهد عثمان صادر ما اقتطع له هنا للأمن الأموال[3].

4-تحقيق التوزيع العادل:

يقول الإمام علي (ع) للأشتر: ﴿ ***إياك والاستئثار عما الناس فيه أسوة*** ﴾[4] ويقول:

﴿ ***أنصف الثاني من أهلك ومن نفسك، ومن لك فيه هوى من رعيتك فإنك إنما لم تفعل تظلم... وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله، وتعجيل نقمته، متى أقامه على ظلم*** ﴾[5]. تشير هذه الفقرة إلى قضية أساسية في الأنظمة السياسية التي تقوم على حكم الفرد والتي لا تخضع لمؤسسات الشورى، ولهذا فإن الإمام (ع) ينبه على أن تقوية السلطان لا تكون بسياسة القمع، وإنما تكون بسياسة الاستجابة لمصالح الناس وتطلعات الشعب على قاعدة الإنسانية. وإحدى أسوأ المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية في العالم المعاصر، وخاصة في المناطق المتخلفة، هي السكوت عن المحسوبيات والقرابات واستعمال القمع. أما القمع السافر،

---

[1] - رفعت العوضي – التراث الاقتصادي للمسلمين – دار الحداثة – بيروت – لبنان 1990 م – ص 108.
[2] - منصور إبراهيم – مرجع سابق – ص101.
[3] - المسعودي – مرجع سابق – ص353.
[4] - نفس المصدر – ص273.
[5] - محمد عبده – مرجع سابق – ص109.

كما في الأنظمة الديكتاتورية أو القمع المقنع والذي يغشى تارة بغشاء القضاء، وأخرى بغشاء الأمن ووظيفته الأساسية تكون قمع تطلعات المواطنين[1].

يقول الإمام علي (ع): **إن هذا لا يعطي حكماً مستقراً بنحو معافى وإنما يكون استقراراً صناعياً مفروضاً من الخارج لا يدوم، وتكاليفه تهلك المجتمع والدولة، لأن الاستقرار المفروض من الخارج يحتاج إلى نفقات اقتصادية كبرى، وإلى تحالفات مكلفة أيضاً**[2].

من هنا، فإن الحاكم حينما يخضع للمحسوبيات يقع الظلم، لأن الحاكم يميل إلى إنسان أو جماعة في أمر من الأمور، فلا بد أن يكون ذلك على حساب إنسان أو جماعة من الناس، وهذا ما ينبه إليه الإمام علي (ع)[3].

إن الإمام (ع) يوصي الحاكم الذي يجور على الناس من أجل نفسه أو من أجل عشيرته، أو من أجل أصحابه المقربين، بأن يكف عن التبختر والمحسوبية، وأن يرد الحقوق إلى أصحابها.

- **استخدام الملكية الخاصة والعامة في حفظ التوازن الاقتصادي:**

من قبيل استخدام الملكية الخاصة دعوة الإمام (ع) إلى استثمار الأرض وإحيائها[4].

كما أنه كره تركز المال في أيدي طائفة معينة حتى يكون المال متداولاً بين أفراد المجتمع، وذلك بتشجيع الصدقات التطوعية والإنفاق العام من قبل الأفراد تحقيقاً لقوله تعالى ﴿**كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم**﴾ **[الحشر:7]**. وهنا الإمام يشجع على الملكية الخاصة المضبوطة بحدود القيم عكس الرأسمالية التي تشجع على الملكية الخاصة الغير منضبطة والحرية الاقتصادية المطلقة. أما بالنسبة للملكية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي فيظهر من خلال

---

[1]- مقابلة مع الشيخ محمود طاهري البحراني، مرجع سابق.

[2]- رفعت العوضي – مرجع سابق ص 92.

[3] - محمد مهدي شمس الدين – مرجع سابق – ص80 – 81.

[4] - محمد شوقي الفنجري – المذهب الاقتصادي في الإسلام – دار الفنون للطباعة والنشر – 1981م – ص159.

رأي الإمام في سواد العراق، حيث رفض أن توزع الأراضي المفتوحة على المهاجرين القائمين واحالتها ملكية عامة[1].

6 –اختلاف المواقف المذهبية من توزيع ملكية الطبيعة

الإسلام في علاجه لتوزيع الطبيعة، يختلف عن الرأسمالية والاشتراكية الماركسية في العموميات والتفاصيل. فالرأسمالية تربط ملكية مصادر الإنتاج، ومصير توزيعها بأفراد المجتمع أنفسهم، وما يبذله كل واحد منهم من طاقات وقوى، داخل نطاق الحرية الاقتصادية الموفرة للجميع، في سبيل الحصول على أكبر نصيب ممكن من تلك المصادر.. فتسمح لكل فرد بتملك ما ساعده الحظ وحالفه التوفيق على تملك ثروات الطبيعة ومرافقها.

أما الاشتراكية الماركسية ترى تبعاً لطريقتها العامة في تفسير التاريخ، أن ملكية مصادر الإنتاج تتصل اتصالاً مباشراً بشكل الإنتاج السائد، فكل شكل من أشكال الإنتاج هو الذي يقرر (في مرحلته التاريخية) طريقة توزيع المصادر المادية للإنتاج ونوع الأفراد الذين يجب أن يملكوها.

ويظل هذا التوزيع قائماً حتى يدخل التاريخ في مرحلة أخرى، ويتخذ الإنتاج شكلاً جديداً، فيتعثر به في طريق نموه وتطوره، حتى يتمزق نظام التوزيع القديم، بعد تناقض مرير مع شكل الإنتاج الحديث، وينشأ توزيع جديد لمصادر الإنتاج، يحقق لشكل الإنتاج الحديث الشروط الاجتماعية التي تساعده على النمو والتطور فتوزع مصادر الإنتاج يقوم دائماً على أساس خدمة الإنتاج نفسه ويتكيف وفقاً لمتطلبات نموه وارتقائه[2].

ففي مرحلة الإنتاج الزراعي في التاريخ، كان شكل الإنتاج يحتم إقامة توزيع المصادر على أساس إقطاعي، بينما تفرض المرحلة التاريخية للإنتاج الصناعي الآلي، إعادة التوزيع من جديد على أساس أملاك الطبقة الرأسمالية لكل مصادر الإنتاج، وفي درجة معينة من نمو الإنتاج

[1] - الصنعاني – مرجع سابق – ص190.
[2] - فالح عبد الجبار – مرجع سابق – ص 160.

الآلي يصبح من المحتوم تبديل الطبقة الرأسمالية بالطبقة العاملة، وإعادة التوزيع على هذا الأساس[1].

الإسلام لا يتفق في مفهومه عن توزيع ما قبل الإنتاج مع الرأسمالية ولا مع الاشتراكية، فهو لا يؤمن بمفاهيم الرأسمالية من الحرية الاقتصادية، وكذلك لا يقر الصلة الحتمية التي تضعها الاشتراكية الماركسية بين ملكية المصادر وشكل الإنتاج السائد.

وهو لذلك يحد من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج، ويفصل توزيع تلك المصادر عن شكل الإنتاج، لأن المسألة في نظر الإسلام ليس مسألة أداة إنتاج، تتطلب نظاماً للتوزيع يلاءم سيرها ونموها.

لكي يتغير التوزيع كلما استجدت حالة الإنتاج إلى تغيير، وتوقف نموه على توزيع جديد، وإنما هي مسألة إنسان له حاجات وميول، يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها، بحاجاته العامة وميوله الأصيلة، ولهذا يجب أن يتم توزيع المصادر الطبيعية للإنتاج بشكل يكفل إشباع تلك الحاجات الميول، ضمن إطار إنساني يتيح للإنسان أن ينمي وجوده وإنسانيته داخل الإطار العام[2].

فكل فرد – بوصفه إنساناً خاماً – له حاجات لا بد من إشباعها وقد أتاح الإسلام للأفراد إشباعها عن طريق الملكية الخاصة التي أقرها ووضع لها أسبابها وشروطها.

وحين تقوم العلاقات بين الأفراد، ويوحد المجتمع، يكون لهذا المجتمع حاجاته العامة أيضاً، التي تشمل كل فرد بوصفه جزءاً من المركب الاجتماعي وقد ضمن الإسلام للمجتمع إشباع هذه الحاجات، عن طريق الملكية العامة لبعض مصادر الإنتاج.

---

[1]- ضيف الله بطانية – مرجع سابق – ص 154.

[2]- مقابلة مع السيد علي فضل الله، مرجع سابق.

وكثيراً ما لا يتمكن بعض الأفراد من إشباع حاجاتهم عن طريق الملكية الخاصة فيمنى هؤلاء بالحرمان، ويختل التوازن العام وهنا يضع الإسلام الشكل الثالث للملكية، ملكية الدولة ليقوم وفي الأثر بحفظ التوازن العام.

7 –توزيع ملكية ثروات الطبيعة في رؤية الإمام علي (ع)

السؤال بعد كل ذلك، هل الموارد كافية للإنسان؟

ماذا يقول الإمام علي (ع) عن ذلك؟

﴿ما أثر ذلك في وجوده، ولا أنفذ سعيه ما عنده، ولكان عنده ذخائر الأنعام ما لا تنفذه مطالب الأنام لأنه الجواد الذي لا يعيقه سؤال السائلين ولا يبخله إلحاح الملحين﴾[1].

من الموضوعات التي يختلف فيها الإسلام عن الأنظمة الأخرى مسألة ملكية الثروات الطبيعية، بينما تعتقد الرأسمالية أنها ملكاً خاصاً لمن كانت في ملكه، ترى الاشتراكية أنها ملك المجتمع ولما كانت الدولة هي الممثلة عن المجتمع فهي إذن مالكة لها.

أما في الإسلام فهناك تفصيل ذكره الشهيد الصدر في كتابه اقتصادنا فقد قسم الثروات الطبيعية إلى ثلاثة أقسام: الأرض – المعادن – المياه

أ- **الأرض:** هي أهم الثروات الطبيعية، التي لا يكاد الإنسان بدونها أن يمارس أي لون من ألوان الإنتاج. تقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الأرض التي دخلها الإسلام بالفتح

[1]- محمد الرواس – مرجع ساب ق- ص 201.

- الأرض التي دخلها الإسلام بالدعوة
- الأرض التي تم الصلح مع أهلها[1].

والأرض التي دخلها الإسلام بالفتح تقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الأرض الموات وهي ملك الدولة أو في الاصطلاح الفقهي (ملك الإمام) وهي من الأنفال التي ورد ذكرها في بداية سورة الأنفال (يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول).

وقد فسر الإمام (ع) هذه الآية: ﴿***إن للقائم بأمور المسلمين الأنفال التي كانت لرسول الله (ص)، فما كان لله ولرسوله فهو للإمام***﴾[2].

وقد سمحت الشريعة للأفراد بممارسة العمل في الأرض الميتة بقصد إحيائها وإعمارها، فهو يكتسب حقاً في الأرض نتيجة الأحياء فلا يحق لغيره مزاحمته في هذه الأرض، لكن تظل ملكية الأرض تابعة للدولة، وهو رأي الشيخ الطوسي في المبسوط "فأما الموات فإنها لا تغنم، وهي للإمام خاصة، فإن أحياها أحد من المسلمين كان أولى بالتصرف فيها، ويكون للإمام حقها"[3].

وقد استند الفقهاء في حكم الأرض المحياة إلى كلام الإمام علي (ع)﴿ ***من أحيا أرضاً ميتة من المسلمين فليعمرها، وليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتي، وله ما أكل منها، فإن تركها أو أخربها، فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحياها فهو أحق بها من الذي تركها فليؤد خراجها إلى الإمام***﴾[4].

---

[1]- محمد باقر الصدر – اقتصادنا - مرجع سابق – 323.

[2] - محسن باقر الموسوي – مرجع سابق – ص57.
[3] - الطوسي – المبسوط – دار الكتب الإسلامية – ج2 – بيروت – 1992م – ص49.
[4] - الحر العاملي – مرجع سابق – ص143.

أما **القسم الثاني:** من الأراضي المفتوحة فهي الأراضي العامرة: وهي ملك للأمة الإسلامية دون أي امتياز لمسلم على آخر، في هذه الملكية يقول الإمام (ع) توكيداً على مبدأ الإحياء ﴿ ***من وجد ماءاً وتراباً ثم افتقر فأبعده الله*** ﴾[1].

ولفظ التراب يشمل هنا الأرض العامرة وغير العامرة، لكن العامرة أقرب للمضمون لأن عملية الإنتاج فيها أسرع، ودفع الفقر بها أسهل، وكان الإمام يريد أن يقول لنا: إن الغنى قريب من الإنسان فهو لا يحتاج إلى أكثر من وجود الماء والتراب ليبدأ بهما دوره الإنتاج في الأرض.

النوع الثاني: الأرض التي دخل أهلها الإسلام عن طريق الدعوة فهي أيضاً على قسمين أرض موات حكمها كالسابق وأرض عامرة وهي لأهلها الذين أسلموا طوعاً ولا خراج عليهم.

النوع الثالث: الأرض التي صالح المسلمون أهلها وتكون بالطبع خاضعة لقرارات الصلح إلا القسم المبين من الأرض فهي للإمام (الدولة) وأحكامها كما ذكرنا في النوع الأول من الأرض[2].

ب – توزيع المعدن

تعد المعادن من المصادر الاقتصادية في الدولة، ولذلك اهتم الإسلام بها المعدن على شكلين "ظاهرة وهي التي لا يحتاج تحصيلها إلى الطلب كالياقوت والنفط والملح والكبريت وأحجار...، وباطنه هي المتوقف ظهورها على العمل كالذهب والحديد والتماس والرصاص والبلور"[3].

فالمعادن الظاهرة هي لجميع المسلمين **يقول الصدر: (من المشتركات العامة بين كل الناس فلا يعترف لأحد الاختصاص بها وتملكها ملكية خاصة، لأنها مندرجة عنده ضمن نطاق الملكية العامة وخاضعة لهذا المبدأ، وإنما يسمح للأفراد بالحصول على قور حاجتهم من تلك**

---

[1] - الحر العاملي – مرجع سابق – ص143.
[2] -محمد باقر الموسوي- مرجع سابق – ص 60.
[3] - زين الدين العاملي – الروضة البهية – مكتب الإعلام الإسلامي – قم – 1365هـ - ص262.

الثروة المعدنية، دون أن يستأثروا بها، أو يمتلكوا ينابيعها الطبيعية)[1] ويستند الصدر في هذا الرأي لقول الإمام علي (ع) الذي يتجلى فيه الحكمة والرؤية الاقتصادية العميقة: ﴿***لا يحل مع الملح والماء***﴾[2]. والملح مصداق عن المعادن السطحية والتي تشمل النفط والكبريت والتي بها تتولد الطاقة، فهذه هي المشتركات بين الناس لا يحق لأية سلطة مهما كانت منع الناس عنها لأنها تعتبر الوسائل الأولى التي يتمكن الإنسان عبرها أن يوجد مقومات حياته، فالمعدن بحاجة إلى الطاقة والإثنان عنصران هامان في الصناعة.

ج – توزيع المياه

المياه ثروة مهمة من الثروات الاقتصادية ويمكن تقسيمها إلى قسمين مياه مكشوفة كمياه الأنهار والبحار والعيون والطبيعة الموجودة على سطح الأرض وهي من المشتركات بين الناس لا حق لأحد تملكها لأن تملكها سيتسبب ضرراً اقتصادياً للآخرين فيرى الإمام (ع) أن من المشتركات العامة بين الناس، والمشتركات هي الثروات الطبيعية التي لا يأذن الإسلام لفرد خاص بتملكها ويسمح للأفراد جميعاً بالاستفادة منها، فالبحر والنهر لا يملكه أحد ملكية خاصة، ويباح للجميع الانتفاع بهما وعلى هذا الأساس نعرف أن المصادر الطبيعية المكشوفة تخضع لمبدأ الملكية العامة[3].

ويظهر رأي الإمام في هذه المسألة في حرب صفين، حيث سمح لجيوش معادية بالشرب من النهر الذي كان تحت سيطرته. روى الطبري في كتابه تاريخ الأمم والملوك عن أحد التابعين (.... **فأبرزنا علي فارتمينا ثم أطعنا بالسيوف فنصرنا عليهم، فصار الماء في ديارنا – في**

---

[1] - محمد باقر الصدر – اقتصادنا – مرجع سابق – ص496.
[2] - الكليني – مرجع سابق – جزء 5 – ص308 – رقم 29.
[3] - الطوسي – مرجع سابق- ص491.

أيدي أنصار علي – فقلنا لا والله لا تسقموا، فأرسل إلينا علي أن خذوا من الماء حاجتكم وارجعوا إلى عسكركم وخلوا عنهم، اسمحوا لهم بالشرب من الماء)[1].

فيقول الإمام: ﴿ ***من وجد ماء وتراباً ثم افتقر فأبعده الله" والظاهر أن الإمام بهذه القاعدة التي ذكرها يريد أن يضمن الحد الأدنى من الحاجات التي تكفل معيشة الإنسان، لذا كان الماء والأرض الصالحة للزراعة هما اقل ما يمكن توفيره للإنسان العادي. فكان من المحتم أن يكون الماء والأرض ملكية عامة حتى يستطيع الجميع الاستفادة*** ﴾.

أما **القسم الثاني فالمياه الجوفية:**

التي بحاجة إلى الآلة لاستخراجها فهي تجري مجرى الأرض الميتة التي تملك بالأحياء فيقول الإمام: ﴿ ***فمن أجرى عيناً بأن أخرجها من الأرض وأجراها على وجهها يملكها مع نية التملك، ولا يصح لغيره أخذ شيء منها إلا بإذنه، ولو كان المجري جماعة ملكوه على نسبة عملهم لا على نسبة خرجهم***﴾[2].

من المصادر الطبيعية للماء وهو ما كان مكنوزاً ومستنداً في باطن الأرض، ولم يختص به أحد ما لم يعمل للوصول إليه أو الحفر لأجل كشفه، فإذا كشفه بالعمل والحفر، أصبح له الحق في العين المكتشفة يجيز له الاستفادة منها، ويمنع الآخرين من مزاحمته.

تكمن الحكمة في تشريع الإمام (ع)، أن الوسائل الضرورية للإنتاج كالماء والأرض والمعادن عندما تكون في متناول أيدي الناس فهي ملك مشاع، للجميع الحق في الاستفادة منها لتأمين حياتهم المعيشية أما من يريد الاستثمار بصورة أوسع فإن الشارع يعطيه فرصة تم الأرض الميتة أو المياه الجوفية، أو المعادن المغمورة في الأعماق، فهو يكون مالكاً لها ولا يحق للغير فيها بشرط إحياءها وعدم تركها فهي ستكون له، ويستطيع استثمارها بشكل أفضل.

---

[1] - أبو جعفر الطبري – تاريخ الأمم والملوك – بيروت – 1979 م – ج3 – ص274.
[2] - نفس المصدر – ص270.

إستنتاج

هناك اختلافاً جوهريا بين طبيعة المشكلة الاقتصادية، من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، وهذا الاختلاف في توصيف المشكلة الاقتصادية. بينما هناك إتفاق حول وجود المشكلة الإقتصادية على المستوى الكوني

جدول رقم 2: الفروق الأساسية في المشكلة الاقتصادية بين النظم الوضعية والنظام الإسلامي

المشكلة الاقتصادية	الرأسمالية	الاشتراكية	الإسلام
سبب المشكلة الاقتصادية	بخل الطبيعة وندرة الموارد	تناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية	الإنسان وذلك بابتعاده عن الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها.
النظر حول الحاجات البشرية	إن الحاجات البشرية لا نهائية ولا يفرق بين الرغبة والحاجة	الدولة تحدد كميا ونوعيا السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلكين اكتفاء الفرد بمردودية عمله مهما كانت رغباته وحاجاته	إن الحاجات البشرية مع أنها متزايدة ومتجددة إلا أنها محدودة بضوابط وحدود القيم الإسلامية. حيث لا يرى ضرورة إشباع كامل الحاجات الرغبات الغير أساسية
النظرة إلى الموارد والحاجات	يربط بين الموارد وإشباع الحاجات وظهور فكرة ندرة الموارد	يحصل الفرد على نصيبه من موارد المجتمع حسب حاجته. يربط بين الموارد وتنمية العمل.	يربط بين السلع والخدمات وإشباع الحاجات وظهور فكرة ندرة سلع وخدمات.
أداة التوزيع	الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة المتأتية من العمل الحر حيث لا دور للحاجة ولا للقيم في التوزيع	العمل الخلاق الوحيد للقيم والأداة الوحيدة للتوزيع.	العمل والحاجة أداة أساسية للتوزيع والملكية أداة ثانوية.
دور الإنسان في المشكلة الاقتصادية	إن الإنسان والاقتصاد الرشيد هو الذي يحاول إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته ورغباته دعه يعمل دعه يمر	جهاز التخطيط يقوم برسم السياسات التي تهدف إلى النمو الاقتصادي للمجتمع حتى يتم حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة	النشاطات التجارية التي سمح بها الإسلام ضمن شروط القيم الإسلامية للعدالة الاجتماعية
مواجهة المشكلة الاقتصادية	الملكية الخاصة الغير منضبطة والمحدودة وتدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي	تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي وتملك الدولة جميع عناصر الإنتاج	البعد الأخروي أثر فعال في مواجهة المشكلة الاقتصادية في كافة الفعاليات الاقتصادية للإنسان فيظهر أثره في الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والملكية المزدوجة
حل المشكلة الاقتصادية	المشروع الحر وآلية السوق هي الرقابة على الإنتاج (جهاز الثمن)	الدولة تحل محل آلية السوق عن طريق وضع الخطط الاقتصادية (التخطيط المركزي)	الضوابط والقيم الإسلامية هي الوسيلة لحل المشكلة الاقتصادية.

المصدر: إعداد الباحث، المضمون (كتاب إقتصادنا لمحمد باقر الصدر، كتاب علم إقتصاد السوق الحرة لأندرو سكوتر، وكتاب عوامل الانتاج بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالي لرفيق المصري)

خلاصة

كما رأينا هناك اختلاف بارز بين المذاهب الاقتصادية في تحديد المشكلة وحلها.

في حين ترى الرأسمالية بأن سبب المشكلة هو ندرة الموارد الاقتصادية في الكون وعدم تمكنها من إشباع الحاجات المتعددة للإنسان، في حين يعتمد النظام الرأسمالي لحل هذه المشكلة في بنيته الاقتصادية على نظام المشروع الحر حيث يكون حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج ويتميز بشرعية الملكية الخاصة الرقابة على الإنتاج تتم باستخدام جهاز الثمن، المنافسة الحرة تدني دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

كما ترى الاشتراكية أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية.

وتزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي، حتى تحل محل الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها، وتقوم هذه الدولة بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي عن طريق وضع الخطط الاقتصادية، فالدولة أو الجهاز الإداري المركزي تحل إحلال تام محل جهاز الثمن.

أما الإسلام لا يتفق مع الرأسمالية (ندرة الموارد الطبيعية) ولا الاشتراكية (تناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التقديم الفردية). ولكن يقرر أن المشكلة الاقتصادية في الإنسان نفسه وهذا ما يقرره القرآن الكريم في سورة إبراهيم.

فالمشكلة الاقتصادية في الإسلام تتمثل نتيجة لظلم الإنسان لأخيه الإنسان التي تتجسد في سوء التوزيع وكفران الإنسان يتجسد في إهماله لاستثمار الطبيعة وعدم الاستفادة منها ويعالج المشكلة

كما رأينا في نهج الإمام علي (ع) إزالة الظلم في توزيع الإنتاج، حيث يمتاز جهاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدد أدوات في التوزيع تكفل عدم حدوث الظلم في الناحية الاقتصادية ويتكون (العمل، الحاجة، القيم الدينية والأخلاقية) إن أساس التوزيع عند الإمام علي (ع) كما رأينا هو ضمان حدّ الكفاية (مستوى لائق من المعيشة، وليس حد الكفاف (مستوى أدنى من المعيشة) فيعتبر الإمام (ع) أن الذي يستطيع بالعمل أن يوفر لنفسه حد الكفاية كان بها، والذي لا يستطيع يأتي دور الحاجة وهنا تلعب القيم الإسلامية التي تنص على ضرورة توزيع الثروة على المحتاجين دورها الرئيسي.

الخاتمة النهائية

هذا البحث هو عبارة عن دراسة اقتصادية إسلامية مقارنة بين النهج الاقتصادي عند الإمام علي (ع) والنظم الغربية الرأسمالي والاشتراكي، بحيث هي دراسة تحليليه لدور القيم والأخلاق الإسلامية وأثرها على النشاط الاقتصادي وفق رؤية الإمام علي (ع)، وهي مكونة من أربعة فصول مع خلاصة نهائية ففي المقدمة تم بسط أهمية الموضوع والدوافع لاختباره، ما هدفت إليه الدراسة، ومشكلتها المتمثلة في معرفة أثر القيم الدينية في النشاط الاقتصادي ودورها في تفعيل النمو في الواقع الراهن، والمناهج الذي سارت عليه؛ المنهج التحليلي المقارن القائم على التحليل العميق للنص القرآني والمنهج التوثيقي من خلال أحاديث الإمام علي (ع) المستخرجة من عدة مصادر تحوي فكر الامام(ع)، واستنباط ما فيه من دلالات اقتصادية كانت قد طبقت في عهد الإمام (ع) مع ما يربطها من نسيج قيمي إسلامي وأخلاقي، واستغرق في هذه الدراسة مصادر ومراجع اقتصادية وفقهية.

وخصص الفصل الأول، لإرساء القيم والأخلاق الاقتصادية الرئيسة، على النشاط الاقتصادي، ما لهم من أبعاد اقتصادية مهمة في إضعاف الدوافع الذاتية والإنسانية الفردية المتجسدة في النظم الوضعية، فاتضح بأن القيم الإسلامية هي نظام شامل ومتكامل يعالج جميع شؤون الإنسان وفي طليعتها المسائل الحياتية الباعثة على الرفاه، القضايا الاقتصادية التي تعتبر عصب الحياة في المجتمع الإنساني المعاصر.

وفي الفصل الثاني من البحث تم ضبط عناصر النشاط الاقتصادي (الإنتاج والتداول) بالضوابط القيمية الإسلامية التي اتبعها الإمام علي (ع) في منهجه الاقتصادي، بعد إن أرسينا أهداف النشاط الاقتصادي عموماً. وتم وضع ركن الإنتاج عند الإمام علي (ع) وهو إحسان العمل في المقدمة، وضرورة التقيد بالحلال والحرام في الإنتاج، وتم تحديد الهدف في الإنتاج على

المستويين الوضعي والإسلامي، وكما رأينا عند الإمام علي هدف الإنتاج هو تحقيق الكفاية على المستوى الفردي والجماعي.

وأن تسخير الإسلام للإنتاج لزيادة ثروة المجتمع (نقطة التقاء مع الاشتراكية) وأيضاً زيادة ثروة الفرد من جهة أخرى (نقطة التقاء مع الرأسمالية) وكان حلاً وسطياً بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

وعند تداول السلع المنتجة يرى الإمام أنه لا بد من تقييد الأفراد بالقيم والأخلاق في نشاطهم التجاري وإرساء القيم الإسلامية. واتضح بأن الإمام يؤكد على ضبط السوق بعنصرين مهمين (آلية السوق، والقيم الأخلاقية) بعكس النظم الوضعية التي ترى بأن آلية السوق وحدها قادرة على ضبط التوارث في التداول، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلالات وانحرافات كبيرة في الأسواق مما يؤتى سلبياً على الشعوب.

وفي الفصل الثالث تم الحديث عن الضوابط الاستهلاكية والتوزيعية في الإسلام، وتحديد مقاصد الاستهلاك، فكان الابتعاد عن الاستهلاك غير الرشيد والإسراف. أما في النظام الاقتصادي الوضعي فتبين أن اللذة التي تحققها المنفعة هي المحرك الأساسي للطلب الاستهلاكي بغض النظر على القيم الدينية ومبدأ الحلال والحرام الذي يقره الإسلام. فإن الاستهلاك وفق الإمام (ع) يكون في حدود الكفاية، كما أن الإنفاق الاستهلاكي له دوراً في تنشيط الطلب الكلي الفعال الذي يبعد الاقتصاد الإسلامي عن الركود الاقتصادي، فنجد الإمام يكمل برنامجه الاقتصادي بأهمية الاستهلاك والإنفاق الرشيد الذي تدعو إليه معظم الدول اليوم، فالإمام (ع) حدد البناء الفكري الاقتصادي وضبط سلوك الاستهلاك بمنظومة من القيم الدينية والأخلاقية. وفي ما يخص التوزيع طبقاً للاقتصاد الرأسمالي يتم عبر آليات السوق وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية،

بعيداً عن القيم الأخلاقية. ونجد التوزيع في النظام الاشتراكي يعتمد " لكل حسب طاقته ولكل حسب عمله" وكيف أنه يؤدي إلى خلق التفاوت من جديد.

ورأينا أن منهج الإمام (ع) في التوزيع منهج الشريعة الإسلامية ينطلق بأن الملك لله وتوزيع الدخل الفردي القومي وفق مساهمة الشخص في الإنتاج ولكن بعدالة وإنصاف وإخراج الحقوق الشرعية التي أوجبها الله في أموال الأغنياء، الهدف منها بناء التكامل النفسي والأخلاقي والإيماني في الدنيا ليحقق نعمة الاستخلاف والتعمير وإشباع الحاجات الضرورية له وللمجتمع وتحقيق الدورة الاقتصادية وتطوير الإنتاج والنمو وتحقيق الضمان والتكافل الاجتماعي والقضاء على الفوارق الطبقية.

أما في الفصل الرابع كان الحديث عن المشكلة الاقتصادية وفق الرؤية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية وعن المشكلة الاقتصادية وفق رؤية الإمام علي (ع) مع إرساء دور التوزيع والحاجة في كلا النظم الغربية والنظام الإسلامي.

كما تبين بأن النظرية الاقتصادية الإسلامية لا تعالج المشكلة الاقتصادية بالاتكال على الفرضية التقليدية في النظرية الاقتصادية الوضعية في مسألتي الندرة والاختيار، على الرغم من الحضور النسبي لهذين العاملين في معالجة المشكلة الاقتصادية، إنما تعالجها انطلاقاً من مسألة سوء توزيع الموارد. والدور الفعلي للإنسان بهذا التوزيع وما يرافق ذلك من تغيرات جذرية، مصاحبة للنشاط الاقتصادي، فقد طرح الإمام (ع) نظاماً متكاملاً لعلاج المشكلة الاقتصادية وظاهرة الانحراف عن خط العدالة الإسلامية في التوزيع، وحدد برامج واضحة تتجاوز الأخطاء المتراكمة من خلال منهاج التسوية في العطاء وإقرار العدالة في المجتمع وحسب.

وبالعودة إلى الفرضيات المطروحة.

1- **الفرضية الأولى:** "إن فصل القيم الدينية عن النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تقدم المجتمعات ونهضتها". من خلال القيم الدينية (الحلال والحرام، الربانية...) التي جرى الحديث عنها في الفصل الأول، تم دحض هذه الفرضية وتبين بأن الدين هو المحور لعملية التقدم والتغيير من خلال النظام القيمي الذي يسير البنى الهيكلية للمجتمع ويدفعه نحو التقدم، فمن خلال سياسة الإمام (ع) تبين بأن النشاط الاقتصادي هو نشاط إنساني محكوم بالضوابط القيمية التي تتحكم به، كما تبين بأن القيم الدينية نظام شامل يعالج جميع شؤون الحياد وفي طليعتها القضايا الاقتصادية التي تعتبر عصب الحياة في المجتمع الانساني المعاصر.

2- **الفرضية الثانية:** "إن الانهيار القيمي هو المسبب للإخفقات التنموية". رأينا من خلال البحث إن إستبعاد القيم الدينية في الاقتصاد الغربي الحديث الذي لا يبالي إطلاقاً إلا بتحقيق الربح المادي للمشروع الاقتصادي بصرف النظر عن كل ما يؤدي إليه من كوارث إقتصادية، وفرز عالمي وتدمير وتجويع شعوب بكاملها. مما ادى الى اخفاقات تنموية ولقد أوضحنا بأن الفكر الاقتصادي في الإسلام يقوم على أساس إنساني حيث يجعل للاقتصاد بعداً أخلاقياً تأخذ بالحسبان الجماعات التي تعاني من الضيق الاقتصادي، وتوفير فرص التقدم للمجتمع. وبالتالي فإن النظام الاقتصادي الإسلامي القيمي والأخلاقي قادر على الحد من الأزمات الاقتصادية الراهنة في الواقع المعاصر وبالتالي إثبات هذه الفرضية.

3- **الفرضية الثالثة:** إن الرؤية الاقتصادية القيمية للإمام علي (ع) لها دور فعال في ضبط ودفع عناصر النشاط الاقتصادي (إنتاج تداول استهلاك توزيع) وتفعيل التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. إن السياسة الاقتصادية المتوازنة التي اتبعها الإمام علي (ع) حققت توازناً دقيقاً بين الإنتاج والاستهلاك، كما حقق السعر العادل في التداول وعدالة في التوزيع قادت إلى غياب الفقر، وعمل على استنهاض الإنسان ليمارس دوره الفاعل ويفجر طاقاته الكافة. وأثبت الإمام (ع) بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن توفر النمو والتطور في المجتمع على المستويين المادي والمعنوي، إذا ما التزمت بقواعد القيم الأخلاقية في النشاط الاقتصادي مما يتضح لنا إثبات هذه الفرضية.

4- **الفرضية الرابعة:** "إن رؤية الإمام علي (ع) القائمة على الضوابط القيمية الاسلامية هي البديل الحقيقي لحل المشكلات الاقتصادية المعاصرة بعد فشل الأنظمة الوضعية في ذلك". تبين بأن نظرية الامام علي(ع) الإقتصادية أثبتت بعد فشل الأنظمة الوضعية بأنها النموذج الاجتماعي والاقتصادي والقدوة، القادرة على حل المشاكل الاقتصادية، من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فقد ذكر السيد علي الخامنئي في كتاب "دروس في السيرة العلوية" أن مكافحة الفساد الاقتصادي والانحدار نحو الفوضى في الشؤون المالية كانت في أولويات الإمام (ع)، وهم في الجمهورية الإسلامية يواصلون هذا الطريق اقتداء بسيرته، كذلك ذكر تقرير الأمم المتحدة 2002 عن كتاب الإمام علي لمالك الأشتر، فإن سياسة الإمام علي (ع) أحد مصادر التشريع الدولي بين الأمم والشعوب وإصلاح البشرية من الانحدار الأخلاقي والاقتصادي وبالتالي إثبات الفرضية الثالثة.

النتائج العامة

للقيم والأخلاق الاقتصادية قواعد ستة، هي الحلال والحرام والربانية والاستخلاف، والإنسانية، والزهد، والوسطية والاعتدال جعلناها قواعد بني عليها عناصر النشاط الاقتصادي، وأثرت فيه وبينا مدى تأثيرها في كل عنصر.

قامت القيم الإسلامية بضبط عناصر النشاط الاقتصادي الأربعة الإنتاج، التداول، الاستهلاك، التوزيع، فهيمن الإنتاج في دائرة الحلال وكان للقيم والأخلاق دورها الفعال في هذا الإنتاج، وبقيت فكرة الحلال والحرام مهيمنة على علاقات التبادل التجاري في السوق الإسلامية، فضبطت القيم تبادل الأفراد فيما بينهم ونظمت السوق بآليتين (القيم والأخلاق، جهاز الأثمان) بدل من آلية واحدة (جهاز الأثمان) كما الوضعيين.

لقد رشدت القيم والأخلاق الاستهلاك وجعلت له مقاصد تربوية بالآخرة هامة، ومنعت الاستهلاك غير الرشيد المبني على الترف والتبذير والإسراف والبخل والشح على مستوى الأفراد، ومنعت الاستهلاك الغير الكفء القائم على الاستدانة على مستوى الأمة، وضبطت التوزيع بوضع معايير وقواعد وخطة عامة له بالإضافة إلى تعدد نظمه المربوطة بالقيم والأخلاق، التي تحقق العدالة. ولقد أوضحت الدراسة أهمية العنصرين: آلية السوق والعنصر القيمي لسير النشاط الاقتصادي بطريقة رشيد.

إن تصوراً خاطئاً يحكم الوعي الاقتصادي الغربي يتحدد في أن علم الاقتصاد هو العلم الذي صنعته الرأسمالية منذ آدم سميث وإلى آخر نظرية يفرزها الفكر الرأسمالي الأمريكي والأوروبي حصراً، في حين أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يولد في إطار حركة الأمة وبقدر إمكانياته على التعامل مع ما هو جوهري ومشترك في حياة الإنسان والشعوب، وتتحدد عالميته وفق عطائه ومشاركته في الحضارة الإسلامية. وبناءاً على ذلك فإن هناك مدرسة اقتصادية غابت

حتى منتصف القرن العشرين، ألا وهي مدرسة الاقتصاد الإسلامي التي انبثقت من القرآن الكريم والسنة المطهرة لتتسع بتوسع الحضارة الإسلامية فتشمل عناصر النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتبادلاً واستهلاكاً وتوزيعاً.

كشف البحث بأن الاقتصاد الوضعي الذي يعمل ظل هيمنة آلية السوق، يتحرك في ضوء المصلحة المدفوعة بالأنانية واللذة، وتدعمها فلسفة تمجد الفردية والصراع، في حين أن الاقتصاد الإسلامي وفق رؤية الإمام علي (ع) يعمل في ظل أحكام الشريعة وقيمها الأخلاقية ومقاصدها، وهدفها إعمار العالم والإنسان في ضوء العدل الإلهي.

السؤال الأساسي هو هل يمكن أن نستنتج بأن الإمام علي (ع) قدم رؤية علمية واقعية مستمدة من القيم الإسلامية للنشاط الاقتصادي أم لا؟

كشف البحث بأن للفكر الاقتصادي الإسلامي القابلية على تقديم السبيل النظري والعملي للمذاهب الاقتصادية المختلفة عبر التاريخ، التي حاولت جاهدة على تقديم نظرية اقتصادية مثالية يسودها التعامل الإنساني والأخلاقي، دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، مما ينبغي النظر بجدية إلى المنهج الاقتصادي الإسلامي المتمثل بالسياسة الاقتصادية العادلة للإمام علي (ع)، والتي لا تتواجد في الفلسفات الأخرى.

باستطاعة المنهج الاقتصادي عند الإمام علي (ع) لو تم التمسك به، في الإسهام بوضوح يطرح منظومة اقتصادية متكاملة، وإحداث الإصلاح الاقتصادي للبشرية عامة، وللأمة الإسلامية خاصة باعتبارها المقصودة أولاً.

جاء البحث ليكشف بأن المدرسة الاقتصادية للإمام علي (ع) أنزلت مبادئها من القرآن الكريم والسنة المطهرة، لتسد الجوانب المادي والمعنوي في النظرية الاقتصادية، وتلبي رغبات الفرد

والمجتمع بأسلوب متناسق ومتناغم لحفظ التوازن في جميع الجوانب الروحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية لكافة الأفراد.

نجد أن الإسلام احترم نظام السوق كأسلوب لتبيين المعيار المبدئي لتحديد السعر العادل أما تفادياً لما قد ينتج عن نزوع البعض للاحتكار فقد وضع الإمام علي (ع) الأحكام القيمية والأخلاقية في عملية التداول.

بين البحث بأن الإمام (ع) طرح نظاماً متكاملاً مبني على القيم الدينية والأخلاقية لعلاج المشكلة الاقتصادية وظاهرة الانحراف عن خط العدالة الإسلامية في التوزيع. حيث تمكن من إزالة الظلم في توزيع الإنتاج على أفراد الأمة.

كشف البحث عن حقيقة أن معدلات النمو في الاقتصاد الوضعي تعمل بمعزل عن آليات عدالة التوزيع، وأن الأساس في النمو ناتج عن التفاوت في المداخيل – وحتى في ظل دولة الرفاه – كان النمو لا يسمح بإصدار أحكام قيمية للمقارنة في توزيع الدخول بين الأفراد، في حين أن النمو عند الإمام علي (ع) هو جزء من التكليف الشرعي للفرد والمجتمع على مستوى "إعمار الأرض" على حد قول الإمام (ع)، الأمر الذي يلزم الفرد المكلف استخدام الموارد وتخصيصها العادل.نحن بحاجة أن نبحث في سيرة الإمام علي .. الإنسان... الاقتصادي.. الديمقراطي ... الحاكم .. الاجتماعي... القاضي.

أين المواد والدروس التي تشرح اقتصاد الدولة من وجهة نظر الدين الإسلامي وخاصة في عهد الإمام علي (ع).

نحن بحاجة إلى وجود دروس في الجامعات بعنوان السياسة الإسلامية. المتدينون وصلوا إلى مواقع رئاسية في بعض الدول الإسلامية، ما هي الصبغة الاقتصادية الإسلامية التي يمتاز بها المتدينون؟

ماذا قدمنا للعالم من مدرسة الإمام علي بن أبي طالب الاقتصادية؟

أين هي سيرة علي بن أبي طالب الاقتصادية، خاصة لمن يدعي الموالاة لمدرسة الإمام علي (ع).

الإنسانية بحاجة إلى دراسة سياسة الإمام علي (ع) دولة أفلاطون الفاضلة ودولة علي الفاضلة... ما هو الفرق؟ الفرق أن دولة أفلاطون الفاضلة المثالية بقيت حلماً في قلب أفلاطون ودعاة المثالية، ولكن دولة الإمام علي (ع) تحققت على الأرض وفي أصعب الظروف.

الملخص:

لقد استطاع الإمام علي (ع) من استنطاق القرآن الكريم، ووضع المنهاج الاقتصادي من الناحية النظرية موضع التطبيق، معرضا عن كل المذاهب الاقتصادية الفقهي، واضعا بصمته من خلال كلماته، التي تعد كنزاً معرفيا، وتطبيقاً عمليا للقيم الإسلامية في النشاط الإقتصادي.

فقد امتازت حكومة الإمام علي(ع)، رغم قصر الفترة، وكثرة الحروب والفتن، بتدعيم الأسس الاقتصادية للدولة الإسلامية المثالية، التي لو امتد بها الزمن لجعل من الأرض جنة الله تعالى عليها، أقول امتازت بالعدالة والمساواة، والأمانة والأمان، ورفع الكفاءة الاقتصادية والإيمان، وتطبيق الشريعة والدين في جانبها الاقتصادي، وتحقيق التنمية والضمان الاجتماعي، حتى عكست لنا صورة الإسلام الناصعة، التي لن تتحقق في تطبيق اي جانب من جوانب الحياة، لا سيما المادية منها موضع البحث، دون الإيمان بالغيب وما تقره السماء، إذ العلاقة مع الله تعالى تحكم كل علاقات الناس ومنها الاقتصادية ابتداء من النية والشروع في العمل والابتعاد عن المعاملات الربوية والعقود المحرمة مرورا بالادخار والاستثمار والإنفاق والاستهلاك والعرض

والطلب، واثناء العمل وكيف يكون أخلاق العامل والمدير والرئيس وهندسة العمل والتنظيم والإدارة، وانتهاء بتحقيق الإنتاج والتداول والتوزيع ودفع الضرائب والحقوق الشرعية، وهذا لم تجده في أي مذهب اقتصادي، ويكفيه(ع) أنه جمع الاقتصاد في كلمتين تمثل الدورة الاقتصادية (ما عال من اقتصد)، بحيث لا يمكن تجاوزه، كأول واضع لعلم الاقتصاد من الناحية النظرية والتطبيقية.

Abstract

Imam Ali (Peace be upon him), putting the economic theory into practice, turning away from all other economic doctrines and leaving his impression through his words which are considered a treasure of knowledge and application for the economic, the financial and the monetary polities, Imam Ali (PBUH) government, despite the shortage of time, the wars and troubles it had encountered, had given a great unterest to support the economic basis for the ideal Islamic state, which would have turned the earth into paradise if it had lasted for a longer time, this government had been characterized by justice, equality, honesty, safety, raising the economic competence, applying religion and Islamic legislation the achieve the lasting development and social security, reflecting the pure picture of Islam which can never be achieved in applying the material sides without the belief in God (Allah) and the supernatural

since the relation with the Almighty God (Allah) have to dominate all the economic relations, starting from the intention to work, its beginning, in the course of it and after achieving the product, it's circulation and distribution this can't be found in any other economic doctrines, and it's sufficient for Imam Ali that he had summonsed the whole economy into two words in Arabic:" That who is thrifty, will never be need" to the extent that he can never be trespassed as the first founder of the science of economy from the theoretical and practical point of view.

لائحة المصادر والمراجع:

المراجع الدينية:

1. **القرآن الكريم.**
2. ابن حديد – شرح نهج البلاغة (أبو الفضل إبراهيم) – دار إحياء التراث العربي – مصر – لا يوجد.
3. أبو بكر محمد بن الحسن – الاشتقاق – مكتبة المثنى للطباعة – بغداد – 1319هـ.
4. أبو جعفر محمد بن علي الصدوق – الخصال – مطبعة الحيدري – ضهران – 1389هـ.
5. الآمدي – غرر الأحكام – دار الهادي للطباعة والنشر – بيروت – 1992م.
6. الآمدي – غرر الأحكام – مكتب الإعلام الإسلامي – قم – 1361هـ.
7. الراغب الأصفهاني – المفردات في غريب القرآن – دار المعرفة للنشر – بيروت – لا يوجد تاريخ نشر.
8. روحي أوزجان – نظام نفقات الأقارب في الفقه الإسلامي – مؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي – الشارقة – 1985م.
9. زين الدين العاملي – الروضة البهية – مكتب الإعلام الإسلامي – قم – 1360هـ.
10. شرف الدين الصفاني – الروض النضير – دار الجيل للنشر – بيروت – 1973م.
11. صبحي الصالح – نهج البلاغة – دار الكتاب اللبناني – بيروت – 1967م.
12. صحيح مسلم – المساقاة – دار الخير للنشر – مصر – 1996م.
13. الطوسي – المبسوط – دار الكتب الإسلامية – بيروت – 1992م.
14. الغزالي – إحياء علوم الدين – دار المعرفة للنشر – بيروت – لا يوجد تاريخ نشر.
15. فتح الباري – صحيح البخاري (البيوع) – دار الريان للتراث – مصر – 1994م.
16. فتح الباري – صحيح البخاري (بأفضل الزرع والغرس) – ج2 – دار الريان للتراث – مصر – 1986م.
17. فتح الباري – صحيح البخاري _موسوعة الكتب الستة) – دار سحنون للنشر – تونس – 1992م.

18. الكليني – الكافي – دار الكتب الإسلامية – ج5 – قم – سنة الطبع 1367 ش.
19. محمد باقر المجلسي – بحار الأنوار – مؤسسة الوفاء للنشر – بيروت – 1983م.
20. محمد بن الحسن الحر العاملي– وسائل الشيعة – دار إحياء التراث العربي – ج1 – بيروت – 1983م.
21. محمد بن علي الصدوق – فقه من لا يحضره الفقيه – دار الكتب الإسلامية – قم – لا يوجد تاريخ نشر.
22. محمد جواد مغنية – تفسير الكاشف– دار الكتاب الإسلامي – ج2 – القاهرة – 2005م.
23. محمد حسين الشيرازي – الصياغة الجديدة لعالم الإيمان والرفاه – مؤسسة الفكر الإسلامي – بيروت – 1992م.
24. محمد حسين الشيرازي – الفقه العولمة – دار العلوم للطباعة – بيروت – 1992م.
25. محمد طاهر ابن عاشور – مقاصد الشريعة الإسلامية – دار الفجر للنشر – العراق – 1999م.
26. محمد عبده – نهج البلاغة – دار الذخائر للمطبوعات – إيران – 1412هـ ق.
27. منذر قحف – الوقف الإسلامي – دار الفكر للنشر – بيروت – 2001م.
28. وهبة الزحيلي – حوارات القرن العشرين (الفقه الإسلامي) – دار الفكر للنشر – بيروت – 1989م.
29. وهبة الزحيلي / جمال عطية – تجديد الفقه الإسلامي – دار الفكر للنشر – القاهرة – 2000م.

المراجع العلمية:

1. ابن خلدون – المقدمة – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – 1372م.
2. أبو جعفر الطبري – تاريخ الأمم والملوك – دار الكتب العلمية – بيروت – 1989م.
3. أبو حسن علي بن الحسن مسعودي – مروج الذهب – دار الأندلس للنشر – بيروت – 1965م.
4. أبو عبيد القاسم بن سلام – الأحوال – دار الشروق للنشر – القاهرة – 1984م.
5. أحمد إبراهيم منصور – عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2007م.
6. أحمد محمد غنيم – تطور الملكية الفردية – دار المصرية للنشر – القاهرة – 1957 م
7. آرنست ماندل – النظرية الاقتصادية الماركسية – ترجمة جورج طرابيشي – ج2 – دار الحقيقة للنشر – بيروت – 1973م.
8. أناركي كارلو تافيدو – ملخص رأس المال – ترجمة وليد ضو – دار الكلب الحمر للنشر – فرنسا – 2008 م.
9. اندرو سكوتر – علم اقتصاد السوق الحرة – ترجمة نادر ادريس – دار الكتاب الحديث – القاهرة – 1995م.ارنست جاندل النظرية الاقتصادية الماركسية – ترجمة جورج طرابيشي – دار الحقيقة للنشر – بيروت 1973م.
10. أنور عبد الكريم – السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث – جده – 1997م.
11. اولريش شيفر انهيار الراسمالية عدنان عباس دار المعرفه للنشر الكويت– 2010م.
12. بول ساملسون – عالم الاقتصاد – ترجمة مصطفى موفق – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – 1993م.
13. توفيق الفكيكي – الراعي والرعية – دار المعرفة للنشر – بغداد – 1990م.
14. توم جي بالمر – أخلاقيات الرأسمالية – ترجمة فتحي خضر – مؤسسة الهنداوي – مصر 2013م.
15. جالبرت جون تينيث – تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر – ترجمة أحمد فؤاد – المجلس الوطني للثقافة – القاهرة – 1978م.

16. جورج جرداق – الإمام علي صوت العدالة الإنسانية – ج1 – منشورات ذي القربى – قم – 1381م.

17. جون كينز – النظرية العامة في الاقتصاد – ترجمة نهاد ضوى – دار مكتبة الحياة – بيروت م. ج.

18. جوزيف لاجوجي – المذاهب الاقتصادية – منشورات عويدات – بيروت – 1984م.

19. جوزيف ستيغلز – خيبات العولمة – دار الفارابي للنشر – بيروت – 2003 م.

20. حسن النجفي – القاموس الاقتصادي – مطبعة الإدارة المحلية – بغداد – 1977م.

21. حسن حسني – رقابة الدولة على سوق السلع والخدمات في الإسلام – دار عالم الثقافة للنشر – الأردن – 1989م.

22. حسن حنفي – ما العولمة؟ – دار الفكر للنشر – بيروت – 1999م.

23. حسين بركة الشامي – البرنامج الأمثل لإدارة الدولة في عهد الإمام علي (ع) لمالك الأشتر – دار السلام للنشر – بغداد – 2008م.

24. حسين حامد حسان – مقاصد الشريعة الإسلامية في الحياة الاقتصادية – دار النهضة العربية – مصر – 2001م.

25. حسين شحاتة – الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق – دار النشر للجامعات – القاهرة – 2008م.

26. حسين عبد المطلب – المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة – دار الفكر الإسلامي – بغداد – 2010م.

27. حسين غانم – الاقتصاد الإسلامي – دار الوفاء للنشر – بيروت – 1998م.

28. حمد بن عبد الرحمان – مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي – دار العبيكان للنشر – الرياض – 1406هـ.

29. رفعت العوضي – التراث الاقتصادي الإسلامي – دار الفنون للنشر – جدة – 1981م.

30. رفعت العوضي – في الاقتصاد الإسلامي – مركز البحوث والمعلومات – قطر – 1410هـ.

31. رفيق المصري – أصول الاقتصاد الإسلامي – دار القلم للنشر – الشام – 1993م.

32. رفيق المصري – أحوال الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي – المنظمة الإسلامية للتربية – دمشق – 1992م.

33. روبرت هولب – نظرية المتلقي –ترجمة راشد البداوي – دار المكتبة الآكاديمية – مصر 2000 م.

34. روبرت هولب – قادة الفكر الاقتصادي – ترجمة راشد البراوي – دار النهضة المصرية – القاهرة – 1963م.

35. روبرت ميرفي – دروس مبسطة في الاقتصاد – ترجمة رحاب صلاح – دار الكلمات العربية للنشر – القاهرة 2013م.

36. روجيه جارودي – أمريكاني طليعة الانحطاط – دار الشروق للنشر – بيروت – 1999م.

37. سيد عبد الواحد – السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية – دار النهضة العربية – مصر 1993م.

38. ضيف الله بطانيه – الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الأولى – دار الكندي للنشر – م . ت .

39. طاهر فاضل / خالد توفيق – مدخل إلى علم الاقتصاد – دار وائل للنشر – عمان – 2009م.

40. عارف دليله – بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم – دار الطليعة للنشر – مصر – 2000م.

41. عبد الحميد إبراهيمي – العدالة الاجتماعية والاقتصاد الإسلامي – دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2000م.

42. عبد الرزاق – المصنف – منشورات المجلس العلمي – بيروت – مجهول تاريخ النشر.

43. عبد السلام العبادي – الملكية في الشريعة الإسلامية – مؤسسة الرسالة للنشر – الأردن – 2000م.

44. عبد السميع المصري – مقومات الاقتصاد الإسلامي – مكتبة وهبة – مصر – 1975م.

45. عبد العظيم الاحلامي – مبادىء الاقتصاد الاسلامي – دار المنهج للنشر م– الرياض 1429 ه

46. عبد الفتاح أبوغده – قيمة الزمن عند العلماء – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – 1919م.

47. عبد الله بن عبد المحسن – الاقتصاد الاسلامي – أسس ومبادىء – مؤسسة الجريسي للتوزيع – الرياض– 1430 ه

48. علي زعيتر – الاقتصاد والدين – دار الولاء للنشر – بيروت – 2016م.

49. عيسى عبده – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج – دار الكتاب الإسلامي – قم – 2004م.

50. غونار ميردال – النظرية الاقتصادية والدول النامية – ترجمة (إبراهيم الشيخ) – الدار القومية للنشر – قاهرة – 1957م.

51. فالح عبد الجبار – رأس المال (كارل ماركس) – ج1 – دار الفارابي للنشر – بيروت – 1867م.

52. فالح عبد الجبار – ما بعد الماركسية – دار المدى للنشر – بيروت – 1998م.

53. فريدريك انجلس – ضد دوهربرك – ترجمة محمد الجندي – دار التقدم للنشر – موسكو – 1984م.

54. فريدريك انجلس – ا لايدولوجية الالمانية – ترجمة أحمد أيوب – دار دمشق – سوريا – 1968م.

55. فؤاد عبد الله – أخلاق العمل وسلوك العاملين – المعهد الإسلامي للبحوث – رقم 52 – السعودية – 2012م.

56. القرضاوي – دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي – مؤسسة الرسالة – مصر – 1996م.

57. كارل ماكس – راس المال – ترجمة محمد عيتاني . ج 3 – دار المعارف للنشر – بيروت – 1967م.

58. ليونة تروتسكي – أخلاقهم وأخلاقنا – ترجمة سمير عبده – دار الآفاق الجديدة – بيروت – 1966م.

59. لودفيج فون فيرس – الفعل البشري – ترجمة عبد الحميد محمد – م . د – م . ت.

60. لود فيج فون فريس – السياسة الاقتصادية – آراء اليوم والغد – الدار الأهلية – عمان – 2007م.

61. لود فيج فون فريس – البيوقراطية – دار الفكر للنشر ى– القاهرة – 2002م.

62. محسن باقر الموسوي – الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة – دار الهادي للنشر – العراق – 2002م.

63. محمد باقر الصدر – اقتصادنا – دار الكتاب الإسلامي – قم – 2004م.

64. محمد باقر الصدر – الإسلام يقود الحياة – مؤسسة الإعلام الإسلامي – إيران – 1979م.

65. محمد باقر الصدر – فلسفتنا – دار الكتاب الإسلامي – العراق – 2004م.

66. محمد بن الحسن الشيباني – الكسب – مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب – 1996م.

67. محمد شوقي الغنجري – المذهب الاقتصادي في الإسلام – دار الفنون للطباعة – جدة – 1981م.

68. محمد عبد المنعم الجمال – موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة – دار الكتاب اللبناني – بيروت – 1980م.

69. محمد عبد ربه – الاقتصاد السياسي – دار الجندرية للنشر – كان – 2012م.

70. محمد عبرا شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة – 1992م.

71. محمد عقل ابراهيم – حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية – مكتبة الرسالة الحديثة – فلسطين – 1408م.

72. محمد عمر شابرا – الإسلام والتحدي الاقتصادي – ترجمة محمد زهير – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – عمان – 1996م.

73. محمد عيتاني – رأس المال (كارل ماركس) – ج 6 – دار المعارف للنشر – بيروت 1866م.

74.محمد مهدي شمس الدين – عهد الأشتر – المؤسسة الدولية للطباعة والنشر – بيروت – 2000م.

75.محمود عبد الكريم ارشيد – الاقتصاد الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه – دار الكتب العلمية – بيروت – 2008م.

76.مرتضى الشيرازي – استراتيجيات مكافحة الفقر وإنتاج الثروة عند الإمام علي (ع) – دار المؤمل – بيروت – 2015م.

77.مصعب الزبيدي – نسب قريش – دار المعارف للنشر – مصر – مجهول تاريخ النشر.

78.نزيه حماد – معجم المصطلحات الاقتصادية في ذمة الفقهاء – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – لبنان – 1996م.

79.نهاد رضا – النظرية العامة في الاقتصاد (جون كينز) – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر – 1991م.

80. هنري ها زليت – الاقتصاد في درس واحد – م. د – نيويورك – 1979 م.

مجلة الاقتصاد الإسلامي: بنك دبي الإسلامي

1- أنس الزرقا – نظم التوزيع في الإسلام – (مجلة الفكر الاقتصاد الإسلامي) – المركز العالمي للأبحاث الجامعية – عدد 2 – جدة – 1981م.

2- إيهاب عز الدين – الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية – (مجلة الاقتصاد الإسلامي) – عدد 231 – دبي – 2002م.

3- حسين شحادة – دور القيم والأخلاق في أداء العاملين على الضرائب – (مجلة الاقتصاد الإسلامي) – عدد 237 – القاهرة – 2013م.

4- عبد الرحمان يسري – تنظيم السوق وتحديد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي – (مجلة الاقتصاد الإسلامي) – عدد 232 – القاهرة – 2005م.

5- عبد الستار الهيتي – دراسة تحليلية من وجهة نظر الفكر الاقتصادي في الإسلام – (مجلة الاقتصاد الإسلامي) – عدد 199 – دبي – 1997م.

6- عبد الستار الهيتي – رسالة الاقتصاد للإمام النورسي – (مجلة الاقتصاد الإسلامي) – بنك دجى الإسلامي – عدد 199 – القاهرة – مجهول تاريخ النشر.

1- **مجلة المنهاج:**

5- إبراهيم العسل – الفكر الإنمائي عند الإمام علي (ع) – (مجلة المنهاج) – عدد 5 – لبنان – 1997م – magazine@alminhaj.org

2- مجلة النور:

6- محمد رواس – مصادر الفكر الاقتصادي عند الخلفاء الراشدين – (مجلة النور) – الكويت – 1984م.

3- جريدة الأيام:

7- عبد الحي زلوم– نذر العولمة الجديدة – (جريدة الأيام) – فلسطين – عدد 197 – 1999م.

8- صحيفة الجارديان اللندية. ويل هوتون – أسباب فشل الرأسمالية – عدد 342 – لندن – 2012 م.

المراجع الأجنبية:

1- Robert. B. Ekelund Jrand Robert F. Hebert. History of economie theory and Method NewYork: Mc. Grace. Hill. 1975.

2- Francois seller. Moral et vie economics – Editions owlidet, Beirut, Paris.

3- Sammelson and William Dnad Haus – Economies – 121h – NewYork – Mc. Graw Hill Book Company – 1985.

4- Gunnar Myndol, Asian Drama – an Inquiry into the Porerty of Nations, 375, New York Twentieth century Kund 1968.

5- Adam Smith – the Wealth of nations – Books III – London – Aldine Hause – 1968.

الدراسات:

9- عثمان رؤوف – مذكرة أعدت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – "التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة – وزارة التعليم والبحث العلمي – الجزائر – 2000م.

10- رنا حرب – مذكرة أعدت لنيل شهادة الجدارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "الفكر الاقتصادي عند الإمام علي (ع)" – دراسة تحليلية في عهد الأشتر – الدراسات للطباعة والنشر – بيروت – 2016 م.

المواقع الإلكترونية:

11- ريكاردو هوسمان – هل الرأسمالية سبب الفقر – تقرير اقتصادي تم نشره 22 آب 2015 م. Alqabas.com

12- عبد السلام الياس – تقرير سبأ – الاحتكار بين نظرة الشرع وآثاره السلبية على المجتمعات. www.al-tgheer.com

13- حسن القبانجي – مركز الأبحاث العقائدية – مسند الإمام علي (ع) www.aqued.com>book>06-mosnad01

14- زكاة الفطرة عند آل البيت www.shakamakw.com

15- إبراهيم العسل – الفكر الإنمائي عند الإمام علي (ع) magazine@alminhaj.org

المقابلات:

مقابلة مع السيد محمود طاهري البحراني _ باحث في علوم أهل البيت (ع) في: 2017/8/5.

مقابلة مع السيد علي فضل الله _ باحث في الشؤون الفقهية والعلوم الدينية في: 2017/9/11.

الفهرس

المقدمة.....1

الفصل الأول: قواعد القيم والأخلاق الإقتصادية الرئيسية

تمهيد.....17

أولاً: علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصادية

علم الإقتصاد.....18

مراحل تطور علم الإقتصاد.....18

الفرق بين علم الإقتصاد والمذاهب الاقتصادية.....20

ثانياً: المذهب الاشتراكي

المذهب الإشتراكي وقيمه الاساسية.....22

مكانة القيم الدينية والخلقية في المذهب الإشتراكي.....24

إخفاقات وعيوب الإشتراكية..... 26

ثالثاً: المذهب الرأسمالي

المذهب الرأسمالي وقيمه الأساسية.....28

مكانة القيم الدينية في المذهب الرأسمالي.....32

إخفاقات وعيوب الرأسمالية.....33

رابعاً: المذهب الإسلامي

المذهب الإقتصادي الإسلامي وقيمه الأساسية.....37

القيم الإسلامية والأخلاق الإقتصادية الرئيسية.....42

- الحلال والحرام..... 43
- الربانية.....45
- الإستخلاف.....47
- الإنسانية..... 50
- الزهد والتزكية.....53
- الوسطية والإعتدال.....55

إستنتاج.....59

خلاصة.....60

الفصل الثاني: الضوابط القيمية للإنتاج والتداول عند الإمام علي (ع)

تمهيد.....62

أولاً: الضوابط القيمية للإنتاج عند الإمام علي(ع)

نظرية الإنتاج في المذهب الرأسمالي.....64

نظرية الإنتاج في المذهب الإشتراكي..... 66

نظرية الإنتاج في المذهب الإسلامي..... 70

دور القيم الإسلامية في الإنتاج عند الإمام علي (ع)..... 71

هدف الإنتاج عند الإمام علي (ع).....77

موقف الإمام علي (ع) من العملية الإنتاجية.....87

استنتاج.....89

ثانياً: الضوابط القيمية في التداول عند الإمام علي (ع)

عملية التداول في النظام الرأسمالي.....91

عملية التداول في النظام الإشتراكي.....93

التداول في الإسلام.....95

دور القيم الإسلامية في التداول عند الإمام علي(ع).....97

الفروق بين النظم الوضعية والإسلام للإحتكار.....106

ضبط عناصر التداول في السوق من وجهة نظر الإمام علي (ع).....107

استنتاج.....110

الخلاصة.....111

الفصل الثالث: الضوابط القيمية للإستهلاك والتوزيع عند الإمام علي (ع)

تمهيد.....113

أولاً: الضوابط القيمية للإستهلاك عند الإمام علي(ع)

الإستهلاك في النظام الرأسمالي.....115

الإستهلاك في النظام الإشتراكي.....117

الإستهلاك في الإسلام.....119

دور القيم الإسلامية في الإستهلاك عند الإمام علي (ع).....121

ضوابط الإستهلاك عند الإمام علي (ع).....124

استنتاج.....129

ثانياً: الضوابط القيمية للتوزيع عند الإمام علي (ع)

نظرية التوزيع في النظام الراسمالي.....132

نظرية التوزيع في النظام الإشتراكي.....133

نظرية التوزيع في النظام الإسلامي.....134

دور القيم الإسلامية في التوزيع عند الإمام علي (ع).....136

نظم التوزيع التي عرفها النظام الإقتصادي الإسلامي.....139

خصائص التوزيع عند الإمام علي (ع).....143

استنتاج.....149

خلاصة.....150

الفصل الرابع: المشكلة الإقتصادية وحلولها عند الإمام علي (ع)

تمهيد.....153

أولاً: ما هي المشكلة الإقتصادية.....154

ثانياً: المشكلة الإقتصادية في النظام الرأسمالي

دور العمل في التوزيع الرأسمالي.....156

دور الحاجة في التوزيع الرأسمالي.....158

حلّ المشكلة الإقتصادية في النظام الرأسمالي.....158

ثالثاً: المشكلة الإقتصادية في النظام الإشتراكي

دور العمل في التوزيع الإشتراكي.....160

دور الحاجة في التوزيع الإشتراكي.....161

حلّ المشكلة الإقتصادية في النظام الإشتراكي.....161

رابعاً: المشكلة الإقتصادية في النظام الإسلامي

حلّ المشكلة الإقتصادية في النظام الإسلامي.....162

دور العمل في التوزيع الإسلامي.....162

دور الحاجة في التوزيع الإسلامي.....163

خامساً: المشكلة الإقتصادية في رؤية الإمام علي (ع)

دور التوزيع في علاج المشكلة الإقتصادية عند الإمام علي (ع).....167

سياسة التوزيع عند الإمام علي (ع).....169

معايير التوزيع عند الإمام علي (ع).....171

سياسة الإمام علي (ع) في حفظ التوازن الإقتصادي.....173

إختلاف المواقف المذهبية في توزيع ملكية الطبيعة.....180

توزيع ملكية الطبيعة في رؤية الإمام علي (ع).....182

استنتاج.....187

خلاصة.....188

خاتمة نهائية.....190

النتائج العامة.....195

الملخص العربي.....198

الملخص الأجنبي.....199

المراجع الدينية 201

المراجع العلمية.....203